

رقم القاعدة الصفحة

كسر الأختام (ر . ختم) .

كفالة :

- تعدد الطاعنين في حكم . اتحاد مصلحتهم في الطعن فيه . إيداع كفالة واحدة . ١٥٠ (٢١٨) ج ٦
متى تجوز مصادرة الكفالة ؟ في حالة الحكم بعدم قبول الطعن أو برفضه . ٨٤ (١٣٠) ج ٣
التنازل عن الطعن قبل نظر الدعوى . لا مصادرة . التنازل يوجب عدم إمكان
نظر شيء في الدعوى .

(م)

مبان — القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ (ر . أيضاً : حكم « تسبيه ») :

- القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ . عدم إصدار اللوائح والقرارات ٤٧٥ (٦١٧) ج ٦
التنفيذية المنصوص عليها فيه . لا يستوجب تعطيل أحكامه . بناء لم تراع
فيه شروط هذا القانون . حصوله على قطعة أرض مجاورة للمنزل القديم .
مجرد إضافة هذه المباني لذلك المنزل . لا يخرجها عن الخضوع لأحكام ذلك
القانون .
- القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ . المادة (٧) . الغرض منها . عمل قاطوع ٦٢٤ (٧٧٥) ج ٦
مستعرض بين أرضية الدور وسقفه على مسافة تقل عن الحد المقرر
لارتفاع البناء . مخالف للقانون . يتعين في عمل هذا القاطوع مراعاة الارتفاع
الذي حدده القانون في جميع المنشآت .
- القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ . المادة (٢٣) منه تشير إلى المباني ٥٣١ (٦٦٨) ج ٦
الجارية إنشاؤها قبل تاريخ العمل بهذا القانون . بناء تم قبل العمل به .
استحداث بناء فيه بعد ذلك . تطبيق أحكام هذا القانون عليه . صحيح .
- تعديل في بناء منزل دون الحصول على رخصة بذلك . لا مخالفة ٢٦٤ (٣٤٠) ج ٦
في هذا المواد ٣ و ٤ و ٥ و ٦ من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ . فيه مخالفة
للمادة الأولى منه . عقاب هذه المخالفة . الغرامة فقط . الحكم بالإزالة خطأ .
- تقديم متهم بتهمة إجراء تعديلات في مباني منزله دون ترخيص مخالف ٥٥٦ (٧٠٠) ج ٦

رقم القاعدة الصفحة

مبان (تابع) :

بذلك المواد ١ و ٢ و ١٨ من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ . الحكم عليه بتصحيح أو هدم الأعمال المخالفة لنص المادة ٨ من هذا القانون دون بيان وجه مخالفة هذه المادة . قصور .

خلل في البناء يخشى أن يؤدي إلى سقوطه فجأة . إعلان صاحب ٥٠٧ (٦٥٠) ج ٦
البناء بوجود هذا الخلل . إهماله في صيائه حتى سقط على من فيه . لا ينفي مسؤوليته كون الخلل راجعاً إلى عيب في السفلى غير المملوك له .

منزل قائم على جانبي الطريق . غرف السطوح المقامة عليه . ٤٧٦ (٦١٨) ج ٦
جريان القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤٠ عليها ولو كانت غير واقعة على الطريق .

متشردون ومشتبه فيهم — القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ والقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ (ر . أيضاً : استئناف . مراقبة البوليس . وصف التهمة) :

الاشتباه . معناه . التشرد . معناه . علة الاشتباه . خطر المشتبه فيه ٦٠ (٨٤)
على الأمن العام . علة التشرد . مخالفة حسن الأخلاق أو مخالفة القانون مخالفة ٣٤١ و (٤٣٦)
لا خطر فيها على الأمن العام . إنذار الاشتباه . عدم قابليته للسقوط . ٤٦٦ و (٥٩٩) ج ٣
٢٠٩ و (٢٢٠) ج ٤
٤٢٣ و (٦٧٦) ج ٥

جرائم الاشتباه المينة بالمادة ٩ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ . كلها ٤١ (٣٣) ج ٢
تقوم على سبق إنذار المشبوه وعلى فعل مادي من الأفعال المينة في هذه المادة وعلى قصد جنائي متزع من إقدام المشبوه على العود للاشتباه بارتكابه فعلاً من تلك الأفعال رغم سبق إنذاره مشبوهاً . فعل السرقة . دخوله على نوع ما في تكوين أركان جريمة العود للاشتباه . استغلال الجريمتين . لا يجوز تطبيق المادة ٢٢ ع في حالة العائد للاشتباه إذا ارتكب جريمة أخرى .

الفقرة الأخيرة من المادة التاسعة من القانون رقم ٢٤ لسنة ٥٩ (٧٩) ج ٣
١٩٢٣ . لا يشترط لتطبيقها صدور أي حكم . يكفي أن يوجد من الأسباب ٤١٢ و (٥٧٩) ج ٤

رقم القاعدة الصفحة

متشردون ومشتبه فيهم (تابع) :

الجدية ما يؤيد ظنون البوليس عن ميول المشبوه وأعماله الجنائية . نص هذه ٢٢٣ (٤١٤) ج ٥
الفقرة عام يشمل كل صور الاعتداء الواقع على النفس أو المال .
ولكن حكمة هذا النص هي وقاية الأمن العام مما يخل به ، فلذلك يجب تخير
الأحوال التي يصح أن ينطبق عليها . العبرة في ذلك بما تقدره محكمة
الموضوع .

تشرّد . متى تعتبر هذه الجريمة واقعة ؟ إذا لم يغير المنذر أحوال معيشته ٤٢٢ (٥٢٩) ج ٣
المخالفة للقانون في ظرف عشرين يوما من تاريخ صيرورة الإنذار نهائياً .
مثال . المادة الخامسة من قرار وزير الحفانية الصادر في ١٦ فبراير سنة
١٩٢٤ المعدل في ٣١ أغسطس سنة ١٩٣٣ . ما جاء بها من أن إنذار البوليس
في التشرّد واجب النفاذ من يوم صدوره رغم قابليته للطعن . لا أساس له
من القانون .

تشرّد . طفل تقل سنه عن خمس عشرة سنة . إداتته في جريمة ٣٩٢ (٥٥١) ج ٤
التشرّد . لا تجوز . أحكام التشرّد والاشتباه لا تسرى على النساء
ولا على الأطفال الذين تقل سنهم عن ١٥ سنة كاملة .

تشرّد . ترويض القردة . وسيلة تعيش مشروعة . صاحب هذه ١٨٣ (٢٥٤) ج ٣
الصناعة ليس ممن ينطبق عليهم نص المادة الأولى من القانون رقم ٢٤ لسنة
١٩٢٣ .

تشرّد . إنذار التشرّد . سقوطه بعد ثلاث سنوات . ٤٦٦ (٥٩٩) ج ٣

٢٠٩ و (٢٢٠) ج ٤

الأسباب الجدية التي لدى البوليس مؤيدة ظنونه عن أميال المشتبه ٤٠١ (٥٠٣) ج ٣
فيه وأعماله الجنائية . اعتماد المحكمة صحة ما وجد لدى البوليس من ذلك و ٢٠٩ و (٢٢٠) ج ٤
وتطبيق المواد ٢ و ٩ و ١٠ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ . من شأن
محكمة الموضوع .

القانون رقم ٢ لسنة ١٩٠٨ الخاص بالأحداث المتشردين . لا يشترط ٥٠ (٥٧) ج ٣

رقم القاعدة الصفحة

متشردون ومشتبه فيهم (تابع) :

لتطبيقه على حدث أن يوجه إليه إنذار تشرد . هو قانون خاص لتقويم الأحداث الذين يوجدون في ظروف خاصة .

إنذار الاشتباه . أبديته . إجازة رد الاعتبار لا تعارض مع القول ٢٠٩ (٢٢٠) ج ٤ بأبديته . فئة المشتبه فيهم الذين يستفيدون من قانون رد الاعتبار . هم الذين بنى إنذارهم على أحكام بالإدانة دون الذي بنى إنذارهم على تعدد الاتهام أو على الشهرة العامة . هذا التفريق الذي لا مسوغ له أساسه السهو من المشرع .

إنذار المتشردين والمشتبه فيهم . مدة سقوطه . تنقطع بكل ما يعتبر ٤٦ (٣٩) ج ٢ به المنذر قد عاد إلى التشرد والاشتباه بوقوع ما يحقق هذا الوصف عنده .

إنذار الاشتباه . صيرورته نهائياً . حيازته لقوة الشيء المحكوم فيه . ٢٠٩ (٢٢٠) ج ٤ إثارة الجدل حول أسبابه فيما بعد . لا تجوز .

إنذار الاشتباه . مخالفة مقتضاه . إنذار بسبب الاعتداء على النفس . ٤٢٨ (٥٦٤) ج ٦ اعتداء المنذر على المال . مخالفة للإنذار .

إنذار مشتبه فيه لاعتياده على الاتجار في المخدرات . إساءة الظنون ٤١٢ (٥٧٩) ج ٤ فيه بعد ذلك راجعة إلى الاعتياد على الاتجار . انطباق الفقرة الأخيرة من المادة التاسعة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ عليه .

العود إلى الاشتباه . متى تتحقق هذه الجريمة ؟ ٣٢ (٥١) ج ٥

العود إلى الاشتباه . متى تتحقق هذه الجريمة ؟ إنذار المتهم مشبوهاً . ٤٢٨ (٥٦٤) ارتكابه بعد ذلك سرقة حكم عليه فيها من المحكمة العسكرية . تحقق الجريمة . ٥٠٢ (٦٤٤) ج ٦ عقوبة المراقبة الخاصة الواردة بالمادة التاسعة من القانون رقم ٢٤ ١٠ (١٤) ج ٥ لسنة ١٩٢٣ . شأن المشتبه فيه بالنسبة إليها شأن المتشرد سواء بسواء .

مشتبه فيه . ارتكابه جريمة ضرب بسيط أو جريمة تعد على رجال الحفظ . ٢٢٣ (٤١٤) ج ٥ تطبيق المراقبة الخاصة عليه .

المراقبة الخاصة . يكفي للحكم بها تقديم بلاغ جدى ضد المشتبه فيه عن ٥٠٣ (٦٤٥) ج ٦

رقم القاعدة الصفحة

متشردون ومشتبه فيهم (تابع) :

ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ .
القول بعدم جواز طلب المراقبة بدعوى مستقلة بعد الفصل بالبراءة في الدعوى
التي أقيمت بناءً على هذا البلاغ . لا سند له . الحكم بوضع المشبوه تحت
المراقبة . النعى عليه بأنه أخطأ بقوله إن الفقرة الثانية من المادة الثانية من
القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ المذكور تستلزم أن تكون النيابة قد تولت
أكثر من مرة إقامة الدعوى التي يحكم فيها بالبراءة . لا يصح .

المراقبة المنصوص عليها في المادة التاسعة من القانون رقم ٢٤ ٤٨٠ (٦٢٢) ج ٦
لسنة ١٩٢٣ . عقوبة أصلية عن جريمة فائمة بذاتها هي مخالفة مقتضى إنذار
الاشتباه . ليست عقوبة تكميلية . حكم صادر من محكمة عسكرية في جريمة
سرقة ضد مشبوه . يكفي لتوقيع عقوبة المراقبة . القول بأن مدة المراقبة
لا يجوز أن تزيد على مدة عقوبة الجريمة التي وقعت من المشبوه . لا أساس له
من القانون .

المراقبة كعقوبة أصلية . يتعين أن تكون مدتها كمدة الحبس في حديه ٤١ (٣٣) ج ٢
الأدنى والأقصى .

محال حسبية (ر . أيضاً : خيانة الأمانة) :

وصى . رفعه دعوى تعويض عن مقتل والد القاصر وتمثيله القاصر فيها ٢١٨ (٢٨٩) ج ٣
بدون إذن من المجلس الحسبي . جائز . قانون المجالس الحسبية لا يشترط
الإذن في مثل هذه الدعوى .

قرارات المجالس الحسبية عن تصفية الحساب . لا تكون حجة على متولى ٤٨ (٦٩) ج ٥
أمور عديم الأهلية إلا إذا قبلها . خطأ الحكم في قوله إن قرار المجلس
يعتبر حجة على المشرف . تصفية الحساب مع ذلك بواسطة المحكمة . الشغل
ذمة المشرف بالمبلغ الذي ورد بالقرار وامتناعه عن أدائه . اعتباره مبدداً .

رقم القاعدة الصفحة

مجرمون أحداث — المواد ٥٩ و ٦٠ و ٦١ و ٦١ مكررة و ٦٢ و ٦٤

٦٥ و ٦٦ و ٦٧ ع = ٦٤ و ٦٥ و ٦٦ و ٦٧ و ٦٨ و ٦٩ و ٧٠ و ٧١ و ٧٢

و ٧٣ — (ر . أيضاً : سن) :

سن المتهم . وثيقة الزواج لا تنهض حجة رسمية على تاريخ الميلاد لأنها ٩٦ (٩٤) ج ٢
لم تعد لذلك . سن غير محققة . للقاضي تقديرها . يجب عليه عندئذ أن يبين
تاريخ تقدير هذه السن هل هو وقت ارتكاب الجريمة أو وقت الحكم
في القضية ، وإلا كان حكمه معيباً .

سن المتهم . حسابها . التقويم الذي تحسب على موجه . التقويم الميلادي . ١٧ (١٩) ج ٤
سن المتهم . البيان المذكور عنها بحضور الجلسة مفاده أن السن ٤٩٩ (٦٤٣) ج ٦
وقت وقوع الجريمة لم تكن بلغت ١٧ سنة . عدم تضمن الحكم بياناً آخر عن
سنه . المستخرج الرسمي المقدم في الطعن يدل على أن سنه وقت الحادثة لم تكن
بلغت سبع عشرة سنة . وجوب تعديل عقوبة الأشغال الشاقة المحكوم بها
على المتهم .

سن المتهم . تجهيلها بحيث لا تستطيع محكمة النقض القيام بوظيفتها ٥٠٠ (٦٤٣) ج ٦
فيها يختص بمراقبة توقيع العقوبة على ما هو وارد بالمادة ٦٦ ع . يعيب الحكم .

مدة بقاء الصغير بالاصلاحية . لا تتعلق برأى القاضي وإنما هي ٢٨٧ (٣٥٤) ج ٢
متعلقة برأى وزير الحقانية الذي يجوز له أن يأمر بالإفراج عنه في أي وقت
أراد مهما قلت مدة وجوده بها . الحكم الذي يحدد مدة بقاء المتهم في
الإصلاحية . يتعين حذف هذا التحديد منه تطبيقاً للقانون .

متهمون في قتل عمد من غير سبق إصرار ولا ترصد . إدانتهم في هذه ٣٣٢ (٤٦٧) ج ٢
الجريمة . بيان الحكم أن ما وقع منهم ينطبق على نص الفقرة الأولى من المادة
١٩٨ ع . إشارته إلى سن أحد المتهمين قائلاً إنه يجب معاملته بالمادة ٦٦ ع
والحكم عليه بالسجن وتوقيعه عليه السجن لعشر سنوات . ليس في هذا
الحكم شذوذ عن مقتضى المادة ٦٦ ع .

محاكمة (ر . أيضاً : إجراءات . تعدد الأفعال . جنسية . حكم . قاض .
وصف التهمة) :

رقم القاعدة الصفحة

محاكمة (تابع) :

- إجراؤها في أيام الأعياد والعطلة الرسمية . عدم جوازه ليس من ٢٦٧ (٥٢٥) ج ٥
النظام العام . لا بطلان إذا لم يعترض الخصوم .
- أساسها . التحقيق الشفاهى الذى تجريه المحكمة بنفسها . التحقيقات ٣٠٣ (٤٠٢) ج ٦
السابقة على المحاكمة من عناصر الدعوى التى للمحكمة تقديرها . فقدان ملف
التحقيق الابتدائى فى جناية . الرجوع إلى صورته . جائز .
- دعوى عمومية فى مواد الجنح والمخالفات . جواز رفعها من غير ٤٣٥ (٥٦٩) ج ٦
تحقيق سابق . تحرير محضر على أن الواقعة مخالفة . لا يبطل إجراءات
المحاكمة على أساس أن الواقعة جنحة .
- للمحكمة أن تجري التحقيق الذى تراه لتعرف الحقيقة . لها فى سبيل ٣٤٢ (٤٩٢) ج ٢
ذلك أن تحظر غشيان قاعة الجلسة أو مبارحتها إذا كانت طبيعة التحقيق
تقتضى ذلك .
- المادة ٢١٧ تحقيق . الأحكام الواردة بها هى تطبيق لمبدأ عام يقضى ٣٥ (٣٤) ج ٣
بضرورة النظر فى أعذار من يتخلفون عن حضور جلسات المحاكم الجنائية
حتى لا يحاكموا بدون دفاع مع جواز أن يكون المانع حادثاً قهرياً أو عذراً
مسماً بقبوله عرفاً وإن لم يبلغ درجة النع المطلق .
- إعلان المتهم برقم المادة التى تطلب النيابة محاكمته بمقتضاها . إعلانه ١٢٩ (١٨٥) ج ٣
بنصها أو بما أدخل عليها من تعديل . غير واجب . المحكمة غير مكلفة بأن
تلقت نظره عند المحاكمة إلى ما أدخل من تعديلات على المادة التى تطلب النيابة
تطبيقها عليه . علمه بذلك مفروض قانوناً .
- آراء النيابة وطلباتها . لا تقيد المحكمة . تفويض النيابة الرأى . خلو ٣٣٢ (٤٦٧) ج ٢
الحكم من الإشارة إلى هذا التفويض الذى لا ترتبط به المحكمة . لا يقتضى
تقصه .
- متهم . حضوره أدوار التحقيق أمام المحكمة . الأحوال التى يجوز فيها ١٧٧ (٢٢٩) ج ٣
إبعاده .

رقم القاعدة الصفحة

محاكمة (تابع) :

سؤال المتهم غير مأثور به إلا لدى محكمة الدرجة الأولى . الذى ١٤٩ (١٨٦) ج٢
يسأل لدى المحكمة الاستئنافية هو المستأنف .

محكمة مدنية . عدم تحريرها محضراً بالتشويش المشتعل على قذف ٢٠٣ (٢٦٤) ج٢
وسب . لا يمنع من إمكان محاكمة المتهم على الجريمة بتدخل النيابة وغيرها
من موظفي الضبطية القضائية أو رفع الدعوى مباشرة من قبل المدعى
بالحق المدني .

جريمة وقعت كلها في خارج القطر المصرى . مرتكبها خاضع للأحكام ١١٩ (١٣٦) ج٢
المصرية . تجب محاكمته على فعلته طبقاً للقانون المصرى متى عاد إلى مصر
ما دامت هى مما يعاقب عليه بقانون البلد الذى ارتكبت فيه .

جناية أو مخالفة وقعت فى الجلسة . الحكم فيها فى نفس تلك الجلسة . ٢٧٩ (٣٧٢) ج٣
عدم ذكر النيابة أو المحكمة المادة المطلوب تطبيقها على تلك الجناية أو
المخالفة . لا بطلان .

محكوم عليه غيابياً فى جناية . حضوره قبل سقوط الحكم . ٣٠٨ (٤١٠) ج٦
لا يجوز له أن يتمسك بالحكم الغيابى عند إعادة محاكمته . إعادة الإجراءات
لم تشرع لمصلحته فقط . بل هى لتحقيق مصلحة عامة أيضاً .

عسكري متهم بإحراز حشيش . محاكمته أمام المجلس العسكرى عن ١٩٢ (٢٤٨) ج٢
مخالفته الأوامر العسكرية . لا تمنع من محاكمته عن تهمة الإحراز أمام
المحاكم .

النقابة العليا للهن الطبية . إخطارها بما يتهم به أعضاؤها من الجنايات ٤٣٥ (٥٦٩) ج٦
والجناح . مخالفة هذا الإجراء . لا يترتب عليها أى بطلان .

محال عمومية — القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بالمحال العمومية :

المحال التى تسرى عليها أحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ . فتح ١٦٩ (٢٣٦) ج٦
ناد للعب القمار بدون ترخيص . لا يعاقب صاحبه عن جريمة فتحه بغير إخطار
سابق . عقابه بمقتضى المادة ١٩ من القانون المذكور . المحال الواجب
الإخطار عنها مقدماً .

رقم القاعدة الصفحة

محال عمومية (تابع) :

محال حكم بإغلاقه . فتح محل آخر مكانه . لابد من استصدار ٥٥٣ (٦٩٧) ج ٦
ترخيص جديد . مجرد الإخطار لا يكفي .

محام (ر . أيضاً : تحقيق . تزوير . دفاع . سر المهنة . قذف وسب) :

المحامي موكل في أداء واجبه إلى ذمته . هو غير مكلف بخلق ١٦٥ (١٦٧) ج ١
أوجه من العدم للدفاع . اقتصراره على طلب الرأفة بالمتهم الذي ندب للدفاع
عنه . لا مساس منه في ذلك بحق الدفاع ولا سبيل للمتهم إلى الاعتراض عليه .

محام تحت التمرين . مرافقته أمام محكمة الجنايات . لا تجوز ولو عن مدع ١٨١ (٢٢٠) ج ١
بالحقوق المدنية .

المادة ١٩ من قانون المحاماة رقم ٢٦ لسنة ١٩١٢ . محل تطبيقها . ١٨٥ (٢٥٤) ج ٣

موقف المحامي من المتهم الذي وكله . موقف وكيل . ليس له صفة ٢٧١ (٣٦٦) ج ٣
القيام على موكله . طلب محامي المتهم إحالته إلى الكشف الطبي لاختبار قواه
العقلية . تنازل المتهم نفسه عن هذا الطلب . تعويل المحكمة على تنازل المتهم
لا شيء فيه . على المحكمة أن ترقب حالة المتهم المتنازل لترى ما إذا كان تنازله
صادراً عن عقلية غير متزنة فلا تحفل به أم أنه متزن فتقبله .

استطلاع أحد المتهمين رأى محاميه في ارتكاب جريمة (الاتفاق مع أحد ١٧٧ (٢٢٩) ج ٣
الشهود على أن يشهد زوراً) . علم المحامي به بسبب مهنته . ذلك لا يسقط عنه
واجب إفشائه لمنع وقوع الجريمة .

شهادة المحامي في تحقيق دعوى . لا تمتعه من المرافعة فيها . ٩٧ (١١٨) ج ١

حصانة المحامي . مناقها . ما يقع منه من جرائم الجلسة أثناء تأدية ١٥٤ (٢٧٨) ج ٥
واجبه . لا يجوز الحكم فيه بالجلسة بل يحضر محضر بما وقع ويحال إلى النيابة
لتقدم المحامي بناءً عليه إلى قاض آخر . الدعوى العمومية بذلك تعتبر مرفوعة
للقضاء بمقتضى الأمر الصادر من القاضى الذى وقعت أمامه الجريمة . التحقيق
فيها من النيابة ممتنع . وقوع جريمة جلسة من محام لم يكن يؤدي واجبه .

رقم القاعدة الصفحة

محام (تابع) :

للمحكمة أن تعامله بتقضى الأحكام العامة . الحكم عليه فوراً أو إحالته إلى النيابة لتجرى شؤونها نحوه .

وقوع تشويش منه على المحكمة . المادة ٨٩ مرافعات تناوله . يصح ٣٨٠ (٤٣٣) ج ١
توقيع العقوبة البدنية عليه . المحامي لا يعتبر من المأمورين الموظفين بالمحاكم . أقصى ما يمكن قوله بالنسبة إليه هو أنه يؤدي عرضاً وظيفية لدى المحكمة ويمكن في أثناء أدائه إيها أن تنسحب عليه حماية المادة ٨٩ مرافعات .
هذه الوظيفة العرضية هي دفاعه عن المتهمين بحماية أو عن الفقراء المندوب هو عنهم من لجنة الإعفاء .

صدور عبارات من المحامي في حق الخصم تستوجب اللوم ١٨٥ (٢٥٤) ج ٣
والمؤاخذه . متى يسأل هو وحده عنها ؟ أوراق مقدمة من محام متضمنة لمطاعن تستوجب العقاب . موكله هو الذي أراده على تحريرها بتلك الصورة .
الموكل مسؤول أيضاً .

محضر الجلسة (ر . إجراءات) .

محكمة الجنايات (ر . دعوى عمومية) .

محكمة استئنافية (ر . استئناف) .

محكمة عسكرية (ر . اختصاص . متشردون ومشتبه فيهم . محكمة النقض) .

محكمة الموضوع (ر . أيضاً : إثبات . عقد . محكمة النقض «أسباب موضوعية») :

تعيين تاريخ وقوع الجرائم عموماً . من اختصاص قاضي الموضوع ٣٢٥ (٣٧٠) ج ١
مادام يبنى عقيدته في هذا التعيين على الواقع الفعلي الذي يثبت لديه بالبينة و ٢٥ (٢٢) ج ٢
أو يستنتجه من قرآن الدعوى وظروفها ولا يبينه على اعتبارات قانونية و ٢١ (٢٢)
أو نظرية بحتة ليس بينها وبين الواقع فعلاً أى اتصال . تدخل محكمة النقض و ٣٣٣ (٤٣٠) ج ٤
في هذه الحالة الأخيرة . و ٣٢٢ (٤٤٢)

و ٣٢٧ (٤٥٠) ج ٦

رقم القاعدة الصفحة

محكمة الموضوع (تابع) :

تحديد التاريخ الحقيقي للسندات موضوع الاتهام في النصب . ١٨٢ (١٧٠) ج ٤
موضوعي .

وقت وقوع الجريمة . إمكان وقوعها في الوقت المقول بوقوعها فيه . ٤٠٥ (٥١٠) ج ٣
تقديره . موضوعي .

الجرائم التي تنفذ بعدة أفعال داخلية تحت الغرض الجنائي الواحد . الجرائم ١ ج ١
التي يعتبر كل منها مستقلاً واجباً العقاب عليه عقاباً على حدة وإن كانت متماثلة
في موضوعها . التمييز بينهما . بحث موضوعي يقوم به قاضي الموضوع في كل
قضية على حدة .

حرية محكمة الموضوع في تفسير الأفعال وحملها من جهة القصد الجنائي ٣٢٠ (٣٦٧) ج ١
على الوجهة التي تعتقدها . حد ذلك أن تكون الأفعال لا تحتل عقلاً التوجيه
الذي تذهب هي إليه .

سلطتها في استخلاص الواقعة المعاقب عليها من الأدلة المقدمة . مثال . ١٥٥ (٢٠٦) ج ٣

٨٩ (١١) ج ٥

٥٤ (٧٦)

سلطتها في تقدير الوقائع والأدلة .

٣٠٤٩ (٢٧٦) ج ٦

سلطتها في تقدير الخطأ المستوجب للمسؤولية . سيارة . السير بها بسرعة ١٧٥ (٢٤٣) ج ٦
فوق شريط الترام . وقوع حادث . المناقشة لدى محكمة النقض في موضوع
مساءلة المتهم . لا تجوز .

سلطتها في تفسير المحررات على الوجه الذي تراه مفهوماً منها . ٣٢١ (٤١٨) ج ٤

سلطتها في تفسير الأوراق . سند تنازل . تحصيل المحكمة من عباراته ١٩٩ (٢٧٤) ج ٦
وملابساته والظروف التي حصل فيها أنه لا يمنع من تعويض المجنى عليه عن
العاهة التي تخلفت عنده .

رقم القاعدة الصفحة

محكمة النقض (ر . أيضاً : طعن) .

التقرير بالطعن وتقديم أسبابه وميعاده :

الطعن بطريق النقض حق شخصي متعلق بالمحكوم عليه وحده . ١٦٩ (١٧٤) ج ١
التقرير به في قلم الكتاب يجب أن يكون حاصلًا من المحكوم عليه شخصياً
أو بواسطة من يوكله عنه لهذا الغرض توكيلاً ثابتاً . التقرير به من محام
ترافع عن الطاعن لدى المحكمة الصادر منها الحكم المطعون فيه . لا يكفي .
الأسباب يصح تقديم بيانها من هذا المحامي أو من أي محام آخر بدون حاجة
إلى توكيل (١) .

أوامر غرفة المشورة . الطعن فيها بطريق النقض . لا يجوز إلا من ٢٤٧ (٢٩٣) ج ١
النائب العمومي وحده دون المتهم أو المدعى بالحقوق المدنية . متى يجوز و ٥٠٠ (٤١)
هذا الطعن ؟ ٢٨٥ و (٢٥٢)

٣٠١ و (٣٧٠) ج ٢

قرار قاضي الإحالة بأن لا وجه لإقامة الدعوى . توكيل النائب ٢٨٥ (٣٤٥) ج ١
العمومي رئيس النيابة في التقرير بالطعن فيه بطريق النقض . عدم تقريره
بذلك بصفته وكيلًا عن النائب العمومي بل بصفته رئيس نيابة فقط . طعن
غير مقبول ولو كان كتاب النائب العمومي بتوكيله مراقباً للأوراق .

قرار قاضي الإحالة بأن لا وجه لإقامة الدعوى . الطعن فيه من ٢٥ (٤٨) ج ١
حق النائب العام وحده . لا يقبل الطعن فيه من رئيس النيابة دون أن يكون و ١٠٠ (٩٦) ج ٢
لديه توكيل خاص من النائب العام . أحوال الطعن الاعتيادية الواردة
في المادة ٢٢٩ تحقيق . الحق فيها محول للنيابة العامة .

قرار غرفة المشورة بمقتضى قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ . ٣٨٩ (٤٦٥) ج ١
الطعن فيه لا يكون إلا من النائب العمومي وحده . تقرير أحد أعضاء النيابة
بهذا الطعن بوكالته عن النائب العمومي بدون بيان لما يثبت هذه الوكالة .
طعن غير مقبول شكلاً . تقرير الأسباب المقدم من رئيس النيابة بصفته هذه
لا بصفته موكلًا من النائب العمومي . لا يقبل .

(١) يظهر أن هذه القاعدة ليست ثابتة .

رقم القاعدة الصفحة

محكمة النقض (تابع) :

التقرير بالطعن وتقديم أسبابه وميعاده (تابع) :

- قرار قاضي الإحالة بأن لاوجه لإقامة الدعوى العمومية على المتهم ١٠٠ (٩٦)
- أو بأن الفعل المسند إليه لا يعدو أن يكون جنحة أو مخالفة . الطعن فيه ١١١ (١٣١) ج ٢
- بطريق النقض . يجب أن يكون من النائب العمومي نفسه . توكيل النائب أحد أعوانه بتقرير الطعن بقلم الكتاب بتوكيل منه . يصح ولكن عليه أن يتولى هو وضع أسباب ذلك الطعن . تكليفه أحد أعوانه بوضعها . يجب عليه أن يوقع على ورقتها بما يفيد إقراره بإياها . تقديم ورقة الأسباب بقلم الكتاب . لا مانع من أن يحصل فيه التوكيل كما في التقرير بالطعن .
- دعوى محالة خطأ من غرفة المشورة إلى محكمة الجنايات لنظر الدعوى ٥٠ (٤١) ج ٢
- المدنية فقط . حكم محكمة الجنايات بأن الدعوى العمومية غير قائمة أمامها . صحيح . الطعن في هذا الحكم أمام محكمة النقض . لا صفة فيه للمدعى بالحق المدني . الصفة فيه للنيابة العامة وحدها .
- ولى القاصر . حقه في رفع الطعن عنه . هو وكيل جبرى عنه ٣٢٧ (٤١٧) ج ٣
- بحكم القانون .
- الطعن من ابن المحكوم عليه المتوفى . لا يقبل لامتناع إمكان النظر ١٩٦ (٢٥٥) ج ٢
- فيه بتاتا .
- الطعن من والد المحكوم عليه المتوفى . لا يجوز . ١٠٤ (١٠٦) ج ٢
- مسجون . تقديم محاميه أسباب الطعن وإخطاره بمأمور السجن بأن يكلف المسجون بعمل تقرير الطعن . إهمال هذا الطلب . لا يجدى في الاعتذار من عدم تقرير المسجون بالطعن . الطعن من شأن المحكوم عليه وحده .
- الطاعن يجب أن يكون خصما في الدعوى . ليس للمدعى بالحق ١٦٤ (٢١٩) ج ٢
- المدنى أن يطعن فى الحكم إلا فيما يختص بحقوقه المدنية فقط .

رقم القاعدة الصفحة

محكمة النقض (تابع) :

التقرير بالطعن وتقديم أسبابه وميعاده (تابع) :

مدع بالحقوق المدنية . طعنه يجب أن يكون مقصوراً على حقوقه المدنية فقط . ليس له بعد ذلك أن يطعن في الحكم بحجة أن المحكمة لم تصف الدعوى الجنائية الوصف الذي يراه هو أو الذي تراه النيابة .

حكم تعرض في منطوقه إلى شخص غير داخل في الخصومة . لهذا ١٠٤ (١٠٦) ج ٢ الشخص حق الطعن فيه .

الطعن في حكم لمصلحة القانون فقط دون الخصوم . لا يجوز . مثال . ٣٧٩ (٥٣٨) ج ٤

تقديم أوجه الطعن من غير ذى صفة وبدون توكيل . لا يقبل الطعن ٧٩ (٩٣) ج ١ شكلاً .

تقديم الطعن من محام غير مثبوتة وكالته عن الطاعن . لا يقبل ١٣٩ (١٤٩) ج ١ الطعن شكلاً .

التوكيل في الطعن بطريق النقض . لا بد أن يكون توكيلاً خاصاً أو ١٦٢ (٢١٨) ج ٢ على الأقل أن يكون تفويضاً خاصاً ضمن توكيل عام .

التقرير بالطعن نيابة عن المحكوم عليه . يجب أن يكون بمقتضى توكيل ٢٥٤ (٣٣١) صريح في ذلك . ٢٨٤ (٣٧٣) ج ٦

كون المحامي موكلاً عن المتهم في المدافعة والمرافعة . لا يكفي . النص بصفة ٢٨٤ (٣٧٣) ج ٦ عامة في التوكيل على أن يكون للوكيل إجراء ما يجوز التوكيل فيه قانوناً . لا يكفي .

التقرير بالطعن من محام بيده توكيل مبدوء بصيغة التعميم في التقاضى ٢٢٥ (٣٠٣) ج ٣ ولسكنه بعد ذلك خصص بنص صريح أموراً معينة أجاز للوكيل القيام بها وليس من بينها الطعن بطريق النقض . عدم قبول هذا الطعن شكلاً .

كاتب محام . تقريره بالطعن في قلم الكتاب بناءً على توكيل عام ٤١ (٤٠) ج ٤ صادر له من المحامي الموكل في الطعن يغول له الطعن في الأحكام الصادرة

رقم القاعدة الصفحة

محكمة النقض (تابع) :

التقرير بالطعن وتقديم أسبابه وميعاده (تابع) :

في القضايا الموكل فيها هذا المحامى . لا يقبل . هذا التوكيل العام باطل قانونا لإسباغ ولاية من المحامى على كاتبه في أمر قضائى بحث مما لا يملك المحامى أن ينب عنه فيه مثله .

٢٥٠ (٣٠٢) ج ٢ التقرير بالطعن . وجوب حصوله بقلم كتاب المحكمة الصادر منها الحكم . تقديم الأسباب . يجب أن يكون لذلك القلم . على أنه يجوز تقديمها مباشرة إلى قلم كتاب محكمة النقض . تقديم الأسباب لغير هاتين الجهتين . عدم قبول الطعن شكلا .

التقرير بالطعن . قلم كتاب المحكمة الذى يحصل فيه . هو قلم ٤٦٢ (٦٠٧)
كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه . ٤٧٧ و (٦١٩) ج ٦
سجن . مأمور السجن يقوم مقام قلم كتاب المحكمة فى تلقى التقارير ٣٠٩ (٤٠٨)
الجنائية التى يرفعها المحكوم عليهم . تقرير المحكوم عليه بالطعن فى الحكم ٣٣٨ و (٤٣٤) ج ٣
يوم صدوره . عدم ورود تقرير الأسباب إلى قلم الكتاب المختص إلا بعد الميعاد القانونى . ثبوت أن هذا التقرير أرسل من والد المحكوم عليه إلى مأمور السجن للتوقيع عليه من المحكوم عليه ووصول التقرير إليه فى آخر يوم من ميعاد الطعن . اعتباره مقدماً فى الميعاد .

سجن . إرسال أسباب الطعن إلى السجن للتوقيع عليها من المسجون ٣٦٣ (٤٦٨) ج ٣
والحصول منه على تقرير بطعنه . إغفال السجن أمر التقرير . قبول الطعن شكلا .

سجن . محكوم عليه . تقدمه يوم صدور الحكم إلى كاتب السجن ٤٤٨ (٦٩٦) ج ٥
وإبداء رغبته فى رفع نقض عن الحكم . إثبات ذلك كتابة على الأوراق وتوقيع المحكوم عليه على ما أثبت من ذلك . هذا يعد تقريراً بالطعن .

مجنّد فى الجيش . إرساله برقية من مكان وجوده (مرسى مطروح) ٤٧٧ (٦١٩) ج ٦
إلى رئيس النيابة بأنه يطعن فى الحكم الصادر عليه . عدم مبادرته فور مجيئه إلى القاهرة بالتقرير بالطعن لا بالسجن ولا بقلم الكتاب . لا يعتبر أنه قرر بالطعن .

يجب لقبول الطعن أن يكتب به تقرير فى قلم الكتاب أو فى السجن ٦٠٦ (٧٣٨) ج ٦

رقم القاعدة المرفقة

محكمة النقض (تابع) :

التقرير بالطعن وتقديم أسبابه وميعاده (تابع) :

إن كان رافعه معتقلاً . التعلل لمخالفة ذلك بأن إدارة السجن والنيابة العامة لم تمكننا طالب الطعن من عمل التقرير . محله أن يكون الطعن جائزاً في ذاته وعندئذ يكون على محكمة النقض أن تقبل الطعن شكلاً .

ورود أسباب الطعن إلى النيابة بطريق البريد غفلاً من التوقيع وغير ٥٠٩ (٦٥١) ج ٦
ممكنة معرفة من صدرت منه . اعتبار أن الطعن لم تقدم له أسباب .

تقرير أسباب الطعن . عدم التوقيع عليه من الطاعن . يجعله لغوآ . ٤٢٣ (٥٣٣) ج ٣
أوراق الإجراءات الصادرة من الخصوم . يجب أن يكون موقعاً عليها .

عدم توقيع الطاعن على تقرير الأسباب لعله لا دخل له فيها . ٨٠ (١٢٧) ج ٣
تقديمه في الميعاد للجهة التي كان مظلوناً وجوده فيها . اعتباره صحيحاً في ذاته شكلاً . (راجع التعليق الوارد بهامش ص ١٢٧ ج ٣) .

العريضة التي يتقدم بها الطاعن للجنة المساعدة القضائية . تضمنها ٣٢ (٢٧) ج ٣
أسباب الطعن على الحكم . تعتبر تقريراً بالطعن وبياناً للأسباب معاً .
تقديمها في ظرف الثمانية عشر يوماً للنصوص عليها في المادة ٢٣١ تحقيق .
طعن مقبول شكلاً . (انظر ما بعده) .

العريضة التي يتقدم بها الطاعن إلى لجنة المساعدة القضائية بمحكمة ١٠٦ (٩٠) ج ٤
النقض . لا تعتبر تقريراً بالطعن ولا بياناً لأسبابه . تقديمها لا يوقف
سريان ميعاد الطعن .

تقديم تقرير الأسباب . واجب ولو كانت القضية غير موجودة بقلم ٢٢٥ (٢٣٦) ج ٤
الكتاب . وجود القضية بكتب النائب العمومي . لا يشفع في عدم تقديم
الأسباب .

تقديم أسباب الطعن في الميعاد . عدم التقرير بالطعن . لا يقبل ٩٤ (١٠٩) ج ١
الطعن شكلاً .

رقم القاعدة الصفحة

محكمة النقض (تابع) :

التقرير بالطعن وتقديم أسبابه وميعاده (تابع) :

- ١ ج (١١٠) ٩٦ الأمر الصادر من قاضى الإحالة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى
- ٢ ج (٩٦) ١٠٠ أو باعادة القضية إلى النيابة لأن الأفعال المسندة إلى التهم لا تخرج عن كونها و١٠٠ (٩٦) ٢ ج
جنحة أو مخالفة . الطعن فيه من النائب العمومى وحده . وجوب التقرير به
في قلم الكتاب فى الميعاد . وجوب تقديم أسبابه فى قلم الكتاب فى الميعاد .
جواز تقديم الأسباب إلى قلم كتاب محكمة النقض (١) .
- ١ ج (١١٠) ٩٦ الأمر الصادر من غرفة المشورة . الطعن فيه من النائب العمومى
- طبقا للسادة الرابعة من القانون الصادر فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ . وجوب
التقرير به فى قلم الكتاب فى الميعاد وتقديم أسبابه أيضاً إلى قلم الكتاب فى الميعاد .
- ١ ج (٣٦٨) ٣٢٢ تغيير اسم الطاعن - هو آ بتقرير أسباب الطعن . لا يمنع من قبول
- الطعن شكلاً ما دام واضحاً المحكمة اسم الطاعن الحقيقى .
- ٢ ج (٣٦٤) ٢٩٩ محكوم عليه بعقوبة غير مقيدة للحرية . يجب عليه عند التقرير
- بالطعن إيداع الكفالة المنصوص عليها . عدم إيداعه الكفالة . لا يجوز لقلم
الكتاب قبول تقريره . قبول قلم الكتاب التقرير . يجب على المحكمة أن
تستبعده .
- ٣ ج (٢٧) ٣٢ قرار لجنة المساعدة القضائية بإعفاء الطاعن من رسوم محكمة
- النقض . ينسحب على الكفالة .
- ٤ ج (٧٧) ٩٠ ميعاد تقديم الأسباب . العبرة فيه بوصولها إلى قلم كتاب المحكمة
- بالفعل . وضعها بمكتب البريد فى الميعاد القانونى . لا يعول عليه . ٣٦١ و (٦٢٤) ٥ ج
- تقديم أسباب الطعن بعد الميعاد . الاعتذار عن ذلك بمرض المحامى . ٤٣ (٦٦) ٥ ج
- لا يقبل . التقرير بالطعن وتقديم أسبابه من شأن الطاعن .
- ١ ج (٩٦) ٨٥ تقديم أسباب الطعن بعد الميعاد القانونى بسبب حالة قهرية .
- قبولها شكلاً .

رقم القاعدة الصفحة

محكمة النقض (تابع) :

التقرير بالطعن وتقديم أسبابه وميعاده (تابع) :

حكم استثنائي غيابي . الطعن فيه بالنقض من النيابة . لا يبدأ إلا من يوم ١٦٣ (٢١٩) ج٢
صيورته نهائياً بفوات ميعاد المعارضة .

حكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . لم يكن في وسع الطاعن أن يعلم ٤٣٦ (٥٤٥) ج٣
بصدوره حتى يوم القبض عليه لتنفيذ الحكم . عدم تقيده بالميعاد القانوني
للطعن فيه . تقريره الطعن بمجرد علمه بصدوره وتقديمه أسباب الطعن بعد
ثلاثة أيام من تقريره به . طعن مقبول شكلاً .

حكم غيابي استثنائي . حكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . ١١٤ (١٣١)
الطعن في أيهما . يجب حصوله في الميعاد القانوني الخاص به . هذا ٣٢٩ (٣٧٨) ج١
الميعاد يبدأ بالنسبة إلى الأول من تاريخ انقضاء ميعاد المعارضة فيه وبالنسبة ٣٢٥ (٤٤٦) ج٢
إلى الثاني من تاريخ إعلانه . أسباب الطعن في أيهما يجب أن تكون
متعلقة به دون الآخر .

حكم غيابي صادر في معارضة . ميعاد الطعن فيه بطريق النقض . ٣٢٢ (٤٣٦) ج٢
يبدأ من يوم صدوره لا من يوم إعلانه .

ميعاد الطعن . عدم استطاعة المحكوم عليه التقرير بالطعن في الميعاد ٢٣٨ (٤٣٤) ج٥
لسبب خارج عن إرادته (وجوده في ميدان القتال) . يجب عليه التقرير
بالطعن في أول فرصة بعد انقضاء عذره .

ميعاد الطعن . تهم أساسها واقعة واحدة . حكم غيابي قاض في بعضها ٢٤٦ (٤٤٦) ج٥
بالبراءة أو بعدم قبول الدعوى . الممول عليه في ابتداء ميعاد الطعن فيما يتعلق
بالتهم جميعاً . هو التاريخ الذي يصبح فيه الحكم الغيابي غير جائزة فيه المعارضة
من التهم .

محكوم عليه . تقديمه أسباب الطعن في الميعاد . عدم تقريره بالطعن . ٣٩٠ (٥٢٦) ج٦
اعتذاره من ذلك بأنه كان مريضاً ونقل رغبته في التقرير بالطعن
إلى مأمور السجن بخطاب مسجل بعلم الوصول . هذا العذر لا يجديه .

رقم القاعدة الصفحة

محكمة النقض (تابع) :

التقرير بالطعن وتقديم أسبابه وميعاده (تابع) :

كان يصح التمسك بذلك لتبرير تجاوز الميعاد لو أنه على إثر شفائه وتبينه أن رغبته لم تنفذ قد بادر إلى التقرير بالطعن .

عذر قهرى . حصول التقرير وتقديم الأسباب بعد زوال العذر مباشرة . ٥١٣ (٦٥٤) ج ٦
قبول الطعن شكلاً .

تجاوز الأجل المعين للتقرير بالطعن . ادعاء الطاعن أنه بسبب وجوده بالسجن لم يتيسر له الاطلاع على الحكم . لا يشفع له ما دام الاطلاع ممكناً عن طريق محام أو عن طريق طلب صورة الحكم الخ وهو لم يدع أن مانعاً قهرياً حال بينه وبين الاطلاع .

عدم ختم الحكم في الميعاد القانوني . أثره . ألا تبتدىء العشرة الأيام ٣٨ (٥٤) ج ٦
المعطاة لتقديم الأسباب إلا من يوم العلم رسمياً بختم الحكم . تقديم أسباب أخرى للطعن بعد مضي عشرة أيام كاملة على يوم الاطلاع على الحكم . لا تقبل .

أسباب الطعن . تقديمها إلى قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم ٥٨٧ (٧٢٥) ج ٦
المطعون فيه حتى في حالة منح مهلة . امتناع هذا القلم عن قبولها . إرسالها في ذات اليوم بالبريد إلى محكمة النقض . وصولها بعد الميعاد . قبول الطعن شكلاً .

أسباب الطعن . مانع قهرى من تقديمها في الميعاد . وجوب تقديمها ٤١١ (٥٤٣) ج ٦
على إثر زوال المانع .

أسباب الطعن . اعتذار الطاعن بأنه لم يكن يعلم بصدور الحكم في يوم ٣٨٣ (٥٢٢) ج ٦
صدوره . يجب عليه تقديم الأسباب في الميعاد محسوباً من اليوم الذي ثبت فيه عليه بصدوره .

حكم لم يختم في الميعاد . هذا يسوغ لمن قرر بالطعن فيه أن يقدم أسباب ٣٧١ (٥٠٩) ج ٤
طعنه في مدى عشرة أيام محسوبة من يوم علمه رسمياً بإيداع الحكم قلم الكتاب ٩٥٥ (١٦٩)

رقم القاعدة الصفحة

محكمة النقض (تابع) :

التقرير بالطعن وتقديم أسبابه وميعاده (تابع) :

- بعد ختمه . متى يجوز للطاعن أن يحتج بعدم ختم الحكم في الميعاد لإعطائه و (٢٩٤) ١٦٠
مهلة ؟ (٤٦٥) ٢٥٥
١٩ (٥٧٠) ٣٠
٥ (٦٤١) ٣٧٨
٢ (٣٣٢) ٢٦٩ حكم لم يختم في ظرف الثمانية الأيام . إعطاء الطاعن مهلة .
٤ (٨٠) ٩٦

حكم لم يختم في الميعاد . منح الطاعن أجلاً لتقديم أسباب الطعن . (٣٠٣) ٢٥٣
شرطه . مذهب المحكمة الذي انتقلت إليه بحكمها الصادر في ١٩ مارس سنة ٣٧٨ (٦١٠) ٢
١٩٣١ الذي قيدت فيه منح الأجل بوجوب التقرير من الطاعن بأن الحكم
لم يختم في الميعاد وإرفاق هذا التقرير بشهادة رسمية تؤيده . الطعون المقدمة
قبل هذا الرأي . يكفي فيها لمنح مقدميها أجلاً أن يقدموا شهادة بعدم ختم
الحكم جرياً على الرأي القديم .

الحصول على مهلة لتقديم أسباب الطعن . مناطه . شهادة دالة على (٦٦) ٤٦
أن الحكم ومحضر الجلسة وردا إلى قلم الكتاب في اليوم الذي صدرت فيه و (٥٤٧) ٤١٤
الشهادة . يجب على الطاعن أن يطلع على الحكم ويقدم ما يرى تقديمه من
الأسباب قبل مضي ميعاد الطعن محسوباً من يوم صدور الحكم . عدم ختم
الحكم في الميعاد القانوني لم يفوت عليه أية فرصة أو مصلحة .

عدم ختم الحكم في الميعاد . أثره . العشرة الأيام المعطاة لتقديم أسباب
الطعن . لا تبدأ إلا من يوم العلم رسمياً بختم الحكم . (١٧٦) ١٢٢
٦

عدم ختم الحكم في الميعاد . وجوب تقديم الأسباب . قصرها في (٢٧٢) ٢١٣
هذه الحالة على أن الحكم لم يختم في الميعاد . إهمال هذا الإجراء . لا يقبل و (٢٩٦) ٢٤٠
الطعن شكلاً . (٣٣٣) ٢٧١
٦ (٣٩٤) ٢٩٩

رقم القاعدة الصفحة

محكمة النقض (تابع) :

التقرير بالطعن وتقديم أسبابه وميعاده (تابع) :

عدم ختم الحكم في الميعاد . شهادة من قلم الكتاب بأن الحكم ٣٠٢ (٥٧١) ج ٥
لم يختم . صدورها قبل فوات الثمانية الأيام . الاعتماد عليها في تقديم ١٧٩ (٢٤٦) ج ٦
أسباب الطعن بعد مضي الميعاد محسوباً من يوم صدور الحكم . لا يصح .

مهلة . إعطاء الطاعن مهلة لتقديم ما لديه من الأسباب . عدم علمه بذلك ١٢٩ (١٩١) ج ٦
إلا بعد انقضاء المهلة . طلب مهلة أخرى . لا يقبل . كان الواجب عليه أن
يبادر إلى تقديم الأسباب في بحر مدة المهلة محسوبة من وقت علمه .

حكم لم يختم في الميعاد . الطعن فيه . وجوب تقديم أسباب الطعن . ٣٨٠ (٤٨٢) ج ٣
تسبب الطعن بأن الحكم لم يختم في الميعاد . عدم تقديم أسباب اعتماداً على أن ٢٠٣ (٢١٥) ج ٤
النتيجة الحتمية هي حصوله على ميعاد جديد لتقديم الأسباب . ذلك لا يشفع
في إهدار حكم القانون .

حكم . ميعاد الثمانية الأيام المذكور في المادة ٢٣١ تحقيق . غير كامل . ١٨٠ (١٦٦) ج ٤
حكم صدر في ١٤ من يونيو . تقديم الطاعن شهادة من قلم الكتاب مؤرخة
في ٢٢ يونيو الساعة الواحدة والربع مساءً بأن هذا الحكم لم يختم . حقه في
الحصول على مهلة لتقديم أسباب جديدة لطعنه غير السبب الذي قدمه وهو
عدم ختم الحكم في الميعاد . لا يحول دون منحه المهلة تقديم خصمه شهادة
من قلم الكتاب ذاته مؤرخة بعد ٢٢ يونيو بأن الحكم ختم في يوم ٢٢ يونيو
المذكور .

حكم لم يختم في مدة الثلاثين يوماً من تاريخ صدوره . نقضه . سبيل ٨١ (١١٣)
ذلك . إثبات أنه لم يختم في ظرف الثمانية الأيام بشهادة من قلم الكتاب تقدم في ١٤٣ (٢٠٦)
بحر الثمانية عشر يوماً . وإثبات أنه لم يتم التوقيع عليه في مدة الثلاثين يوماً و١٧٤ (٢٤٢)
إشادة من قلم الكتاب . ٣٩٤ (٥٣١)

٤٧٣ (٦١٥) ج ٦

حكم . ثبوت أنه حصل التوقيع عليه في مدى ثلاثين يوماً . ٤١٠ (٥٤٣) ج ٦

رقم القاعدة الصفحة

محكمة النقض (تابع) :

التقرير بالطعن وتقديم أسبابه وميعاده (تابع) :

مصادقة عدم وجوده حين ذهب الطاعن إلى قلم الكتاب للاطلاع عليه بسبب أنه كان أرسل إلى محكمة النقض . طلب نقضه قياساً على حالة الحكم الذي لم يحتم في مدة الثلاثين يوماً . لا وجه لذلك .

حكم . شهادة محررة في اليوم الثلاثين بأن الحكم لم يحتم لغاية تحريرها . لا تكفي لنقض الحكم . يجب أن تكون الشهادة دالة على أن مدة الثلاثين يوماً قد انقضت وحصل تجاوزها في كتابة الحكم . كون الحكم مؤثراً عليه بوروده في اليوم التالي لليوم الثلاثين . لا تأثير له .

حكم . ختمه . الادعاء بأن إيداع الحكم بعد التوقيع عليه إنما كان بعد انتهاء الموظفين من عملهم في اليوم الثلاثين . لا تأثير له . هذا القول يكون له تأثير في صورة ما إذا كان الإجراء المطلوب عمله في قلم الكتاب لم يتم .

إيداع الحكم مختوماً قلم الكتاب قبل انقضاء ثلاثين يوماً من النطق به . طلب إبطاله بمقولة إنه كان يجب ختمه وإيداعه قبل إقفال دور الانعقاد التالي عملاً بالمادة ٥١ تشكيل . لا يصح . الشارع حين أورد ما جاء بالمادة المذكورة مع ما أورده من وجوب التوقيع على الحكم في ظرف ثمانية أيام من النطق به لم يقصد أن يرتب على مخالفة ذلك أي بطلان . حساب مدة الثلاثين يوماً بالنسبة إلى الحكم الصادر بالإعدام . لا يصح أن تكون من تاريخ قرار المحكمة بإحالة الأوراق على المفتي .

شهادة مفادها أن الحكم كان قد تم وضعه وتوقيعه قبل طلبها . ٣٩٤ (٥٣١) جـ . لا جدوى منها في التمسك بإبطال الحكم لعدم ختمه في مدة الثلاثين يوماً .

مهلة . إعطاء الطاعن مهلة . طلبه في جلسة المرافعة نقض الحكم لعدم التوقيع عليه في مدة الثلاثين يوماً . عدم تمسكه بهذا السبب في التقرير الذي قدمه بعد إعطائه المهلة . لا يقبل . سبب جديد .

رقم القاعدة الصفحة

محكمة النقض (تابع) :

التقرير بالطعن وتقديم أسبابه وميعاده (تابع) :

شهادة بأن الحكم لم يختم في مدة الثمانية الأيام . الادعاء بأنه لم ٢٩٧ (٥٦٦) ج ٥
يكتب إلا بعد ستة شهور . عدم ثبوت هذا الادعاء لا مما في الأوراق ولا
من التحريات التي عملتها محكمة النقض . رفض الطعن .

حكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . الطعن فيه بطريق النقض . ٧٠ (١٠٢) ج ٣
اشتمال تقرير الأسباب على وجوه راجعة إلى الحكم الغيابي . وجوب
استبعادها وقصر البحث على الوجوه المنصبة على الحكم المطعون فيه .

حكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . الإشارة فيه إلى الأخذ بأسباب ٣٩٣ (٥٥٣) ج ٤
الحكم الغيابي . الطعن فيه . انصباب أوجه الطعن على الحكم الغيابي وعدم
تناولها حكم اعتبار المعارضة كأنها لم تكن . لا يجوز النظر في هذه الأوجه .

جريمة . انهدام أحد ركنيها . وجه الطعن المنصب على الركن ١٧٣ (١٥٩) ج ٤
الآخر . لا يلتفت إليه . مثال .

حكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . الطعن فيه يشمل الحكم الغيابي . ٣٤١ (٤٣٦) ج ٣
طعن مؤداه الطعن في أمر الإحالة من جهة وصف الأفعال المنسوبة ١٣١ (٢٥٦) ج ٥
فيه إلى المتهم . الحكم ليس فيه أى خطأ من هذه الناحية . لا يقبل الطعن .

الطعن في الحكم بمقولة إنه قصر في بيان وقائع يدعى الطاعن إمكان ٣٧٠ (٦٠٦) ج ٢
استفادته منها . لا يجوز ما لم يطرح هو على المحكمة هذه الوقائع ويثبت لها
صحتها ويبين وجه استفادته منها .

طعن لم يؤيده الطاعن . لا جدوى منه . وجه طعن مبنى على أن ١٩١ (١٩٣) ج ٤
الأوراق التي تدل على سن المجنى عليها كانت موضوعة في ظرف مختوم لم تفض
المحكمة . عدم بيان الطاعن ماهية تلك الأوراق لتأكد المحكمة من قيمتها
في التدليل على ما يدعيه . طعن غير منتج .

طعن . عدم تشخيصه العيب القانوني الذي شاب الحكم تشخيصاً ٩٣ (١٣٦) ج ٣
دقيقاً . اتساعه في جملته لتقدير المسألة المتخذة أساساً للدعوى تقديرها

رقم القاعدة الصفة

محكمة النقض (تابع) :

التقرير بالطعن وتقديم أسبابه وميعاده (تابع) :

القانوني . يحق لمحكمة النقض أن تقضى في الدعوى على وفق ما تراه مطابقاً للقانون .

طعن . يجب ألا يوجه إلى مسائل لم يتناولها الحكم . ١٩٣ (١٩٤) ج٤

طعن . لا يجوز الإحالة في وجه طعن إلى طعن آخر مقدم من ٣٨٦ (٥٢٤) ج٦
منهم حوكم من قبل ولو عن ذات الدعوى .

طعن . مناطه ما اتصل بالحكم المطعون فيه من الأخطاء . حكم ٥٣٧ (٦٧٨) ج٦
ابتدائي باطل لعدم وضع أسباب له أو للتأخر في وضع أسبابه . ذلك لا تأثير له
في الحكم الاستثنائي ما دام سليماً في ذاته .

طعن . توجيهه إلى الحكم الابتدائي وحده . إيراد الحكم الاستثنائي ١٢٠ (١٧٠) ج٦
واقعة الدعوى وأدلة الإدانة دون الإحالة إلى شيء مما جاء في الحكم الابتدائي .
عدم قبول الطعن .

طعن . تقديمه جملة في حكم صدر في جنحة وفي مخالفة قاضياً في هذه ٢٤٨ (٣٠٠) ج٢
الأخيرة بغرامة وبتعويض مدني عن الضرر الناشئ عنها . لا يجوز نظره
بالنسبة إلى جريمة المخالفة ولا بالنسبة إلى التعويض الناشئ عنها .

حكم استثنائي لم يفصل إلا في شكل الاستئناف فقط . الطعن فيه ٣٧٢ (٥١٤) ج٤
بأوجه خاصة بالموضوع . لا يقبل لأن هذه الأوجه لا تكون موجهة
إلا إلى حكم محكمة الدرجة الأولى وهو لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض .

أحكام جائر الطعن فيها (ر . ر . أيضاً : أمر الإحالة) :

جميع الأحكام حتى ما كان منها صادراً بالعقوبة . للنيابة العمومية حق ٦٢ (١٠٠) ج٥
الطعن فيها بطريق النقض . من وظيفة النيابة أن تحافظ أيضاً على
الضمانات التي فرضها القانون لمصلحة المتهمين . إذا ما رأت وقوع أي
بطلان في الإجراءات فإنه ينبغي عليها أن تتقدم به إلى محكمة النقض وتطلب
نقض الحكم .

رقم القاعدة الصفحة

محكمة النقض (تابع) :

أحكام جائز الطعن فيها (تابع) :

الأحكام الجائز الطعن فيها هي الأحكام الفاصلة نهائياً في الموضوع ١٣٦ (١٥٢) ج ١
أو ما يشبهها . ٣٧١ (٤٧٢) ج ٣

٢٢٣ (٢٣٥)

٣٩٩ (٥٦٤) ج ٤

٢٩ (٤٥) ج ٥

الأحكام الجائز الطعن فيها هي الأحكام التي تفصل في أصل الدعوى ٢٥٢ (٣٠٣)
وتنتهي بها الخصومة إما بالبراءة وإما بالعقوبة . ٢٩٠ (٣٥٩) ج ٢

الأحكام الجائز الطعن فيها هي الأحكام المنهية للخصومة . الحالة ١٥٠ (٢١٨)
الاستثناء . الأحكام الصادرة في مسائل الاختصاص لعدم ولاية المحاكم الأهلية . ٢٤٠ (٣١٧)
جواز الطعن فيها . ٣٨٤ (٥٢٢) ج ٦

حكم ابتدائي لم يستأنفه المتهم واستأنفته النيابة وقضى بتأييده . الطعن من ٧٥ (٦٨) ج ٤
المتهم في الحكم الاستثنائي . جائز . متى يعتبر المحكوم عليه قد قبل الحكم ؟
بانقضاء مواعيد الطعن بالنسبة إليه وإلى النيابة .

حكم بتعويض واجب التنفيذ . مجرد أداء مبلغ التعويض إلى المحضر . ٣٧١ (٥٠٩) ج ٤
ليس قبولاً منه . يمنع من الطعن فيه .

حكم من محكمة الجنج بعدم الاختصاص لكون الواقعة جنائية . حكم غير ١٨٢ (٣٤٦) ج ٥
منه للخصومة . يجوز الطعن فيه بطريق النقض إذا كان يترتب على قيامه عدم
إمكان محاكمة المتهم .

محكمة استئنافية . استئناف مرفوع من المتهم وحده . حكمها بعدم الاختصاص ٦٠٤ (٧٣٧) ج ٦
ينظر الدعوى لكون الواقعة جنائية . الطعن فيه جائز .

حكم باختصاص المحاكم الأهلية بولاية النظر في الدعوى . الطعن فيه ٣٢٠ (٤٢٩) ج ٢
بطريق النقض . جوازه .

رقم القاعدة الصفحة

محكمة النقض (تابع) :

أحكام جائز الطعن فيها (تابع) :

حكم بقبول دفع فرعى بسبق نظر الدعوى والحكم فيها نهائياً أو بسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية لمضى المدة أو لصدور عفو شامل . هو من قبيل الأحكام الصادرة نهائياً في الموضوع . جواز الطعن فيه بطريق النقض . حكم صادر من محكمة الجنج الاستئنافية قاض بعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية بعد قبولها الدفع بسقوط الدعوى العمومية . جواز الطعن فيه أيضاً بطريق النقض .

الأحكام الصادرة في الاختصاص الجائز الطعن فيها استقلالا . ٢٩٧ (٤٠١) هي الأحكام الصادرة نهائياً في الدعاوى التي تكون مؤسسة على عدم ولاية ٣٧١ (٤٧٢) ج ٣ المحاكم الأهلية .

حكم غيبي استئنافي . حكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . جواز الطعن ١١٤ (١٣١) في كل منهما . الحكم الثاني يندمج في الحكم الأول . ٢٢١ (٢٥٩) ٣٢٩ (٣٧٨) ج ١

أوامر غرفة المشورة . الطعن فيها بطريق النقض . متى يجوز ومن ؟ ٢٤٧ (٢٩٣) ج ١

الأوامر الصادرة من غرفة المشورة بحسب المادة ١٢ (ج) ٢٨٥ (٣٥٢) من قانون تشكيل محاكم الجنايات . الطعن فيها بطريق النقض بالقياس على ٣٠١ (٣٧٠) ج ٢ الطعن في قرارات قاضي الإحالة . لا يمكن أن يكون إلا في صورة الخطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها ولا يكون إلا من النائب العمومي وحده . المدعى بالحق المدني . لا يجوز له أن يطعن في هذه الأوامر أمام محكمة النقض .

أوامر قاضي الإحالة . متى يجوز الطعن فيها بطريق النقض ؟ فيما كان منها صادراً بأن لا وجه لإقامة الدعوى أو بإعادة القضية للنياية لأن الأفعال المسندة إلى المتهم لا تخرج عن كونها جنحة أو مخالفة ولخطأ في تطبيق القانون .

رقم القاعدة الصفحة

محكمة النقض (تابع) :

أحكام غير جائز الطعن فيها (تابع) :

الأوامر الصادرة من قاضي الإحالة . متى يجوز للنائب العمومي ٥٠ (٤١)

الطعن فيها بطريق النقض ؟ ماذا يشترط في الطعن ؟ ٢٠٨٩ (٢٦٧)

٢٨٥٩ (٣٥٢) ج ٢

١٤٩٩ (١٩٨)

٢٠٧٩ (٢٧١) ج ٣

حكم بالتأديب بالضرب أو بالإرسال للإصلاحية في مواد الجنج ٢٤ (١٦) ج ٢
والجنايات . جواز الطعن فيه .

الحكم الصادر بموجب المادة ٦١ ع . جواز الطعن فيه من الصغير ٧٥ (١٠٨) ج ٣
الذي عومل بمقتضى هذه المادة .

حكم لم يفصل في أحد الطلبات المعروضة على المحكمة من أحد ٨٥ (٧٣) ج ٤
الخصوم . هذا خطأ مبطل . مثال . جواز الطعن فيه .

حكم من محكمة الجنج الاستئنافية بإبطال المرافعة في الدعوى المدنية ١١٧ (١٠١) ج ٤
المنظورة أمامها . جواز الطعن فيه .

تأجيل المحكمة نظر الدعوى . الرجوع فيه بغير إخطار المتهم والحكم ٢٤٩ (٤٥٣) ج ٥
في القضية . لا يصح . جواز الطعن في الحكم إذا لم يكن ثمة طريق آخر
للطعن فيه .

مخالفة مرتبطة بجنحة . الطعن في الحكم الصادر فيها هي والجنحة معاً . ٤٠٧ (٥٤١) ج ٦
جائز . النص على عدم جواز الطعن في أحكام المخالفات . مورده .
الطعن الموجه إلى المخالفة وحدها .

الطعن في الحكم لا يجوز إلا إذا كان نهائياً لا بالنسبة إلى من يريد ٣٤٣ (٦٠٨) ج ٥
الطعن فيه وحده بل بالنسبة إلى كل الخصوم في الدعوى . حكم غيابي بالنسبة
إلى أحد المتهمين . لا يجوز للدعى بالحقوق المدنية أن يطعن فيه . كون
هذا الحكم صادراً لمصلحة المتهم في الدعوى المدنية . لا يؤثر .

رقم القاعدة الصفحة

محكمة النقض (تابع) :

أحكام غير جائز الطعن فيها (تابع) :

حكم من محكمة مركزية بعدم الاختصاص بنظر الدعوى لاعتبار ١٢٠ (١٣٦) ج ٢
الواقعة جناية . حكم غير فاصل في موضوع التهمة . لا يجوز الطعن فيه . ٣٤٦ و (٦١٢)
٣٨٠ و (٦٤٢) ج ٥

حكم من محكمة الجنح بعدم الاختصاص بنظر الدعوى لأن الحادث ١٥٨ (٢١٧) ج ٢
جناية . الطعن فيه من النيابة بمقولة إنه كان يجب الحكم بعدم قبول الدعوى
لرفعها مباشرة من المدعى بالحق المدني . لا يجوز . هو حكم غير منه للدعوى .
الأحكام الفاصلة في مسائل الاختصاص غير المؤسس على عدم ولاية ٢٩٧ (٤٠١) ج ٣
الحاكم الأهلية لا يجوز الطعن فيها استقلاً .

حكم استثنائي بقبول الدعوى المدنية دون تعرض لموضوع الحق ١٣٦ (١٥٢) ج ١
الطلوب من المتهمين . لا يجوز الطعن فيه .

قضية مقدمة باعتبارها مخالفة . الحكم فيها على هذا الاعتبار . ٢٨ (٢٤) ج ٢
الطعن في هذا الحكم . لا يصح .

حكم بغرامة من أجل جريمة من الجرائم المعاقب عليها بالقانون الخاص ١٤٤ (٢٠٧) ج ٦
بتنظيم صناعة وتجارة الصابون . حكم في مخالفة . لا يجوز الطعن فيه .

حكم بجواز نظر الدعوى العمومية . حكم غير فاصل نهائياً في الدعوى . ٤٩ (٤١) ج ٢
لا يجوز الطعن فيه .

حكم في دفع فرعى لم يتعرض لموضوع الدعوى . لا يجوز الطعن فيه . ٢٩٠ (٣٥٩) ج ٢
٣٧١ و (٤٧٢) ج ٣

حكم برفض دفع فرعى وبجواز نظر الدعوى . لا يجوز الطعن فيه ٣٨٤ (٥٢٢) ج ٦
استقلاً .

حكم برفض دفع فرعية بسقوط الدعوى وبعدم وجود صفة للبلغ ٢٢٣ (٢٣٥) ج ٤
وبقبول دفع ببيان تقرير الخير وندب خير آخر لفحص الحساب . حكم
غير منه للخصومة فلا يجوز الطعن فيه .

رقم القاعدة الصفحة

محكمة النقض (تابع) :

أحكام غير جائز الطعن فيها (تابع) :

حكم بسقوط الدعوى . حكم بإلغائه وباعتبار الدعوى قائمة . عدم ١٠١ (١٤٨) ج ٦
تعرضه للفصل في الموضوع . لا يجوز الطعن فيه .

حكم تمهيدى أو صادر في دفع فرعى . لا يجوز الطعن فيه استقلاً . ١٥٦ (٢٨٦)
٣٣٨٩ (٦٠٦) ج ٥

حكم تمهيدى بتعيين خبير لتحقيق الخطوط التي أسند إلى الطاعن ٢٥٢ (٣٠٣) ج ٢
نزويرها . لا يجوز الطعن فيه .

حكم بجواز إثبات تسلم الوديعة بالبينة . غير منه للخصومة . لا يجوز ٣٩٩ (٥٦٤) ج ٤
الطعن فيه .

حكم وصفته المحكمة خطأ بأنه حضوري وتبين من محاضر الجلسات ٣١٤ (٤٢١) ج ٢
أن المتهم لم يحضر قط أمام المحكمة . خطأ المحكمة في الوصف لا يغير من
الحقيقة الثابتة بمحاضر الجلسات . لا يجوز الطعن في هذا الحكم بطريق
النقض ما دام باب المعارضة فيه لا يزال مفتوحاً .

حكم غيابي استثنائي . وصفه خطأ بأنه حضوري . لا يجوز الطعن فيه ٢٧٧ (٣٦٣) ج ٦
ما دام باب المعارضة مفتوحاً .

حكم غيابي جائزة فيه المعارضة . الطعن فيه بطريق النقض . لا يقبل ٢٣٥ (٤٢٧)
حتى من النيابة . ٢٤٦٩ (٤٤٦) ج ٥

٨٧٩ (١١٩) ج ٦

حكم ابتدائي غيابي . المعارضة فيه ودفع الدعوى بسقوطها . رفض ١٣٩ (١٩١) ج ٣
الدفع وتحديد جلسة لنظر الموضوع . استئناف هذا الحكم الفرعى . القضاء
في المعارضة بالرفض قبل الفصل في الاستئناف الفرعى . الطعن في هذا الحكم
بطريق النقض . لا يجوز .

حكم لم يكن نهائياً حين التقرير بالطعن (حكم استثنائي غيابي قابل ٣٦١ (٤٩٤) ج ٤

محكمة النقض (تابع) :

أحكام غير جائز الطعن فيها (تابع) :

المعارضة (. صيرورته نهائياً بعد التقرير به (لعدم حصول المعارضة فيه من المتهم بعد إعلانه به) . الطعن فيه غير مقبول شكلاً .

حكم بجواز قبول البينة على كذب اليمين . لا يجوز الطعن فيه . ٣٧١ (٤٧٣) ج ٣

حكم غير فاصل في الخصومة متضمن لإدلاء برأى نظري ، كأن ٧٢ (٦٦) ج ٤
قرر بأن ناظر الوقف مسؤول جنائياً عن تبديد أموال الوقف . لا يجوز الطعن فيه .

حكم بصحة تفتيش منزل . لا يجوز الطعن فيه استقلاً . ٩٧ (٨١) ج ٤

٢٩٥ (٤٥) ج ٥

حكم بصحة تفتيش المتهم وتحديد جلسة للمرافعة في الموضوع . لا يجوز ٤ (٤) ج ٦
الطعن فيه .

حكم في رد قاض . الطعن فيه استقلاً . لا يجوز . ٢٢٦ (٤١٧) ج ٥

حكم من محكمة عسكرية . الطعن فيه ولو من جهة الاختصاص . ٦٠٦ (٧٣٨) ج ٦
لا يجوز .

حكم باستبعاد قضية من الرول . لا يجوز الطعن فيه . ٥٨٦ (٧٢٤) ج ٦

أوامر الإحالة . التظلم منها . لا يرفع إلى محكمة النقض . وجوب ٢٤٠ (٣١٧) ج ٦
عرضه على محكمة الموضوع . الطعن يكون في حكم المحكمة لا في أمر الإحالة .
مثال . متهم قدم بتهمة الشروع في القتل . دفعه بأن التهمة ليست إلا ضرباً .
معاقبته على هذا الأساس . تظلمه من الخطأ في وصف التهمة إلى محكمة
النقض . لا يقبل .

قرار قاضي الإحالة الصادر بتقديم دعوى جنائية للمحكمة الجزئية ٣٣٣ (٣٨٠) ج ١
عملاً بقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ الذي أجاز إحالة بعض الجنايات على
محاكم الجنج . الطعن فيه بطريق النقض من المدعى بالحق المدني . لا يجوز .

رقم القاعدة الصفحة

محكمة النقض (تابع) :

أحكام غير جائز الطعن فيها (تابع) :

- ٥ - طعن مؤداه الطعن في أمر الإحالة من جهة وصف الأفعال النسوبة ١٣١ (٢٥٦) ج ٥
إلى المتهم . الحكم ذاته ليس فيه خطأ من هذه الناحية . طعن غير مقبول .
- ٣ - قرار قاضي الإحالة بإيقاف الدعوى الجنائية والدعوى المدنية ٢٠٧ (٢٧١) ج ٣
المرتبطة بها حتى يفصل في دعوى النسب المرفوعة أمام المحكمة الشرعية .
لا يجوز الطعن فيه .

- إثبات المحكمة في حكمها جريمة مخالفة مقتضى إنذار الاشتباه على المتهم ٣٧٤ (٥٢٠)
الأول الذي قدم إليها متهماً وحده بهذه الجريمة دون المتهم الثاني . خطأها ٣٨٢ (٥٤٣) ج ٤
عند إصدار حكمها على مقتضى ذلك بأن نظمت باسم المتهم الثاني الذي لم تقصد
الحكم عليه . طريقة إصلاح هذا الخطأ هي رفع دعوى تصحيح إلى محكمة
الموضوع لا الطعن بطريق النقض . مثال آخر .

أسباب الطعن :

أسباب متعلقة بما لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع :

- خطأ في الإجراءات . التمسك به أمام محكمة الدرجة الأولى . السكوت ٣٥ (٥٠) ج ٦
عنه أمام المحكمة الاستئنافية . طلب نقض الحكم بناءً على هذا الخطأ .
لا يصح .

- إجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة . عدم النظم منها لمحكمة ١٧٣ (١٨٤)
الاستئناف . الطعن فيها أمام محكمة النقض . لا يجوز . ٢٣٠ (٢٦٩) ج ١
١٧٥ (٢٣٠)
٢١٧ (٢٧٤)
٢٤٣ (٢٩٨)
٣٠٦ (٣٧٦) ج ٢
٢٦ (٢٣) ج ٣

رقم القاعدة الصفحة

محكمة النقض (تابع) :

أسباب الطعن (تابع) :

أسباب متعلقة بما لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع (تابع) :

الدفع المتعلقة بالنظام العام . أخذ محكمة النقض بها ولو لم تكن ١٨٦ (٢٣٢) ج ١
ذكرت بأسباب الطعن (١) .

الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه . هو في المواد الجنائية من النظام ١٢٩ (١٢٠) ج ٤
العام . جواز إيدائه لأول مرة أمام محكمة النقض .

الطعن في الإجراءات السابقة على جلسة المحكمة التي تولت نظر ٩٥ (٩٣) ج ٢
الموضوع . لا يقبل لأول مرة أمام محكمة النقض .

الطعن ببطالان إجراءات التحقيق الابتدائي الحاصل أمام النيابة . ٣٤٧ (٣٩٢) ج ١
لا يصبح لأول مرة أمام محكمة النقض . يجب التمسك بهذا البطلان أمام ١٢٦ (١٤٤) ج ٢
محكمة أول درجة قبل سماع شهادة الشهود بالجلسة (٢) .

الاعتراض لدى محكمة النقض لأول مرة على الإجراءات التي أحيل ٢٨٩ (٣٤٧) ج ١
المنهم بمقتضاها إلى محكمة الجنائيات . لا يقبل .

الطعن لأول مرة أمام محكمة النقض بأن المقترض ليس له أن يدخل ١٢٢ (١٣٧) ج ٢
مدعياً بحق مدني في دعوى الاعتیاد على الإقراض بالربا الفاحش .

(١) واقعة الدعوى أن شخصين حكم عليهما مرة في الاتجار بالتخدرات ثم حكم عليهما مرة أخرى في ذات هذا الاتجار ، أى أنهما حوكمَا مرتين عن فعل واحد . وكان وجه طعنهما مقصوراً على حرمانهما من الدفاع لأنهما يوم المحاكمة الثانية كانا محبوسين على ذمة قضية أخرى ولم يستحضرا من السجن . وعند نظر الدعوى بمحكمة النقض قررت النيابة أنهما حقيقة كانا مسجونين . ثم ظهر من جهة أخرى أن الحكم الذي يطعنان فيه عاقبهما على فعل بعينه سبق الحكم عليهما فيه مرة فلم يسع النيابة إلا طلب تبرئتهما وإن كان تقرير الأسباب لم يرد فيه هذا الدفاع بالتعيين . ولم يسع محكمة النقض أمام ظهور هذه الظلمة إلا أن تجيب طلب النيابة . ويلاحظ أن النقطة التي فصلت فيها محكمة النقض خلافية وأن الحل الذي ارتأته ربما اضطرت إليه في خصوص الدعوى الصادر فيها الحكم . يدل لذلك ما أوردته في حكمها من قولها إن الدفع الذي قبلته هو « من أخص ما يتعلق بالنظام العام » إذ وضعها كلمة « أخص » يفيد أن حكمها لا يحل المسألة نهائياً .

(٢) هذه المسألة محل الكثير من الأخذ والرد . ويظهر أن أهم ما في الحكم الذي نحن بصددده هو كون الطعن حاصلًا لأول مرة لدى محكمة النقض أى أنه لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع وهذه الخصوصية وحدها كانت لداتها كافية لرفض الطعن .

رقم القاعدة الصفحة

محكمة النقض (تابع) :

أسباب الطعن (تابع) :

أسباب متعلقة بما لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع (تابع) :

لا يجوز لتعلق ذلك بحقوق فردية خاصة لدوى الشأن فيها أن يأخذوا بها أو يهملوها بلا حرج عليهم من قبل النظام العام .

عدم المنازعة في صفة المدعى بالحق المدني أمام محكمة الموضوع ٣٠٦ (٣٥٥) ج ١
ولا في وكالة المحامي الذي حضر عنه . الحكم لهذا المدعى بالتعويض . طعن
المتهم بعد ذلك في صفة خصمه أو في وكالة المحامي عنه . لا يقبل . ولا يقبل
منه الاحتجاج بعدم دفع خصمه الرسم إذ هذا من شأن قلم الكتاب وهو ليس
بنائب عنه .

حضور المتهم جلسة المحاكمة وترافعه في موضوع التهمة . لا يجوز له أن
يطعن لأول مرة أمام محكمة النقض ببطالان إعلان تكليفه بالحضور .

أوجه البطلان المتعلقة بالإجراءات الخاصة بتكليف المتهم ٣٨٧ (٦٤٦) ج ٥
بالحضور أمام المحكمة . وجوب إبدائها قبل سماع أول شاهد . لا تجوز
إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .

الدفع بعدم وجود ارتباط بين بعض المتهمين وبين البعض الآخر في ٣٠٦ (٤٠٦) ج ٣
ارتكاب فعل واحد بعينه . وجوب إبدائه أمام محكمة الموضوع .

دفع التهم بأنه لم يكن يعلم باليوم المحدد للبيع . وجوب إبدائه أمام ٣٧٤ (٥١٤) ج ٦
محكمة الموضوع .

محكمة مدنية . الطعن لديها بتزوير سند الدين المرفوعة به الدعوى . ٨٢ (١١٦) ج ٦
رفضها سماع شهود لإثبات واقعة المديونية . دعوى عن سرقة هذا السند
أمام المحكمة الجنائية . سماع هذه المحكمة الشهود عن واقعة المديونية . عدم
الاعتراض على ذلك . الطعن في هذا الحكم بدعوى مخالفته الحكم المدني .
لا يقبل . هذا الدفع ليس من النظام العام .

الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية لسبق الفصل فيها . عدم ١٢٨ (١٥٤)
التمسك به لدى المحكمة الاستئنافية . لا يجوز إبداءه أمام محكمة النقض . ١٣٢ و (١٦٦) ج ٢

رقم القاعدة المنقحة

محكمة النقض (تابع) :

أسباب الطعن (تابع) :

أسباب متعلقة بما لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع (تابع) :

الدفع ببطلان تقرير الخبير لمباشرته للأمورية في غيبة الخصوم . ١٧٧ (٣٢٨) ج ٥
لا يجوز إيدأؤه لأول مرة أمام محكمة النقض .

الدفع بأن القبض على المتهم حصل مخالفاً للقانون وبيطلان ٣٢٠ (٥٩٦) ج ٥
التحقيقات التي قامت على أساسه . لا تجوز إثارته لدى محكمة النقض لأول مرة
إلا إذا كان الحكم قد تضمن بذاته ما يفيد صحة هذا الدفع .

الدفع ببطلان إجراءات التحقيق الحاصل من البوليس . وجوب ٣٢ (٣٠) ج ٤
إيدأؤه لدى محكمة الموضوع .

إهمال المتهم في طلب إعادة إعلان شاهد أمام المحكمة الجزئية . ٣٦ (٢٩) ج ٢
عدم طلبه ذلك في الاستئناف . الطعن بعد ذلك في الحكم بعدم سماع شهادة
هذا الشاهد . لا يقبل .

سكوت المتهم عن الدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة في التحقيق وأمام ٨ (١٦) ج ١
محكمة أول درجة وأمام المحكمة الاستئنافية . التمسك به أمام محكمة النقض . ١٥٢ و (٢٧٥)
لا يقبل . ١٥٩ و (٢٩٤) ج ٥

دفع المتهم بأنه كان في حالة دفاع شرعي . لا يجوز إيدأؤه لأول مرة أمام ٥٣ (٧٠) ج ١
محكمة النقض . ٣ و (٢) ج ٣

١٣٣ و (١٢٨) ج ٤

دفاع شرعي . الوقائع الثابتة بالحكم دالة بذاتها على قيام حالة الدفاع ٣٠٥ (٤٠٤) ج ٦
الشرعي . تدخل محكمة النقض في هذه الصورة للإشراف على التكيف القانوني
للفعل كما هو ثابت بالحكم . الطعن على الحكم بأنه لم يتعرض للكلام عن
حالة الدفاع الشرعي أو لم يبحث واقعة من الوقائع المتصلة بها . لا يصح إلا إذا
كان المتهم قد تمسك أمام المحكمة بقيامها .

تزوير . الادعاء بأن التغير المدعى حصوله واضح لا يخفى على أحد . ٥٨٠ (٧١٧) ج ٦
وجوب التمسك به أمام محكمة الموضوع .

رقم القاعدة الصفحة

محكمة النقض (تابع) :

أسباب الطعن (تابع) :

أسباب متعلقة بما لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع (تابع) :

عدم اعتراض المتهم على تحقيق النيابة أمام محكمة الموضوع . ترافعه ١١١ (٩٧) ج ٤
على أساسه . لا يقبل الطعن بذلك أمام محكمة النقض .

بطلان الحكم لعدم إعلان المتهم بالتهمة . تعلقه بالإجراءات الحاصلة ٢١٩ (٢٢٨) ج ٤
قبل المحاكمة . وجوب إيداعه قبل سماع أول شاهد بالجلسة . حضور المتهم بنفسه
جلسة المحاكمة وعدم دفعه بذلك . لا يجوز له أن يتمسك به من بعد .

طلبات التحقيق التي يترتب على عدم إجابتها أو الرد عليها بطلان ٣١٦ (٤١٢) ج ٣
الحكم . هي التي تقدم للمحكمة الاستئنافية . التمسك بطلب من هذا القبيل ١١٨ (١٠٦) ج ٤
أمام محكمة الدرجة الأولى . عدم الإصرار عليه لدى محكمة الدرجة الثانية .
لا يصح الطعن بذلك على حكم المحكمة .

طلب أو دفع تقدم به الدفاع أمام محكمة الدرجة الأولى . عدم ٣٩٤ (٤٦٧) ج ١
تمسكه به أمام محكمة الدرجة الثانية . لا تجوز إثارة ذلك أمام محكمة النقض . ١٢٨ (١٥٤) ج ٢
حضور قاض إحدى الجلسات التي نظرت فيها دعوى مدنية بالمطالبة بقيمة ٤٤١ (٥٤٨) ج ٣
سند ادعى تزويره . نظره الدعوى الجنائية الخاصة بتزوير السند . عدم اعتراض
المتهم أمام المحكمة على ذلك . لا يجوز له أن يرفع الأمر إلى محكمة النقض
مباشرة .

طعن مبني على حالة من حالات رد القضاة . التحدى به لأول مرة ٣٩ (٤٢) ج ٣
لدى محكمة النقض . لا يجوز .

طاعن محكوم عليه في قضايا من قبيل واحد . رفعه عنها طعنًا . طلبه ضم ٢٦ (٢٣) ج ٣
تلك الطعون بعضها إلى بعض ومعاملته بالمادة ٣٢ ع . مثل هذا لا يوجه لأول
مرة إلى محكمة النقض . كان يجب توجيهه إلى محكمة الموضوع .

محكوم عليه بإرساله إلى إصلاحية الأحداث . طعنه في هذا الحكم ٣٦ (٣٥)
بأنه قدر سنه بأقل من حقيقتها . لا يقبل ولو كان في استطاعته إثبات ٢٤٩ (٣٢٨) ج ٣
حقيقة سنه بشهادة ميلاد رسمية متى كان لم يسبق له تقديم هذه الشهادة إلى
محكمة الموضوع ولم يعترض أمامها على التقدير الذي قدرته من تلقاء نفسها .

رقم القاعدة الصفة

محكمة النقض (تابع) :

أسباب الطعن (تابع) :

أسباب متعلقة بما لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع (تابع) :

سن المتهم . تقديرها . موضوعي . الفصل في ذلك بناءً على أوراق رسمية ٣٧٢ (٤٧٣) ج ٣
أو على رأى أرباب الفن أو بحسب تقدير المحكمة . ترك المتهم أو ولى أمره ٢٩٨ (٣٨٧) ج ٤
تقدير السن للمحكمة . عدم اعتراضه على التقدير لا أمام المحكمة الابتدائية
ولا أمام المحكمة الاستئنافية . معارضته في التقدير لأول مرة أمام محكمة النقض .
لا تقبل .

سن المتهم . تقديرها موضوعي . مجرم حدث . عدم تناول سنه بالبحث ١٩٣ (٢٦١) ج ٦
والتقدير . إشارة المحكمة في حكمها إلى سنه باعتباره من الأحداث دون سبق
التنبية إلى ذلك في الجلسة . حكمها بإرساله إلى الإصلاحية . وجود مستند
رسمي لديه يقطع بأن سنه لا تقل عن خمس عشرة سنة كاملة . استناده إلى
هذا الدليل في طلب نقض الحكم . جائز .

سن المتهم . مستخرج رسمي بتاريخ ميلاده الحقيقي لم يسبق تقديره ٢٥٣ (٢٩٥) ج ٤
لمحكمة الموضوع . لا يجوز الاستناد إليه في الطعن على الحكم من جهة تقدير
السن .

الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق صدور حكم فيها لا يكون ١٦٨ (٣١١) ج ٥
من النظام العام إذا كان متعلقاً بالدعوى المدنية فقط . لا يجوز إيدأؤه لأول
مرة أمام محكمة النقض .

الدفع بسقوط الدعوى . تعلقه بالنظام العام . جواز إيدأؤه لدى محكمة ١٣٩ (١٩١) ج ٣
الموضوع في أى وقت وبأى وجه .

دفع بعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر دعوى مدنية ٣٢٥ (٤٤٥)
عن تعويض ضرر غير ناشئ عن جريمة . من النظام العام . يجوز إيدأؤه ٣٥٦ (٤٨٩) ج ٦
لأول مرة أمام محكمة النقض .

الدفع ببطلان التفويض . متى تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ؟ ١٤١ (١٣٤) ج ٤

رقم القاعدة الصفحة

محكمة النقض (تابع) :

أسباب الطعن (تابع) :

أسباب متعلقة بما لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع (تابع) :

- إذا كان ما جاء بالحكم من الوقائع دالاً بذاته على وقوع البطلان .
٢٠٣ (٣٩٤)
٣٥٥ (٦١٧) ج ٥
٢٠٢ (٢٧٥)
٣٧٦ (٥١٦) ج ٦
مشتببه فيه . تفتيش منزله . وجوب مراعاة القيود الموضوعة لذلك . ٣٤٤ (٤٤٥) ج ٣
يجب حضور عمدة البلد أو نائبه أو أحد المشايخ . مخالفة ذلك . الدفع بهذه
المخالفة متعلق بالنظام العام . جواز إبدائه في أية حالة كانت عليها الدعوى .
دفع المتهم بأن الإقرار الذي كتبه بقبول التفتيش كان بالإكراه . ٣٩٨ (٦٥٧) ج ٥
إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . لا تجوز .
دفع الحارس بأنه ليس ملزماً بنقل المحجوزات إلى السوق . ٣٢٩ (٦٠١) ج ٥
لا يجوز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .
الدفع بإبهام وصف التهمة وغموضه أو النقص فيه . وجوب ٣١٧ (٤١٢)
إبدائه لدى محكمة الموضوع قبل سماع أول شاهد . ٣٧٥ (٤٧٦) ج ٣
دفاع لم تعبأ محكمة الدرجة الأولى بتحقيقه . عدم إصرار المتهم عليه ٣١٦ (٤١٢) ج ٣
لدى محكمة الدرجة الثانية . لا يجوز رفعه إلى محكمة النقض .
وصف التهمة . عدم اعتراض المتهم أمام المحكمة الاستئنافية على وصف ٦٣ (٨٧) ج ٦
التهمة الذي أدين على أساسه أمام محكمة الدرجة الأولى . إثارة ذلك أمام
محكمة النقض . لا تجوز .
وصف التهمة . تقديم شخص إلى المحكمة بتهمة معينة . استبدال ٣٣٤ (٤٢٥) ج ٣
المحكمة بها تهمة أخرى . قضاء باطل . التمسك بهذا البطلان لأول مرة أمام
محكمة النقض . جائز لتعلقه بالنظام العام .

رقم القاعدة الصفحة

محكمة النقض (تابع) :

أسباب الطعن (تابع) :

أسباب موضوعية :

- تقدير الأدلة وطرق الإثبات الداخلة في سلطة محكمة الموضوع . ٥٥ (٧١)
لا مراقبة لمحكمة النقض عليها . ٦١٩ (٨١) ج ١
٢١٧٩ (٢٧٤) ج ٢
جريمة الاختلاس الواردة بالمادة ٩٧ ع . ليس لإثباتها طريقة خاصة . ٨٣ (٩٥) ج ١
تحقيق توافر أركان الجرائم . موضوعي .
حسن النية لدى المتهم بالتبديد . تقديره موضوعي . متى تتدخل
محكمة النقض ؟ عند وجود تضارب صريح بين الوقائع الثابتة بالحكم والناتج
التي استخلصتها المحكمة .
استخلاص مجموع المبالغ المختلصة من أوراق الدعوى . موضوعي . ١٨٤ (٣٥٠) ج ٥
ارتباط . الجرائم التي تنفذ بعدة أفعال داخلة تحت الغرض الجنائي ١ ج ١
الواحد . الجرائم التي يعتبر كل منها مستقلاً واجباً العقاب عليه على حدة وإن
كانت متماثلة في موضوعها . التمييز بينهما . بحث موضوعي يقوم به قاضي
الموضوع في كل قضية على حدة .
ارتباط تهمتين منسوبتين إلى متهم . القول بوجوده أو عدم وجوده . ٥٥ (٧١) ج ١
موضوعي .
اعتراف . بحث كيفية صدوره أو الحصول على الشهادة . موضوعي . ٦٢ (٨٥) ج ١
تاريخ وقوع الجريمة . تعيينه من الأمور الموضوعية . متى تتدخل ٣٢٥ (٣٧٠) ج ١
محكمة النقض ؟ إذا كان القضاء فيه مبنياً على اعتبارات قانونية صرف . ٣٢٢ (٤٤٢) ج ٦
تعويض . رفضه بناءً على أسباب موضوعية . لا شأن لمحكمة النقض . ٢٩٠ (٣٨٧) ج ٣

رقم القاعدة الصفحة

محكمة النقض (تابع) :

أسباب الطعن (تابع) :

أسباب موضوعية (تابع) :

تعويض . سند تنازل . تحصيل المحكمة من عباراته وملابساته ١٩٩ (٢٧٤) ج ٦
والظروف التي حصل فيها أنه لا يمنع من تعويض المجنى عليه عن العاهة التي
تخلفت عنده . سلطة المحكمة في ذلك .

تعويض . تقديره . موضوعي . ٣١٧ (٣٦٢) ج ١

حسن النية . تقديره . موضوعي . الاعتراف بالجريمة بعد وقوعها . ٣١٠ (٣٨٣) ج ٢
لا يعتبر دليلاً على حسن النية . ٣١٢ (٤١٠) ج ٣

دخول منزل . القصد الجنائي في الجريمة المنصوص عليها في المادتين ١٤٥ (١٥٩) ج ١
٣٢٤ و ٣٢٦ ع . ثبوته أو عدم ثبوته . الفصل في ذلك موضوعي .

دفاع شرعي . نفيه صراحة في الحكم . أمر موضوعي لا دخل ٢٣٩ (٢٧٨) ج ١
لمحكمة النقض فيه .

رأفة . تعلقها بوقائع الدعوى . رفض طلب الرأفة . لا يصلح أساساً ١٩٨ (٢٦٥) ج ٣
للطعن .

السببية في القانون الجنائي . مسألة موضوعية بحث . متى تتدخل ٢٧٥ (٣٧٠) ج ٣
محكمة النقض ؟

سن . محكوم عليه بالحبس . طعنه في الحكم بسبب كبر سنه . لا يصح . ٢٦٤ (٣٠٨) ج ١

سن المتهم . تقديرها موضوعي . ٣٧٢ (٤٧٣) ج ٣

٢٩٨ (٣٨٧) ج ٤

صغير . طلب والده تسليمه إليه بدلاً من توقيع عقوبة أخرى عليه . ٦١ (١٠٠) ج ٥
عدم إجابته . المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض . لا تجوز .

ضرب . الفصل فيما إذا كان ما وقع من التهم يعد من قبيل الضرب ٥٥ (٤٨) ج ٢

رقم القاعدة الصفحة

محكمة النقض (تابع) :

أسباب الطعن (تابع) :

أسباب موضوعية (تابع) :

والجرح أو من قبيل الإيذاء الخفيف . موضوعي . الفرق بين الحالتين .
فرق يتعلق بالوقائع لا بالقانون .

ضرر . الضرر المنصوص عليه في المادة ٣١٠ . تقدير جسامته . ٣٨ (٣٤) ج ٤
موضوعي .

عقوبة . تقديرها موضوعي . ٢١ (٤٢)

٩٧٩ (١١٨) ج ١

فقدان الشعور أو التمتع به وقت ارتكاب الجريمة . تقديره ٢٧٤ (٣٢٢) ج ١
موضوعي . طعن التهم في الحكم بزعم أنه كان فاقداً للشعور وقت ارتكابه
الجريمة . لا يصح .

قتل . سبق الإصرار . متى تدخل محكمة النقض في تقديره ؟ إذا كانت ٥٩ (٨٠)

الظروف والقرائن التي استخلصت منها المحكمة توافره لا تصلح لذلك . ٢١٤٥ (٢٥٦)

٢٦٠٩ (٣٠٧)

٢٨٦٩ (٣٤٦) ج ١

٩٣٥ (٨٥)

١٦٩٩ (٢٢٢)

٣٧١٩ (٦٠٦) ج ٢

٢٠١٩ (٢٦٧)

٢٣٥٥ (٣١٢) ج ٣

٩٦٩ (٨٠) ج ٤

قتل . تعمد القتل . مسألة موضوعية . استخلاصه وإثبات توافره ١٣ (٢٠)

استقلالاً وخارجاً عن البيانات التي يثبتها القاضي في حكمه للأركان المادية و ٢٤٤ (٤٤)

الظاهرة . متى تدخل محكمة النقض في ذلك ؟ تناقض ظاهر بين بعض و ٣٠ (٥٦) ج ١
الظروف المادية التي بينها القاضي وبين النتيجة المباشرة التي يستخلصها منها .

رقم القاعدة الصفحة

محكمة النقض (تابع) :

أسباب الطعن (تابع) :

أسباب موضوعية (تابع) :

قتل . نية القتل مسألة موضوعية . متى تتدخل محكمة النقض ؟ ٤٣ (٦٧) ١

٢٢٢و (٢٩٢) ٣

٣٣٦و (٤٣٢) ٤

مرض . الاعتذار بالمرض . تقدير الأعذار من شأن قاضي الموضوع . ١٠٧ (١٢٤)

متى تتدخل محكمة النقض ؟ ٢١٥و (٢٥٧) ١

مرض . الاعتذار بالمرض المقعد . تقديره موضوعي . ١٢٥ (١١٧) ٤

٣٠٧و (٤٠٩) ٦

مواد مخدرة . الاتجار فيها . ليس حالة أو علاقة قانونية بل هو واقعة ١١ (١٩)

مادية . تقديرها موضوعي . إثبات توفرها بدون سرد الأركان التي تتكون و ٢١ (٤٢) ١
منها . يكفي .

مواد مخدرة . استيرادها . ليس معنى خاضعاً لاشتراطات قانونية . ٢٧ (٥٥) ١
هو فعل مادي يرجع تقديره إلى قاضي الموضوع .

مواد مخدرة . جرائم المخدرات المنصوص عليها في قانون ٢١ مارس ١٢٦ (١٤٨) ١
سنة ١٩٢٥ . القصد الجنائي فيها . مسألة موضوعية .

أسباب لا مصلحة من إبدائها (ر . أيضاً : قاضي الإحالة) :

الطعن لمصلحة القانون فقط دون الخصوم . لا يجوز . مثال . ٣٧٩ (٥٣٨) ٤

الطعن ممن ليست له مصلحة حقيقية في نقض الحكم الطعون فيه . ١٤١ (١٩٤) ٣

لا يقبل . هذه القاعدة على إطلاقها لا تسري على النيابة العامة . لا تسري إلا إذا
لم يكن لها كسلطة اتهام ولا للمحكوم عليهم من المتهمين أية مصلحة من الطعن .
مثال .

مدع بالحقوق المدنية . طعنه يجب أن يكون مقصوراً على حقوقه المدنية ١٦٤ (٢١٩) ٢

رقم القاعدة الصفحة

محكمة النقض (تابع) :

أسباب الطعن (تابع) :

أسباب لا مصلحة من إبدائها (تابع) :

فقط . ليس له أن يطعن في الحكم بدعوى أن المحكمة لم تصف الدعوى و ١٥٠ (٢٠٠) ٣ >
الجنائية الوصف الذي يراه هو أو الذي تراه النيابة .

مدع بالحق المدني . طعنه في الحكم بأمور متعلقة بالدعوى العمومية ٥٧٧ (٧١٢) ٦ >
ولا تؤثر في حقوقه المدنية . لا يصح .

حكم . سقوطه قانوناً في حالة وفاة المحكوم عليه . الطعن فيه من والد ١٠٤ (١٠٦) ٢ >
التوفى أو غيره . لا يجوز . القانون الجنائي لا يقيم وزناً لمصلحة غير
المحكوم عليه ولا يجوز لورثته التحدي بالمصلحة الأدبية لطلب إلغاء
الحكم إلا استثناء وفي صورة معينة نصت عليها المادتان ٢٣٣ و ٢٣٤ تحقيق .

الحكم ابتدائياً على من هم في تزوير واستعمال بالعقوبة وبتعويض . القضاء ٨٩ (١٣٣) ٣ >
بتخفيف العقوبة استثنائياً مع عدم ذكر شيء عن التعويض المدني . طعنه في
هذا الحكم تأسيساً على أنه لم يرد في منطوقه أي ذكر للتعويض . لا يصح .
لا فائدة للتم من التظلم منه .

حكم لم يفصل في الدعوى المدنية . طعن المتهم فيه لهذا السبب . ٩٧ (١١٨) ١ >
لا مصلحة له منه .

خطأ من جهة القانون في بعض التقارير التي ذكرها الحكم لم يكن ٢٩٧ (٣٨٤) ٤ >
له تأثير في صحته . لا نقض .

مخالفة للقانون لم يترتب عليها مساس بمصلحة المتهم . التمسك ١٧٧ (٢٢٩)
بحصولها . لا جدوى منه . مثال . ١٨٦ (٢٥٦) ٣ >

خطأ قانوني في سبب ذكره الحكم تزيداً . لا يستوجب نقض الحكم . ٢٦٩ (٣٢٨) ٤ >

تقرير المحكمة في حكمها قاعدة قانونية خاطئة . عدم تأثر مصلحة التهم ١٨ (٢٠) ٤ >
بذلك . عدم قبول طعنه .

رقم القاعدة الصفحة

محكمة النقض (تابع) :

أسباب الطعن (تابع) :

أسباب لا مصلحة من إبدائها (تابع) :

مالك الأشياء المحجوزة . عقابه بتهمة اشتراكه مع الحارس في تبديدها . ٣٩٠ (٤٠٩) ج ٣
وجود مطعن على قيام الحراسة . لا مصلحة للمالك في إثارتها . المالك مسؤول
على كل حال وفقاً للمادة ٢٨٠ ع .

الطعن من متهم بمحصول عيب في إجراءات المحاكمة التي اتخذت في حق ٣٢ (٣٠) ج ٤
غيره من المتهمين . لا يقبل .

إثبات الحكم توافر نية القتل لدى المتهم وأن الوفاة لم تتم لسبب خارج ٢٤٦ (٢٨٠) ج ٤
عن إرادته . لا يهم قول الحكم إن الوفاة لم تتم لإسعاف المجنى عليه بالعلاج
أو بسبب عدم إحكام المتهم الرماية في حين أن الوفاة لم تحصل إلا لأن الإصابات
التي نشأت بسيطة ولا تؤدي إلى القتل بسبب خطأ المتهم في تقدير المسافة بينه
وبين المجنى عليه .

قصور الحكم في بيان واقعة الاشتراك في الجناية بالنسبة إلى أحد المتهمين . ٤٠٩ (٦٦٣) ج ٥
دخول العقوبة المقررة بها في نطاق الجنحة التي أدين فيها في ذات الحكم .
لا نقض .

إدانة المتهم على أساس أن الواقعة جنحة . عدم اختصاص المحكمة بنظر ١٩٠ (٣٦٢) ج ٥
الدعوى بسبب سوابق المتهم . لا مصلحة له من الطعن بذلك .

مرافعة محام تحت التمرين عن المدعى بالحق المدني أمام محكمة الجنايات . ١٨١ (٢٢٠) ج ١
طعن المتهم في الحكم بناءً على هذا السبب . لا يقبل .

تعويض . عدم تخصيص المحكمة في حكمها به نصيب كل من المدعين ٣٢٢ (٣٦٨) ج ١
بالحق المدني فيه . لا يطعن على الحكم إذ الشأن في تقسيم المبلغ المقرّر به على
المتهم بين المدعين بالحق المدني ، هو لهؤلاء المدعين أنفسهم .

حكم . إغفاله ذكر أشخاص غير الطاعن متهمين أو غير متهمين . ليس مما ٣٠٤ (٣٧٢) ج ٢
يعنى الطاعن . لا يقبل من المتهم أن يطعن على الحكم إلا بما له مساس بشخصه .

متهم بتزوير واستعمال . تقديمه لحاكمته عليهما أمام المحكمة التي وقع ٣٦ (٢٩) ج ٢

رقم القاعدة الصفحة

محكمة النقض (تابع) :

أسباب الطعن (تابع) :

أسباب لا مصلحة من إبدائها (تابع) :

الاستعمال في دائرة اختصاصها والحكم عليه فيهما بعقوبة واحدة . لا مصلحة له من الطعن بخلو الحكم من ذكر المكان الذي حصل فيه التزوير وبخاصة إذا كانت محكمة الموضوع لم تستطع الاهتداء إلى هذا المكان من التحقيقات .

إدانة المتهم في جنحة وفي مخالفة . تطبيق عقوبة الجنحة وحدها عليه ١٥ (١٩) ج ٥
وذكر المادة التي أدين بمقتضاها . عدم ذكر المادة ٣٢ أو مادة المخالفة . لا مصلحة له من تعيب الحكم بذلك .

أوراق مقدمة في الدعوى محررة بلغة أجنبية لم يترجم بعضها . تنازل ٣٦ (٢٩) ج ٢
المدعى المدني عن التمسك بالجزء الذي لم يترجم . عدم استناد المحكمة إلى شيء من هذه الأوراق . لا مصلحة من التمسك بهذا الطعن .

الحكم على متهم بمقتضى المادة ٢٠٥ ع . العقوبة الواقعة عليه بمقتضاها ٣٢ (٢٦) ج ٢
لا تزيد على مدة العقوبة المقررة بالمادة ٢٠٦ . الطعن في الحكم بوجه أنه لم يذكر فيه أن الجني عليه مريض أو عاجز عن أعماله مدة تزيد على عشرين يوماً . لا مصلحة منه .

حكم بإدانة شخص في جريمة سب وضرب . طعنه بأن ما وقع منه من ٤٣ (٣٧) ج ٢
السب لا يقع إلا تحت نص المادة ٣٤٧ لا المادة ٢٦٥ التي حوكم بمقتضاها . لا مصلحة له ما دامت العقوبة التي حكم بها عليه تحتلها المادة ٢٠٥ سواء ضمت إليها المادة ٢٦٥ أو المادة ٣٤٧ .

تغيير وصف التهمة خطأ . العقوبة الواقعة على أساس الوصف الخاطئ ١٢٨ (١٥٤) ج ٢
هي أقل عقوبة ممكنة توقيعها على أساس الوصف الواجبة مساءلة المتهم عنه . لا مصلحة من الطعن .

خطأ المحكمة في تطبيق مادة غير المادة المنطبقة على التهمة . العقوبة ١٨٥ (٢٤٠) ج ٢
القضى بها تدخل في حدود عقوبة المادة الواجب تطبيقها . لا نقض إذ ٤٢١ (٥٢٨) ج ٣
لا فائدة للمتهم . الاكتفاء بإصلاح هذا الخطأ . ٢١٥ (٢٢)

٣٣٤٥ (٤٣١) ج ٤

رقم القاعدة الصفحة

محكمة النقض (تابع) :

أسباب الطعن (تابع) :

أسباب لا مصلحة من إبدائها (تابع) :

تطبيق مادة خطأ مع مادتين منطبقتين . العقوبة المحكوم بها داخلة في ٣ (٢) ج ٣
نطاق المادتين المنطبقتين . الطعن في الحكم بهذا الخطأ . طعن غير منتج .

مجرد الخطأ المادي في ذكر المادة المنطبقة على الواقعة . متى لا يصلح ٣١٧ (٤١٢) ج ٣
سبباً للطعن ؟ ٤٠٨ و (٥٧٦) ج ٤

إدانة المتهم على أساس أنه شريك في جناية قتل مع عدم إيراد الأدلة المثبتة ١٢٨ (٢٤٩) ج ٥
لتوافر نية القتل لديه . حكم معيب . لا مصلحة من نقضه متى كانت العقوبة
داخلة في نطاق العقوبة المقررة لجناية الضرب المفضى إلى الموت .

إدانة المتهم في جريمة ضرب نشأت عنه عاهة ثم الوفاة . عقابه بعقوبة ٢٧٢ (٥٣٦) ج ٥
العاهة . تمسك المتهم بأنه غير مسؤول عن الوفاة لكونها لم تنشأ عن الضرب .
لا جدوى له منه .

واقعة تتوافر فيها جميع العناصر القانونية لجريمة الإتلاف وتتوافر فيها ١٣٠ (١٩١) ج ٦
عناصر جريمة السرقة . العقوبة الموقعة تدخل في نطاق العقوبة المقررة لكل
من الجريمتين . الطعن في الحكم لاعتباره الواقعة سرقة لا إتلافاً . لا وجه له .

إسناد الحكم خطأ جريمة إلى المتهم مع الجريمة الثابتة عليه . معاقبته ٤٤ (٤٢) ج ٤
بعقوبة واحدة داخلة في حدود المادة المنطبقة على الجريمة الثابتة قبله . لا مصلحة
من الطعن بهذا الخطأ .

حكم باعتبار المتهم فاعلاً أصلياً في تهمة أرادت النيابة بجلسة المرافعة فقط ٣٢٢ (٣٦٨) ج ١
أن تعتبره مجرد شريك فيها . عقوبة الفاعل الأصلي كعقوبة الشريك في ٣١٧ و (٤١٢)
الجريمة التي هي موضوع الاتهام . الطعن فيه من المتهم لهذا السبب . لا يقبل ٣٣٢ و (٤٣٠)
٣٣٨ و (٤٣٣)

٤١٦ و (٥٨٤) ج ٤

٤٥ و (٦٧) ج ٥

رقم القاعدة الصفحة

محكمة النقض (تابع) :

أسباب الطعن (تابع) :

أسباب لا مصلحة من إبدائها (تابع) :

تعديل المحكمة الاستئنافية وصف التهمة من عاهة مستديمة إلى إصابة ٧٥ (١٠٨) ج ٣
خطأ بالمادة ٣٠٨ . الطعن بذلك . لا مصلحة منه للمتهم .

الخطأ في تكييف الواقعة قانوناً . متى تلتقي مصلحة الطاعن من ١٥٣ (١٤٤) ج ٤
الطعن به ؟ مثال .

الطعن في الحكم من المتهم بسبب أن المحكمة نزلت بالجريمة من جناية ٢٧٦ (٣٤١) ج ٢
إلى جنحة . لا يصح لانتفاء المصلحة منه .

إدانة المتهمين بأنهم شرعوا في قتل المحبى عليه باطلاق أعيرة نارية أصابته ٢٥٧ (٣٠٦) ج ٤
وفي الوقت نفسه ارتكبوا جناية سرقة أمتته ليلاً . تعيينهم الحكم بزعم أن
ما وقع منهم لا يكون إلا جريمة واحدة هي جناية السرقة بالإكراه المتوافر
بالإصابات النارية التي أحدثوها بالمحبى عليه . لا يصح لأن المحكمة وقد استبعدت
ظرف الإكراه ولم تحاسبهم عليه في جريمة السرقة على أساس أن الفعل المكون
له يكون في ذات الوقت فعل الشروع في القتل الذي أدانهم فيه لا تكون قد
أخطأت في اعتبار الجنايتين اللتين أثبتتهما عليهما مستقلتين .

تعديل المحكمة وصف التهمة بالنسبة إلى متهم وعدم تعديله بالنسبة إلى متهم ٢٢٨ (٢٨٢) ج ٢
آخر مع اتفاق ظروف التهمتين . طعن المتهم الآخر في الحكم لهذا السبب .
لا يصح . لا شأن له بما أخذت به المحكمة في حق غيره . شأنه ينحصر فيما
علق بمصلحته هو فقط .

حالات الطعن وشروطها :

الطعن ببطالان الإجراءات (ر. أيضاً : إجراءات) :

الإجراءات المعمول عليها في النقض . هي التي قام عليها الحكم ٣٠٨ (٤٠٨) ج ٣
المطعون فيه . نقص في الإجراءات التي تمت أمام المحكمة الابتدائية . لا عبرة به . ١١١ و (٩٧)
١٦١ و (١٤٩)
٢١٥ و (٢٢٦) ج ٤

رقم القاعدة الصفحة

محكمة النقض (تابع) :

حالات الطعن وشروطها (تابع) :

الطعن ببطالان الإجراءات (تابع) :

- ٤ ج (٢٤) ٢٣ الطعن في حكم محكمة الجنايات بمقولة إن وصف التهمة التي وجهتها النيابة إلى المتهم مقتضب . لا يصح .
- ٦ ج (٥٠) ٣٥ خطأ في الإجراءات . التمسك به أمام محكمة الدرجة الأولى . السكوت عنه أمام المحكمة الاستئنافية . طلب نقض الحكم بناءً على هذا الخطأ . لا يصح .
- ٤ ج (٦٧) ٧٣ الطعن في الإجراءات لا يقبل بناءً على دعوى وجود عيوب احتمالية تذكر من غير تحديد . يجب تأسيس الطعن على عيوب معينة محددة . محضر الجلسة . ضياعه بعد تمام الإجراءات وصدور الحكم . ضياعه يساوى عدم ذكر بعض الإجراءات فيه . لا يصلح سبباً لنقض الحكم .
- ٣ ج (٤٤١) ٣٤٢ أسباب الحكم . عدم تلاوتها مع منظوقه أو عدم وجود الحكم مع أسبابه في ملف الدعوى إلى ما بعد فوات مواعيد الطعن . لا يصح أن يكون من أحوال الطعن فيه .
- ٤ ج (٩٧) ١١١ عدم اعتراض المتهم على تحقيق النيابة أمام محكمة الموضوع . رافعه على أساسه . لا يقبل الطعن بذلك أمام محكمة النقض .
- ٤ ج (١٠٦) ١١٨ طلبات التحقيق التي يترتب على عدم إجابتها أو الرد عليها بطلان الحكم . هي التي تقدم للمحكمة الاستئنافية . التمسك بطلب من هذا القبيل أمام محكمة الدرجة الأولى . عدم الإصرار عليه لدى محكمة الدرجة الثانية . لا يصح الطعن بذلك على حكم هذه المحكمة .
- ٤ ج (٢٢٨) ٢١٩ بطلان الحكم لعدم إعلان المتهم بالتهمة . تعلقه بالإجراءات الحاصلة قبل المحاكمة . وجوب إيداعه قبل سماع أول شاهد بالجلسة . حضور المتهم بنفسه جلسة المحاكمة وعدم دفعه بذلك . لا يجوز له أن يتمسك به من بعد .
- ٦ ج (٦٧٨) ٥٣٧ بطلان إجراءات التحقيق الذي قام به البوليس . لا يصح أن يكون سبباً للطعن على الحكم . العبرة في الأحكام هي بإجراءات المحاكمة والتحقيقات التي تحصل بالجلسة .

محكمة النقض (تابع) :

حالات الطعن وشروطها (تابع) :

الطعن ببطالان الإجراءات (تابع) :

متهم حكم بإرساله إلى المحل الخاص بالمجرمين العتادين على الإجراء . ٤١٠ (٥٧٧) ج ٤
صدور حكم عليه بعد الإفراج عنه في جريمة تزوير ارتكبتها قبل الحكم عليه
 بإرساله إلى المحل الخاص . طعنه في الحكم الأخير بمقولة إن تأخير صدوره
 قد فوت عليه عدم تنفيذ عقوبة الحبس المحكوم بها عليه لأن عقوبة الإجراء
 نجبها قانوناً . لا يقبل .

تقرير التلخيص . ذكر أنه تلى في الجلسة بالحكم . خلو محضر الجلسة ٤٧ (٦٧) ج ٦
 مما يدل على أنه لم يتل . لا تقبل المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض .

جلسة . جعلها سرية مراعاة « للأمن العام » . تجوز من المحكمة ٣٠ (٤١) ج ٦
 في التعبير لا يقتضى نقض الحكم .

خطأ مادي في تاريخ الواقعة . إصلاحه . الواقعة الجنائية التي أبدى ٥٠ (٧١) ج ٦
 المتهم دفاعه فيها لم يتناولها التعديل . الطعن في الحكم لهذا السبب . لا يصح .

خطأ في ذكر اسم وكيل النيابة الذي حضر المحاكمة في الحكم . ١١٨ (١٧٠) ج ٦
 عدم ادعاء المتهم أن النيابة لم تكن ممثلة في الدعوى . هذا الخطأ لا تأثير له
 في الحكم .

خطأ في ذكر المكان الذي كان به أحد الشهود وقت الواقعة . ٦٢٩ (٧٨٢) ج ٦
 لا يهم ما دام لم يؤثر في جوهر الشهادة ولا على الحكم .

خطأ متعلق بالتحقيق من الوجهة الفنية . لا يؤثر في صحة المحاكمة . ٥٧٠ (٧٠٨) ج ٦

استناد الحكم في تشديد العقوبة على متهم بالسرقة إلى ظهور سرقة أشياء ١٢٨ (١٨٥) ج ٣
 أخرى لم تحققها المحكمة ولم يكن أمرها معروفاً عليها . لا يجوز . متى
 لا يبطل هذا الحكم ؟ إذا كان قد استند في التشديد إلى أمر آخر أو كانت
 العقوبة التي وقعها المحكمة تملك هي توقيعها نظراً إلى استئناف النيابة
 لقلة العقوبة .

رقم القاعدة الصفحة

محكمة النقض (تابع) :

حالات الطعن وشروطها (تابع) :

الطعن بالخطأ في تطبيق القانون (ر. أيضاً : أسباب لا مصلحة من إبدائها) :

المعول عليه للقول بوجود خطأ في تطبيق القانون . الوقائع التي ٣٧٦ (٦٠٩) ج ٢
يثبتها قاضي الموضوع في حكمه لا الوقائع التي ترد على السنة الخصوم أو المدافعين
عنهم أو الشهود . هذه الوقائع الأخيرة ليست سوى مجرد دعاوى لما تمحص
ولم يعتبرها القانون عنواناً للحقيقة .

تطبيق القانون . مناطه الواقعة الثابتة بالحكم لا الوصف الذي ٣٦٠ (٤٦٣) ج ٣
وصفته النيابة للتهمة . الواقعة التي أثبتها الحكم هي واقعة ضرب أحدث
عاهة . ليس في الحكم ما يفيد وقوع الجريمة بسبق إصرار أو ترصد . تطبيق
الفقرة الثانية من المادة ٢٠٤ كطلب النيابة على أساس أن الجريمة وقعت مع
سبق الإصرار . لا يصح . الواجب تطبيقه هي الفقرة الأولى من هذه المادة .
استعمال الرأفة بالمتهم . النزول بالعقوبة إلى الحبس الذي لا ينقص عن
ثلاثة شهور .

عدم ذكر نص الفقرة المنطبقة على المتهم من المادة ٢٠٤ . لا تجوز ٨١ (٩٣) ج ١
الشكوى من ذلك ما دامت المحكمة لم تقرر وجود سبق إصرار ولم توقع
عقوبة أشد من الحد المقرر بالفقرة الأولى . هي في هذه الحالة تكون قد
أرادت هذه الفقرة الأولى .

مجرد الخطأ المادي في ذكر المادة المنطبقة على الواقعة . متى لا يصلح ٣١٧ (٤١٢) ج ٣
سبباً للطعن ؟ ٤٠٨ (٥٧٦) ج ٤

حكم في جنحة سب علني . قوله إن هذه الجريمة تقع تحت نص المادة ١٤٤ (٢٧١) ج ٥
١٧١ ع . نقضه . هذه المادة لا تتصل بجريمة السب إلا من جهة ما تضمنته
من بيان طرق العلانية .

رقم القاعدة الصفحة

محكمة النقض (تابع) :

حالات الطعن وشروطها (تابع) :

الطعن بالخطأ في تطبيق القانون (تابع) :

تطبيق مادة بدلا من أخرى . القضاء بعقوبة لا تتجاوز العقوبة المنصوص ٤٢١ (٥٢٨) ج ٣
عليها في المادة الواجبة التطبيق . لا نقض . ٢١٩ (٢٢) ج ٤

٢٦٤٩ (٥٢٠) ج ٥

الخطأ في تكييف الواقعة قانوناً . متى تنتفي مصلحة الطاعن من ١٥٣ (١٤٤) ج ٤
الطعن فيه ؟

جريمة . انهدام أحد ركنيها . وجه الطعن المنصب على الركن الآخر . ١٧٣ (١٥٩) ج ٤
لا يلتفت إليه . مثال .

إدانة المتهمين في جريمة الشروع في قتل المجنى عليه بإطلاق أعيرة نارية ٢٥٧ (٣٠٦) ج ٤
أصابته وفي الوقت نفسه ارتكبوا جريمة سرقة أمتعته ليلاً . تعييبهم هذا الحكم
بزعم أن ما وقع منهم لا يكون إلا جريمة واحدة هي جريمة السرقة بالإكراه
المتوافر بالإصابات النارية التي أحدثوها بالمجنى عليه . لا يصح لأن المحكمة وقد
استبعدت ظرف الإكراه ولم تحاسبهم عليه في جريمة السرقة على أساس أن الفعل
المسكون له يكون في ذات الوقت فعل الشروع في القتل الذي أدانهم فيه
لا تكون قد أخطأت في اعتبار الجنايتين اللتين أثبتتهما عليهن مستقلتين .

خطأ قانوني في سبب ذكره الحكم زيدا . لا يستوجب نقض الحكم . ٢٦٩ (٣٢٨) ج ٤

تناقض الحكم في بعض أسبابه القانونية وبعض . سلامة منطوقه . ٢٩٧ (٣٨٤) ج ٤
لا نقض .

إدانة المتهم في جنحة وفي مخالفة . توقيع عقوبة الجنحة عليه وذكر ١٥ (١٩) ج ٥
المادة التي أدين بمقتضاها . عدم ذكر المادة ٣٢ أو مادة المخالفة . لا مصلحة
للطاعن من تعيب الحكم بذلك .

خطأ في بعض التقارير التي ذكرها الحكم من جهة القانون لم يكن ٤٨ (٦٩) ج ٥
له تأثير في صحة الحكم . لا نقض .

رقم القاعدة الصفحة

محكمة النقض (تابع) :

حالات الطعن وشروطها (تابع) :

الطعن بالخطأ في تطبيق القانون (تابع) :

حكم المحكمة بشيء لم يطلبه الخصم . يعيب الحكم . ٣٢١ (٥٩٧) ج ٥

حكم بإرسال المتهم إلى الإصلاحية . وجود مستند رسمي يقطع بأن سن ١٩٣ (٢٦١) ج ٦
المتهم أقل من خمس عشرة سنة كاملة . طلب نقض الحكم لهذا السبب . جاز .

حكم مطعون فيه . تطابقه مع الحكم السابق صدوره في الدعوى الذي ٤٣٨ (٥٧٣) ج ٦
قضى بنقضه . لا يصح الاستدلال بهذا على أن هذا الحكم صدر ارتكناً على
قضاء الهيئة التي نقض حكمها .

خطأ في الأسباب . توقيع العقوبة على أساس استفاء ظرفي سبق الإصرار ٢١ (٢٢) ج ٦
والترصد . ذكر الحكم في نهايته أن الجريمة وقعت بناء على سبق إصرار
وترصد . سهو لا يبطل الحكم .

تحدث المحكمة في حكمها عن سبق الحكم على المتهم في جريمة مماثلة . ٦٠٥ (٧٣٧) ج ٦
عدم إجرائها أحكام العود عليه . لا يطعن في حكمها أن يكون هذا المتهم قد
سبق رد اعتباره إليه .

الشريعة الإسلامية وسائر قوانين الأحوال الشخصية . من ٣٠٦ (٤٠٥) ج ٦
القوانين الواجب على المحاكم الأهلية تطبيقها فيما يعرض لها من مسائل
الأحوال الشخصية . خضوع المحاكم في ذلك لرقابة محكمة النقض .

عقوبة . خطأ الحكم في إيقاع العقوبة من الوجهة القانونية . متى تنتفى ٢٢ (٢٢) ج ٦
الصلحة من الطعن فيه لهذا السبب ؟

عقوبة . الخطأ في وصف الواقعة قانوناً . متى لا يكون له تأثير على ٤١ (٦١) ج ٦
الحكم من جهة تقدير العقوبة ؟

قانون إصابات العمل . تعلق بعض أحكامه بالنظام العام والقول بجواز ٥٩٩ (٧٣٤) ج ٦
التمسك بها لأول مرة أمام محكمة النقض . محله أن تكون الواقعة كما أثبتتها
الحكم تبرر أعمال النص التمسك بوجوب إعماله .

رقم القاعدة الصفحة

محكمة النقض (تابع) :

حالات الطعن وشروطها (تابع) :

الطعن بالخطأ في تطبيق القانون (تابع) :

معارضة . حكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . الطعن فيه يشمل ٥٣٥ (٦٧٢) ج٦
الحكم الغيابي . فقدان الحكم الغيابي وعدم معرفة أسبابه . بناء حكم اعتبار
المعارضة كأنها لم تكن على مجرد القول بأن التهم لم يحضر مع إعلانه للجلسة .
يتعين اعتبار هذا الحكم كأنه خال من الأسباب .

الطعن بالتقصير (ر. أيضاً : حكم « تسبيه ») :

الطعن على الحكم بالتقصير . صحة الحكم من النواحي التي عينت صراحة ١٧٢ (٢٤١) ج٦
في الطعن . خطؤه في توقيع عقوبة واحدة على جميع المتهمين مع اختلاف
التهم المسندة إليهم واختلاف العقوبات المقررة لها دون إبدائه أسباباً تبررها .
الطعن يتسع لخطأ الحكم من هذه الناحية . نقضه .

قصور الحكم في بيان واقعة الاشتراك في الجناية بالنسبة لأحد المتهمين . ٤٠٩ (٦٦٣) ج٥
دخول العقوبة المقررة بها في نطاق اللجنة التي أدين فيها في ذات الحكم .
لا نقض .

بيان الحكم بعض التهم الموجهة على المتهم بياناً كافياً وإيهامه ببيان تهم ٣٤٠ (٣٨٥) ج١
أخرى مسندة إليه . عدم قضائه بعقوبة مستقلة عن التهم المبهمة . عقابه عليها
وعلى التهم المبينة بعقوبة واحدة وعدم إمكان معرفة ما يصيب التهم من مقدارها
عن التهم المبينة وما يصيبه منه عن التهم المبهمة . وجوب نقضه .

اختصاصها وسلطتها :

تقويم الموعج من جهة القانون . هي ليست درجة استثنائية ١١٥ (١٤١) ج١
تعيد عمل قاضي الموضوع فتتظر في الأدلة وتقومها بما تستأهل وترى إن كانت و ٣٧٤ (٥٢٠) ج٤
منتجة للإدانة أو غير منتجة ، وإنما هي درجة استثنائية بحث عملها مقصور
على الرقابة على عدم مخالفة القانون .

طاعن لم يقصد بطعنه إلا تعيب الحكم بالإدانة وتوقيع العقاب . وفاته ٢٩٠ (٣٦٩) ج٤

رقم القاعدة الصفحة

محكمة النقض (تابع) :

اختصاصها وسلطانها (تابع) :

قبل الفصل في الطعن . يتعين الحكم بانقضاء الدعوى العمومية لوفاة من غير بحث في أوجه الطعن^(١) .

مهمة محكمة النقض . النظر في صحة تطبيق القانون على الواقعة كما هي ٥٧ (٤٩) ج ٢
ثابتة بالحكم . لا شأن لها بالبحث في صحة هذه الواقعة أو عدم صحتها . العبرة بما يثبتته قاضي الموضوع من الوقائع .

متى تختص بالفصل في موضوع القضية ؟ الطعن لثاني مرة . الحكم ٣٢ (٢٧) ج ٣
في المرتين بنقض الحكم المطعون فيه وأن يكون كلا الحكمين اللذين نقضا قد فصل في موضوع الدعوى . الطعون في الأحكام الصادرة في دعاوى فرعية قدمت أثناء نظر الدعوى الأصلية . هي مهما تعددت ومهما حكم بنقضها لا تعتبر أساساً لاختصاص محكمة النقض بنظر الموضوع إذا صدر الحكم في الموضوع من بعد ورفع لها طعن فيه وقبلته .

حكمها في أصل الدعوى . يكون عند قبول الطعن للمرة الثانية ١٦٢ (١٥٠) ج ٤
ولو كان الطعن في أول مرة من المتهم وفي الثانية من المدعى بالحق المدني .

حكمها في أصل الدعوى عند نقض الحكم لثاني مرة . أساسه الواقع ٤٣٨ (٥٧٣) ج ٦
الفعلي بغض النظر عن التنويه عن ذلك بالحكم . عدم بيان محكمة الموضوع في حكمها أن فصلها في الدعوى إنما كان مجدداً بعد نقض الحكم السابق صدوره فيها . لا تأثير له ما دامت هي قد جرت بالفعل مجرى إعادة المحاكمة .

(١) كانت المحكمة في مثل هذه الحالة تقضي بسقوط الطعن لوفاة الطاعن . والقضاء بهذا يفيد استمرار قيام الحكم بالعقوبة على المحكوم عليه بعد وفاته مع ما قد يكون في أوجه الطعن من أسباب موجبة لنقض الحكم وتخليص المحكوم عليه من آثاره . ولكن مقتضى هذا النظر الذي ارتأته محكمة النقض في حكمها هذا أن وفاة المتهم بعد طعنه بالنقض وتقديمه الأسباب في المبدأ القانوني تدقظ عنه الحكم وتخلصه من آثاره رغم عدم إمكان بحث أوجه الطعن بسبب وفاته . ومفهوم من عبارة الحكم أن القضاء بانقضاء الدعوى العمومية بوفاة الطاعن لا يتناول ما قد يتضمنه الحكم من قضائه في الدعوى المدنية .

محكمة النقض (تابع) :

اختصاصها وسلطانها (تابع) :

تبرئة محكمة الموضوع المتهمين على أساس ما ارتأته خطأً من أن ٤٩٨ (٦٤٢) ج ٦ الواقعة لا يعاقب عليها القانون . لمحكمة النقض أن تفصل في موضوع الدعوى إلا إذا كانت محكمة الموضوع لم تمحص الأدلة بالنسبة إلى كل منهم .

حكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . الطعن فيه . تمسك الطاعن بأن ٢٢٦ (٣٠١) ج ٦ تخلفه لم يكن إلا لسبب المرض . تقديمه لأول مرة مع أسباب الطعن شهادة لإثبات هذا المرض . لمحكمة النقض تقدير هذه الشهادة .

طعن قدم إلى محكمة النقض باعتبار أنه لم تقدم له أسباب . الحكم بعدم ٢٧ (٣٥) قبوله شكلاً . ثبت أن أسباب هذا الطعن كانت مقدمة ولكن قصرت النيابة و ٩٨ (١٣٩) في إرسالها إلى قلم كتاب محكمة النقض . لا يصح بقاء حكم محكمة النقض قائماً و ٤١٦ (٥٤٩) ج ٦ بل يتعين الرجوع عنه .

تقدير وقائع دعوى السب والقذف المطروحة على محكمة الموضوع ٣٦٧ (٦٢٩) ج ٥ وتعرف توافر العلانية فيها أو عدم توافرها . استخلاص نتيجة من مقدمات لا تؤدي إليها . حق محكمة النقض في مراجعة محكمة الموضوع في ذلك .

جرائم النشر . بحث المقالات التي هي موضوع الجريمة وفهم معانيها ٢٠١ (٢٤٦) ج ١ ومراميها من سلطة محكمة النقض .

سلامة النية المشروط وجوب توافره لإعفاء القاذف من عقوبة ٣٤٢ (٤٩٢) ج ٢ قذفه في حق الموظفين العموميين . مسألة موضوعية . الشارع رسم لها و ٢٢٤ (٢٩٧) ج ٣ قاعدة مفررة للعناصر الأساسية التي يتكون منها معناها هي أن يكون موجه و ٣٩٥ (٥٥٦)

الاتقاد يعتقد في ضميره صحته وأن يكون قدر الأمور التي نسبها إلى الموظف و ٣٩٨ (٥٥٧) ج ٤ تقديرًا كافيًا وأن يكون اتقاده للمصلحة العامة لا لسوء قصد . يجب على قاضي الموضوع عند بحثه في توفر هذا الشرط أن يفهمه على هذا المعنى . ففهمه إياه على معنى آخر . وقوع حكمه تحت رقابة محكمة النقض . المسألة متعلقة بماذا يجب قانوناً على القاضي أن يثبت لا بصحة الأمر المادى الواقعى الذى أثبتته وعدم صحته . هي مسألة قانونية بحث .

رقم القاعدة الصقعة

محكمة النقض (تابع) :

اختصاصها وسلطتها (تابع) :

عقد . مراقبة قاضى الموضوع فى تفسيره وتكييفه . سلطة محكمة النقض ٢٥٣ (٣٣٢) ج ٣
فى ذلك . حدها . العقود المصطلح على تسميتها (location-vente) . اعتبارها
عقود بيع . جوازها .

اعتبار محكمة الجنايات الواقعة المرفوعة لها جنحة . عقاب المتهم بعقوبة ٧٨ (٦٩) ج ٢
مشعرة أنها رأفت به . اعتبار محكمة النقض الواقعة جنائية تنطبق عليها مادة
أخرى غير التى طبقها المحكمة . يجب عليها أن تراعى معنى الرأفة الذى
أخذت به محكمة الموضوع فتستعمل المادة ١٧ ع .

لمحكمة النقض استعمال المادة ١٧ من تلقاء نفسها ما دام مصرحاً لها ٧٨ (٦٩) ج ٢
فى القانون بتطبيق النصوص التى تدخل الواقعة تحت متناولها ، وما دام تطبيق
هذه النصوص يقتضى حتماً أن تقدر العقوبة اللازمة إذ هذا التقدير يستتبع
حتماً أن يكون لها حق استعمال المادة ١٧ المذكورة .

اعتبار المحكمة منهما فاعلاً أصلياً فى جريمة الشروع فى القتل ومعاقبته ١١٧ (١٣٤) ج ٢
بالأشغال الشاقة المؤقتة مستعملة المادة ١٧ ع . الوقائع الثابتة بالحكم لا تدل
على أنه ارتكب عملاً من الأعمال المكونة للشروع فى القتل وإنما تدل على أنه
هو صاحب المصلحة فى الجريمة وأنه كان مسراً للشغينة فاستعان بآخرين على
ارتكابها ، وأنه مرقبيل الحادثة مع أحد الفاعلين الأصليين . هذا البيان
دال على الاشتراك فى ارتكاب الجريمة بطريق الاتفاق وعلى أن الجريمة قد
وقعت بناءً على هذا الاتفاق . يجب على محكمة النقض اعتبار هذا المتهم شريكاً
ومعاملته بالمادة ١٧ ع وجعل العقوبة السجن فقط دون الأشغال الشاقة .

وصف محكمة النقض الأفعال الثابتة بالحكم بغير ما وصفها به هذا ١١٠ (١٢٦) ج ٢
الحكم . جوازها . أفعال وصفها الحكم بأنها ندليس مدنى . اعتبار محكمة
النقض إياها نصاً وتطبيق القانون ومعاقبه الجانى . حقها فى ذلك .

حالة الدفاع الشرعى . تقدير قيامها . مسألة موضوعية . إثبات محكمة ٩٨ (٩٥)

محكمة النقض (تابع) :

اختصاصها وسلطانها (تابع) :

الموضوع في حكمها من الوقائع ما يدل على أن المتهم كان في حالة الدفاع و ٣٦٦ (٦٠١) ج ٢ الشرعى . استخلاصها من هذه الوقائع خلاف ما تنتجه . لمحكمة النقض أن و ١١٥ (١٧٦) تصحيح الاستنتاج بما يقضى به المنطق . ذلك الاستنتاج الخاطئ لا يكون و ١٣٣ (١٨٨) إلا عن خطأ المحكمة في تفهم تعريف حالة الدفاع الشرعى ومعنى أركانه و ١٧٩ (٢٣٣) القانونية . مثل هذا الخطأ يتعين على محكمة النقض تصحيحه لأنه من المسائل و ٣٥٠ (٤٥٤) ج ٣ القانونية . و ١٣٣ (١٢٨)

و ٢٣٥ (٢٦٢) ج ٤

ادعاء المالك الحارس سلامة نيته في عدم تقديم المحجوز . اتفاق الدائن ٢٨١ (٣٢٥) ج ١ الحاجز مع المدين المحجوز عليه على تأجيل البيع وعدم تقديم المدين الحارس الشيء إلى المحضر بناءً على هذا الاتفاق . تحقق سلامة نية الحارس . لمحكمة النقض متى ثبت لها ذلك أن تقضى ببراءته .

وصى متهم باختلاس مال قاصر . استبانة محكمة النقض انتفاء سوء ٢٧٨ (٣٢٤) ج ١ القصد من الوقائع الثابتة بالحكم . براءته .

معاينة المتهم بعقوبة واحدة عن تهمتين إحداهما غير ثابتة في حقه . يتعين ٢٧ (٢٤) على محكمة النقض تصحيح هذا الخطأ بجعل العقوبة متناسبة مع التهمة و ٦٢ (٩٤) ج ٣ الثابتة فقط .

حكم . خطؤه في وصف إحدى جريمتين عاقب عليهما على اعتبار أنهما ٨٧ (٩٧) ج ١ مرتبطتان ارتباطاً غير قابل للتجزئة . لمحكمة النقض مع تصحيح الخطأ في الوصف أن تخفف العقاب الذى أوقعه الحكم .

حكم بوضع مشتبه فيه تحت المراقبة . خلوه من النص على مبدأ المراقبة . ١١٧ (١٤٤) ج ١ يتعين على محكمة النقض إكمال هذا النص . و ٣٤٤ (٤٥٠) ج ٤

حكم بوقف تنفيذ . نقضه لوجود سابقة حبس عن جنحة للمحكوم عليه ٢٣ (٤٣) ج ١ ولعدم تسببيه . لمحكمة النقض إما أن تصحح التطبيق الخاطئ وإما أن تحيل الدعوى على قاضى الموضوع . الإحالة أولى رعاية لمصلحة المتهم .

رقم القاعدة الصفحة

محكمة النقض (تابع) :

اختصاصها وسلطانها (تابع) :

حكم في جناية عاهة مستديمة مع استعمال المادة ١٧ ع . قضاؤه بأقل ٣١٢ (٣٥٨) ج ١
من ثلاثة أشهر حبساً أو بغرامة . يجب على محكمة النقض تصحيح هذا الخطأ
والحكم بثلاثة أشهر حبساً . ليس لها أن تأمر بوقف التنفيذ إذ هذا يقتضى
منها أن تتدخل في بحث الظروف المبررة لذلك ، وهذا يكون منها خروجاً
عن مهمتها ، والقانون يأبى عليها أن تعمل في مثل هذه الصورة شيئاً غير
تصحيح التطبيق .

خطأ مادي في ذكر المواد المنطبقة . يكفي لاستدراكه أن تصححه محكمة ٣٤٦ (٣٩٢) ج ١
النقض بذكر المواد المنطبقة . مثال في جريمة دخول منزل .

تعويض مدني . الحكم به على متهمين . عدم النص على التضامن . ٣٢ (٢٦) ج ٢
استئناف الحكم من التهمين وحدهم . تبرئهم عدا واحداً والقضاء عليه
بتعويض أكثر مما كان يخصه فيما حكم به ابتدائياً . سلطة محكمة النقض
في تعديله يجعله مساوياً لما استحق عليه بالحكم الابتدائي .

تعويض . تقديره على أساس مسؤولية المتهم عن الضرب الذي أفضى إلى ٣٣٦ (٤٦٠) ج ٦
الموت . نقض الحكم الذي أدان المتهم في هذه الجريمة واعتبار ما وقع منه ضرباً
بسيطاً . يقتضى نقضه فيما يتعلق بالدعوى المدنية . يجب الحكم بالتعويض
على أساس مسؤولية المتهم بدعوى الضرب البسيط .

متهم باختلاس . الحكم عليه بإلزامه برد المبلغ المختلس مع كونه سبق له ٧٩ (٧٤) ج ٢
رده . يتعين على محكمة النقض تصحيح الحكم بإلغاء ما قضى به من الرد .

حكم قصر في بيان واقعة الاشتراك في الجناية بالنسبة إلى أحد المتهمين . ٤٠٩ (٦٦٣) ج ٥
دخول العقوبة المحكوم بها على المتهم في نطاق الجنحة التي أدين فيها في ذات
الحكم . معاملة المتهم بالمادة ١٧ ع . العقوبة المحكوم بها عليه هي أقصى
عقوبة الجنحة . سلطة محكمة النقض في تخفيضها إلى الحد الذي تراه مناسباً .

عقاب والد امتنع عن تسليم طفل للمقضى له بحضاته . حق محكمة ٢٧٣ (٣٣٤) ج ٢

محكمة النقض (تابع) :

اختصاصها وسلطانها (تابع) :

النقض في المراقبة على اختصاص الهيئة التي أصدرت الحكم بالحضانة وأن تأكد من كونه حكماً واجب التنفيذ .

حكم في دعوى سب بعقاب المتهم بالمادة ٣/٢٦٥ . انطباق الواقعة على ٢٩٨ (٤٠٢) ج ٣ المادة ١/٢٦٥ . لمحكمة النقض أن تخفف العقوبة المحكوم بها وإن كانت تدخل في حدود العقوبة المقررة في الفقرة الواجبة التطبيق .

متهم بإخفاء شيء مسروق . نفي المحكمة وقوع السرقة عن أخيه المتهم بها ٤٢٥ (٥٦٣) ج ٦ على اعتبار أن نقله الشيء إلى داره كان عملاً بريئاً . معاقبة المتهم على الإخفاء . لا تصح . كان يمكن لمحكمة النقض تطبيق مادة السرقة على المتهم بالإخفاء لولا أن محكمة الموضوع لم تصرح في حكمها بتعديل التهمة ولم تفصح عن موقف المتهم .

حكم بالإدانة في تهمة إحراز مفرقات وإحراز سلاح . توقيع ٣٠٣ (٤٠٤) ج ٣ عقوبة واحدة على الجريمتين . عدم توافر أركان جريمة إحراز المفرقات . نقض الحكم والقضاء بالبراءة من هذه الجريمة . تعديل العقوبة إلى ما يناسب جريمة إحراز السلاح ولو كانت مما يدخل في حدود العقوبة المقررة لجريمة إحراز السلاح .

حكم استثنائي . إثباته على خلاف الحقيقة وجود سابقة للمتهم اعتبره ٢١ (٢٨) ج ٥ بمقتضاها عائداً وشدداً عليه العقوبة . لمحكمة النقض تصحيح هذا الخطأ من جهة التكييف ومن جهة التطبيق فتقض الحكم وتؤيد الحكم الابتدائي .

خطأ المحكمة الاستئنافية في تطبيق القانون . قصر الحكم على مناقشة ٧٤ (٦٥) ج ٢ الدعوى من الوجهة القانونية دون تعرض لموضوعها . لا تكون الدعوى في هذه الحالة صالحة لأن تقوم محكمة النقض نفسها بتطبيق القانون فيها . لا بد من إعادة القضية وإحالتها على دائرة أخرى .

محكمة استئنافية . إضافتها وقائع جديدة إلى التهمة المقدم بها المتهم . ٤٠٧ (٥١١) ج ٣ لمحكمة النقض أن تكتفي بنقض الحكم وحذف الوقائع الجديدة وتعديل العقوبة بما يناسب الجرم .

محكمة النقض (تابع) :

اختصاصها وسلطانها (تابع) :

٢٠ (١٨) ج ٣ اتهام شخص بارتكاب تزوير في عقد بيع لاختلاس رسم استخراج شهادة وفاة . الحكم ابتدائياً بإدائته في تهمة التزوير . تكلم المحكمة في حكمها عرضاً عن تهمة الاختلاس ذاكرة ما يفيد حصولها . استئناف المتهم . توجيه المحكمة الاستئنافية إليه تهمة الاختلاس . إدائته في هذه الجريمة . خطأ . يصح لمحكمة النقض في هذه الصورة أن تنقض الحكم وتبرئ المتهم من تهمة التزوير وتحفظ للنسابة الحق في رفع دعوى الاختلاس . الحكم المطعون فيه لم يبين الأسباب التي يكون رآها لعدم اعتبار الأفعال المسندة إلى المتهم منتجة للتزوير . إعادة الدعوى إلى المحكمة الاستئنافية لتتظر في دعوى التزوير وحدها . أما الاختلاس فمن شأن النيابة وحدها أن تتصرف فيه .

٦٦ (١٠٠) ج ٣ سهو محكمة الموضوع عن الفصل في تهمة مخالفة موجب إنذار الاشتباه . لا تستطيع محكمة النقض إصلاح هذا السهو بتطبيق القانون . سبيل إصلاحه أن تعيد النيابة القضية إلى محكمة الموضوع بإعلان جديد تطلب منها فيه الفصل في هذه التهمة .

١٠٢ (١٥٤) ج ٣ الحكم لأحد المتهمين بأتعاب المحاماة وهو ليس له محام . خطأ مادي ١٠٢ (١٥٤) ج ٣ يجوز لمحكمة النقض ملافاته ولا تأثير له على جوهر الحكم في أصل الدعوى .

١١٩ (١٠٧) ج ٤ عفو . صدوره مع قيام الطعن وقبل الفصل فيه . ذلك يمنع محكمة النقض من المضي في نظره . وجوب التقرير بعدم جواز نظر الطعن .

٢٠١ (٢١٢) ج ٤ جريمة عادة . رفع الدعوى بوقائع معينة . ضبط واقعة أخرى للمتهم لاحقة للوقائع الأولى وقبل المحاكمة النهائية عن تلك الوقائع . ضم وقائع الدعويين والحكم في موضوعهما على اعتبار أنه جريمة واحدة . واجب . حكم المحكمة في كل من الدعويين بالإدانة . خطأ . نقض أحد هذين الحكمين . لا يمكن محكمة النقض من أن تتدارك الخطأ الذي وقعت فيه محكمة الموضوع . كون الحكم الآخر غير مستحق النقض . كل ما تستطيع محكمة النقض عمله هو

محكمة النقض (تابع) :

اختصاصها وسلطانها (تابع) :

القضاء بعدم جواز المحاكمة استقلا عن الأفعال التي هي موضوع الحكم النقوض .

آثار النقض :

الطعن بطريق النقض كالطعن بطريق المعارضة والاستئناف لا يصح ١٩٣ (٢٦١) ج١
أن ينقلب وبالا على الطاعن . مثال . متهم حدث .

المبدأ القائل بأن المحكوم عليه لا يصح أن يضار بتظلمه . الأخذ ٣٤٧ (٤٧٧)
به فيما يتعلق بالطعن بطريق النقض . لا يصح إلا من جهة مقدار العقوبة . ٦٢٤ و (٧٧٥) ج١
لا يتناول الوقائع من جهة تقديرها وإعطائها الوصف القانوني الصحيح .

نقض الحكم نقضاً كاملاً لعب جوهرى فيه . بعيد الدعوى العمومية ٣٣٩ (٣٨٣) ج١
إلى ما كانت عليه قبل المحاكمة الأولى . الهيئة الجديدة تنظر الدعوى دون
أن تقيد بأى إجراء من الإجراءات السابقة . طلب التهم نقض الحكم بأكمله
يفيد طلبه الرجوع إلى ما كانت عليه حاله قبل المحاكمة فيجب أن يتحمل
جميع النتائج الاحتمالية لهذا الطلب ولا يكون له أن يتمسك بأنه لا يصح أن
يضار بسعى نفسه .

نقض الحكم . أثره . محاكمة متهم عن تهمة شروع في قتل عمد مع ٣٤٧ (٤٧٧) ج١
سبق الإصرار . استبعاد المحكمة في حكمها ظرف سبق الإصرار . طعنه في
الحكم . نقضه . إعادة المحاكمة تكون على أساس أمر الإحالة السابق صدوره
لا على أساس هذا الأمر معدلاً على وفق ما قضى به الحكم النقوض . هذا
الحكم بعد نقضه يكون ملغى عديم الأثر .

نقض الحكم . لا يقيد الهيئة الجديدة بشيء . مخالفة حكمها لقضاء ٦١٢ (٧٥٧) ج١
محكمة النقض . لا يصح اتخاذ وجهاً للطعن إلا إذا كان محل المخالفة يصلح
في ذاته لذلك . لا يترتب على نقض الحكم نقض الشهادات التي أبدت في المحاكمة
الأولى بل إنها تظل معتبرة من عناصر الإثبات في الدعوى ، كما هي الحال
بالنسبة إلى محاضر التحقيقات الأولية .

رقم القاعدة الصفحة

محكمة النقض (تابع) :

آثار النقض (تابع) :

نقض الحكم القاضي بتقدير تعويض المدعى بالحق المدني لبطلان
جوهرى فيه . يعيد مركز المدعى المدني إلى حاله الأولى قبل المحاكمة
الجنائية الأولى وتعتبر دعواه المدنية أمام محكمة الإحالة دعوى جديدة يقدرها
كيفما شاء دون التقيد بطلباته السابقة إلا إذا كان قد صدر منه ما يفيد قبوله
الحكم المنقوض . محكمة الإحالة التى تملك تشديد العقوبة فى الدعوى العمومية
تملك بالتبعية زيادة التعويض الناشئ عن الجريمة المطروح أمامها النظر فيها
وتقدير ظروفها ونتائجها .

الحكم بتعويض على أساس أن واقعة الدعوى سبب على . اعتبار محكمة
النقض الواقعة سبباً غير على لا يتأثر به التعويض المقضى به .

نقض الحكم لعيب جوهرى فيه . قصر المحكمة الاستثنائية بحثها على
المسألة التى كانت أثرت لدى محكمة النقض ضد الحكم المطعون فيه وكانت سبباً
لنقضه . قضاؤها فى موضوع التهمة بالإدانة وعدم تسبب حكمها هذا .
حكم باطل لحلوله من الأسباب (١) .

عقاب المتهم على اعتبار أنه اشترك فى جريمة استعمال الورقة المزورة وإلزامه
بالتعويض الذى طلبه المدعى منه ومن الفاعل الذى توفى بالتضامن بينهما . نقض
الحكم بالنسبة إلى المحاكمة الجنائية لا يستتبع حتماً نقضه فى الدعوى المدنية . نقضه
من هذه الناحية لا يكون إلا بناءً على أسباب خاصة بها . المتهم يعتبر مسؤولاً من
الوجهة المدنية عن تعويض الضرر الناشئ عن الاستعمال . مسؤوليته عن الضرر
الناشئ عن التزوير الذى لولاه لما حصل الاستعمال . عدم مساءلته جنائياً
لا يتعارض مع إلزامه بالتعويض ولا يقتضى فى حد ذاته نقض الحكم القاضى به .

حكم على سارق بالحبس ستة شهور عن كل تهمة من التهمتين الموجهتين ٢٢ (٢٠) ج ٣

(١) كانت المسألة التى بنى عليها النقض الأول هى عدم بيان توافر أركان المادة ٤٨ الخاصة بالعود فى
الحكم الذى نقض ، وكانت التهمة ضرباً .

رقم القاعدة الصفحة

محكمة النقض (تابع) :

آثار النقض (تابع) :

عليه وبوضعه تحت المراقبة على زعم أن له سوابق . سقوط سوابقه بحضى المدة .
آثر الطعن . إلغاء المراقبة فقط . العقوبة مع استبعاد السوابق مبررة .

طعان من محكوم عليهما . بناء الطعن على سقوط الحق في إقامة ٣٥ (٦٣) :
الدعوى العمومية لمضى المدة . صحة وجه الطعن في موضوعه . عدم صحة
أحد الطعنين شكلاً . نقض الحكم والقضاء بسقوط الدعوى بالنسبة إلى كلا
الطاعنين .

طاعنان . استفادة طاعن غير مقبول طعنه شكلاً من طعن غيره . ٩٢ (١٠٨)
متى تكون ؟ وفاة أحد الطاعنين وانقضاء الدعوى العمومية قبله . الطاعن و ٢٩٢ (٣٤٨) :
الآخر الذى لم يقدم أسباباً لطحنه . لا يستفيد . ٩٦ و (٨٠) :
طاعنون لم يقدموا أسباباً لطحنهم . متى يستفيدون من طعن محكوم عليه ١٠٣ (١٢٢)
آخر مقبول شكلاً وموضوعاً ؟ عند وحدة المصلحة القائمة على وجوب تطبيق و ٣٤٠ (٣٨٥) :
القانون عليهم جميعاً تطبيقاً صحيحاً . ١٤٣ و (٢٠٦)

٣٨٧ و (٥٢٥)

٣٨٩ و (٥٢٥)

٤٠٤ و (٥٣٧)

٥٨٥ و (٧٢٢) ٦ :

طاعن محكوم عليه كشرىك بالاتفاق والمساعدة . عدم تقديمه تقريراً ١٢٥ (١٤٧) ١ :
بأسباب طعنه في الميعاد . استفادته من نقض الحكم بالنسبة إلى الفاعل الأصل .

حكم . بيان بعض التهم الموجهة على متهم بياناً تاماً وإيهامه ببيان تهم أخرى ٣٤٠ (٣٨٥) ١ :
مسندة إليه . عدم قضائه بعقوبة مستقلة عن التهم المبهمة وتوقيع عقوبة واحدة و ١٩ (٨) ٢ :

عن التهم جميعاً . عدم إمكان معرفة ما يصيب التهم من مقدار العقوبة الموقعة
عن التهم المبينة . الضرورة الناشئة عن عدم إمكان التجزئة تقضى بنقض
الحكم برمته فيما يتعلق بالتهم جميعاً وإعادة المحاكمة بشأنها . طاعن ثان حكم
عليه لاشتراكه مع الأول في التهم المبينة . ما يعيب الحكم بالنسبة إلى الأول
يتعدى إليه فيعييه بالنسبة إليه أيضاً .

رقم القاعدة الصفحة

محكمة النقض (تابع) :

آثار النقض (تابع) :

حكم بالإدانة تطبيقاً للمادة ٢٠٧ ع . كل ما أثبت فيه أن المشتركين ٢٣١ (٣٠٨) ج٣
في التجمهر أربعة وأن ثلاثة منهم اشتركوا فعلاً في الضرب . عدم ورود دليل
فيه على حصول ضرب من الرابع . هذا البيان لا يكفي لتطبيق المادة
المذكورة . نقض الحكم بالنسبة إلى المتهمين جميعاً لا بالنسبة إلى انطاعن
الذي لم يرد بالحكم دليل على اشتراكه فعلاً في الضرب وحده . ترابط الوقائع
واتصالها بعضها ببعض يستوجب عدم تجزئة الحكم .

محكوم عليه لم يطعن بطريق النقض . يستفيد من الطعن المرفوع من ٢٩٤ (٣٩٩)
النيابة العامة . حكم صادر على المتهم بعقوبة الحبس . طعن النيابة فيه وطلبها ٣٠٣ (٤٠٤) ج٣
إضافة الحكم عليه بالعرامة . الواقعة لا عقاب عليها . نقض الحكم وتبرئة المتهم .
جريمتان مرتبطتان ارتباطاً لا يقبل التجزئة . الفصل فيهما بحكم واحد . ٣٥٧ (٤٥٨) ج٣
الطعن في هذا الحكم من جهة إحدى الجريمتين . قبوله . يتناول حكماً ما قضى
به في الجريمة الثانية .

طاعن . قبول طعنه . طاعن آخر طعنه غير مقبول شكلاً . يستفيد من ٣٢٣ (٤١٨) ج٤
نقض الحكم بالنسبة للأول مادام هذا النقض يستازم بالضرورة بحث الوقائع ١٣٤ (٢٥٧) ج٥
التي بنيت عليها إدانته وتقديرها من جديد عند إعادة نظر القضية . مثال .

حكم . عدم بيانه مادة القانون التي عاقب المتهمين بموجبها . نقضه . متهم ٥٢٩ (٦٦٧) ج٦
آخر طعن في الحكم ولم يقدم أسباباً لضعفه أو قدم أسباباً ولم يذكر هذا
الطعن . وجوب استفادته .

حكم في جريمة اختلاس محجوز . قصوره في بيان الواقعة التي أدان الحارس ٣٨٧ (٥٢٥) ج٦
فيها يستوجب نقضه بالنسبة إلى الشريك أيضاً .

متهمان في سرقة . نقض الحكم بالنسبة إلى أحدهما . يستفيد منه الآخر ٤٩٣ (٦٤٠) ج٦
ولو لم يكن قدم أسباباً لضعفه . متهم ثالث بالشروع في رشوة ضابط بوليس
لإخلاء سبيل ذينك المتهمين . استفادته هو أيضاً من نقض الحكم لارتباط
جريمته بالسرقة .

رقم القاعدة المفعلة

محكمة النقض (تابع) :

آثار النقض (تابع) :

منهم بالاشتراك في اتفاق جنائي . توقيع عقوبة الأشغال الشاقة عليه . ١٧٢ (٢٤١) -
طعنه في الحكم لقصوره . عدم صحة طعنه من هذه الناحية . طعنه يتسع لخطأ
الحكم في توقيع العقوبة . قبوله . استفادة الشركاء الآخرين الذين لم يقدموا
أسباباً لظعنهم لعموم السبب الذي من أجله قبل الطعن .

متهان في تهمة واحدة . تبرئة أحدها وإدانة الآخر . خطأ المحكمة ٤٧٩ (٦٢٠) -
في اعتبارها من برأته غير مسؤول أصلاً . يستوجب نقض الحكم بالنسبة إلى
التهمة التي أدين .

حكم ابتدائي في مخالفة تنظيم بتغريم متهم مائة قرش وإزالة الباني المخالفة . ٦٢٤ (٧٧٥) -
استئناف من التهم . عدم استئنافه من النيابة . براءة التهم استئنافاً . طعن
النيابة في حكم البراءة . نقض الحكم بناءً على ذلك . لا يجوز أن تزيد الغرامة
على المحكوم به ابتدائياً .

مدافع (ر . دفاع) .

مرافعة :

فتح باب المرافعة . خضوعه لسلطان المحكمة وتقديرها . ١٧٧ (٢٢٩) -

١٤٩٩ (٢١٧) -

انتهاء المرافعة وتأجيل القضية للحكم . تقديم طلبات بعد ذلك . عدم ١٨٤ (٢٥٤) -
التفات المحكمة إليها . لا يعاب عليها .

دعوى مدنية تابعة للدعوى الجنائية . انحصار الخصومة بسبب عدم ١١٧ (١٠١) -
استئناف النيابة حكم البراءة في الدعوى المدنية وحدها بين التهم والدعوى بالحق
المدني . هل للمحكمة الجنائية أن تقضي بإبطال المرافعة في حالة تخلف أحد
أطراف الخصومة عن الحضور في إحدى الجلسات ؟ لا . السبيل الوحيد هو
نظر الدعوى موضوعاً والقضاء فيها بحكم غيابي كما لو كانت الدعوى الجنائية

رقم القاعدة الصفة

مرافعة (تابع) :

قائمة معها . ليس للمحاكم الجنائية أن ترجع إلى أحكام قانون المرافعات المدنية على اعتبار أنه القانون العام إلا عند خلو قانون تحقيق الجنايات من نص صريح . أحكام الغيبة في المواد الجنائية . ورودها بنصوص صريحة في قانون تحقيق الجنايات . حكم بإبطال المرافعة في الاستئناف . أثره بحسب القواعد المدنية . إزالة أثر ورقة الاستئناف وما تلاها من إجراءات المرافعة . صدور حكم خطأ من محكمة الجناح الاستئنافية بإبطال المرافعة في الدعوى المدنية المرفوعة أمامها . صيرورته انتهاياً . وجوب احترامه . هذا الحكم لا يتناول إلا أوراق الإجراءات الحاصلة لدى المحكمة الاستئنافية ولا يتناول تقرير الاستئناف . المستأنف في هذه الحالة أن يجدد دعواه بناءً على تقرير الاستئناف الحاصل منه .

مراقبة البوليس — المرسوم بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٥ بتنظيم الوضع تحت مراقبة البوليس (ر . أيضاً : حكم « تسييه » . متشردون ومشتبه فيهم) :

المراقبة عقوبة إضافية لا تطبق إلا حيث يقضى بها القانون . الحكم ٢٦٨ (٣١٠) ج ١ بها على العائد الذي يحكم عليه في سرقة أو نصب . جوازه . لا يجوز الحكم ٣٩ (٣٢) ج ٢ بها على العائد الذي يحكم عليه لتبديد من المنصوص عليه بالمادة ٢٩٦ ع . لمحكمة النقض أن تحكم برفعها عنه إذا حكم بها عليه .

مبدأ المراقبة . وجوب النص عليه في الحكم القاضي بوضع الشبهة فيه ١١٧ (١٤٤) ج ١ تحت المراقبة . ٣٤٤٥ (٤٥٠) ج ٤

المراقبة كعقوبة أصلية . عدم تحديد مدتها بنص صريح . يتعين أن ٤١ (٣٣) ج ٢ تكون مدة هذه العقوبة كمدة الحبس في حديه الأدنى والأقصى . ٤٦٦ (٥٩٩) ج ٣ ٣٤٤٥ (٤٥٠) ج ٤

تحديد مدة المراقبة . وجوبه . حكم ابتدائي بوضع التهم تحت مراقبة ٤٦٠ (٥٩٣) البوليس وعدم تعيين أجل لهذه المراقبة . استئناف التهم وحده . على المحكمة ٤٦٦ (٥٩٩) ج ٣ الاستئنافية تصحيح الحكم بتحديد مدة المراقبة . عدم تصحيحه بمقولة إن ذلك ٣٤٤٥ (٤٥٠) ج ٤ فيه إساءة لمركز التهم . لا يصح .

رقم القاعدة الصفحة

مراقبة البوليس (تابع) :

المراقبة الخاصة المشار إليها في الفقرة الرابعة من المادة السادسة ٦٦ (١٠٠) >
من قانون المتشردين والمشتبه في أحوالهم . ليست عقوبة تبعية .
هي عقوبة أصلية تترتب على مخالفة موجب الإنذار مخالفة من النصوص عليه
بالمادة التاسعة من هذا القانون .

المراقبة الخاصة التي توجهها المادة التاسعة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ . ٤٤٥ (٥٨٠)
كونها خاصة لا يخرجها عن كونها مراقبة . الحكم بالمراقبة دون النص على و ٤٥٣ (٥٨٥) >
أن تكون في محل خاص . لا يعتبر حكماً بعقوبة لم تقرر قانوناً . حكم ابتدائي
بوضع شخص تحت مراقبة البوليس في حين أنه كان يجب القضاء بالمراقبة
الخاصة . استثنائه من التهم وحده . لا يجوز للمحكمة الاستئنافية إلغاؤه وتبرئة
التهم بدعوى أنه قضى بنوع من المراقبة لم يقرره القانون . الواجب تأييد
الحكم الابتدائي ما دامت النيابة لم تكن استأنفته .

المراقبة الخاصة الواردة في المادة التاسعة من قانون المتشردين ٤٥٤ (٥٨٥) >
والمشتبه فيهم . المراد بها هو عين المراد من المراقبة المنصوص عليها في ١٠ (١٤) >
الفقرة الرابعة من المادة السادسة من هذا القانون . هذه المراقبة عقوبة
أصلية . القضاء بها فيه الغناء عن الحكم بالحبس كعقوبة أصلية ثم الحكم
بالمراقبة كعقوبة تكميلية . بخلاف المراقبة العادية فإنها عقوبة تكميلية لا غناء
فيها عن العقوبة الأصلية .

المراقبة الخاصة الواردة بالمادة التاسعة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ . ١٠ (١٤) >
شأن المشتبه فيه بالنسبة إليها شأن المتشرد سواء بسواء .

المراقبة الخاصة . يكفي للحكم بها تقديم بلاغ جدي ضد المشتبه فيه ٥٠٣ (٦٤٥) >
عن ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في القانون . القول بعدم جواز
طلب المراقبة بدعوى مستقلة بعد الفصل بالبراءة في الدعوى التي أقيمت بناءً
على هذا البلاغ . لا سند له . الحكم بوضع المشبوه تحت المراقبة . النعي
عليه بأنه أخطأ بمقولة إن الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ٢٤

رقم القاعدة الصفحة

مراقبة البوليس (تابع) :

لسنة ١٩٢٣ تستلزم أن تكون النيابة قد تولت أكثر من مرة إقامة الدعوى التي يحكم فيها بالبراءة . لا يصح .

المراقبة المنصوص عليها في المادة التاسعة من القانون رقم ٢٤ ٤٨٠ (٦٢٢) ج ٦ لسنة ١٩٢٣ . عقوبة أصلية عن جريمة قاعة بذاتها هي مخالفة مقتضى إنذار الاشتباه . ليست عقوبة تكميلية . حكم صادر من محكمة عسكرية ضد مشبوه في جريمة سرقة . يكفي لتوقيع عقوبة المراقبة . القول بأن مدة المراقبة لا يجوز أن تزيد على مدة عقوبة الجريمة التي وقعت من المشبوه . لا أساس له من القانون .

نساء . الحكم بوضعهن تحت مراقبة البوليس . لا يجوز . عموم نص ٣٢١ (٣٦٨) ج ١ المادة ٢٧٧ ع . يخصصه نص المادة ٣١ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ التي ١٤٦ (١٨٤) ج ٢ تقف سريان أحكام هذا القانون على النساء وعلى الأطفال الذين تقل أعمارهم و ٣٦٠ (٤٩٣) ج ٤ عن خمس عشرة سنة . هذا القانون شامل لجميع أحكام مراقبة البوليس ومنها المراقبة التي يقضى بها بحسب أحكام قانون العقوبات سواء المنصوص عليه بالمادة ٢٧٧ ع أو غيرها .

مشتبه فيه . ارتكابه جريمة ضرب بسيط أو جريمة تعد على رجال ٢٢٣ (٤١٤) ج ٥ الحفظ . تطبيق المراقبة الخاصة عليه .

متهم بالتشرد . الحكم بوضعه تحت المراقبة المنصوص عليها بالفقرة ٣٥٦ (٤٠٥) ج ١ الرابعة من المادة السادسة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ . شرطه . أن يكون سبق الحكم عليه مرتين في جريمة تشرد بعد إنذاره ويكون الحكم الثانى الذى صدر بالحبس والمراقبة قد صار نهائياً وانقضت مدة العقوبة وعاد المحكوم عليه إلى التشرد فى خلال الثلاث السنوات التالية لانقضاء هذه المدة .

مشتبه فيه . اتهامه بأنه لم يسلك سلوكا مستقيماً بأن اتهم فى جناية قتل ١٨٦ (٢٤١) ج ٢ عمد . الحكم بوضعه تحت المراقبة على الرغم من تبرئته من تهمة الجناية .

رقم القاعدة الصفحة

مراقبة البوليس (تابع) :

لا خطأ ما دامت التبرئة لم تكن إلا لعدم كفاية الأدلة . كون البلاغ جدياً
أو غير جدى . موضوعى .

شخص سبق إنذاره كشتبه فيه . اتهامه فى جريمة قتل عمد أو شروع ٣٨ (٦٤) ج ١
فيه . تقرير قاضى الإحالة بأن لا وجه لإقامة الدعوى ضده أو صدور حكم
برأئته . إقامة النيابة الدعوى عليه لوضعه تحت المراقبة . مناط الفصل فى
ذلك . علة التبرئة أو عدم وجود وجه لإقامة الدعوى هى عدم صحة الدعوى .
لا وجه للحكم بوضعه تحت المراقبة . العلة هى عدم كفاية الأدلة . الحكم
بوضعه تحت المراقبة .

سارق عائد . وضعه تحت المراقبة . وجوب بيان الأحكام التى صدرت ١٢١ (١٤٦) ج ١
عليه والتى اعتبرته المحكمة من أجلها عائداً وفقاً لنص المادة ٤٨ ع .

سارق عائد . وضعه تحت المراقبة . مدة المراقبة لا تكون أقل من ٢٥٦ (٣٠٥) ج ١
سنة . الحكم بأقل من ذلك . يجب تصحيحه بما يوافق القانون .

شروع فى سرقة . لا يجوز الحكم بالمراقبة على العائد الذى ارتكب ١٤٣ (١٣٩)
هذه الجريمة . ٣٠٨ (٤٠١) ج ٤

٤٣٤ (٦٨٨) ج ٥

حرية الشخص الموضوع تحت ملاحظة البوليس فى اختيار سكن ٣٣ (٥٨) ج ١
له فى دائرة محل الإقامة . القيود الواردة بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣
خاصة بمحل الإقامة ولا تنطبق أحكامها على السكن . تغيب هذا الشخص عن
مركز البوليس . لا يصح اعتباره قد خالف شروط المراقبة بتغيبه عن
محل سكنه .

مسؤولية جنائية (ر . أيضاً : أسباب الإباحة وموانع العقاب . تزوير .

تعدد المتهمين . تعويض . ضرب وجرح « إصابة خطأ » . فاعل أصلى .
قتل خطأ . مسؤولية مدنية) :

الجرائم لا يؤخذ بجرميتها غير جناتها . ١٠٤ (١٠٦) ج ٢

مسؤولية جنائية (تابع) :

رقم القاعدة المصنفة

متى يسأل الشخص جنائياً عن فعل غيره ؟ إذا كان فاعلاً معه ٢٢٤ (٢٧٧) ج ٢
في الجريمة أو شريكاً له فيها .

تقدير شعور المتهم واختياره لتقدير مسؤوليته . العبرة في ذلك بما تكون ١٠٧ (١٩٦) ج ٥
عليه حالته العقلية وقت ارتكاب الجريمة .

خمر . تعاطيها اختياراً . ليس للسكر في هذه الحالة تأثير ما في المسؤولية ٢٨٥ (٣٧٧) ج ٣
الجنائية . ٦٠٩ (٩٩) ج ٥

عقد نكاح . التقرير لدى المأذون بعدم وجود مانع شرعى من الزواج . ١٨١ (٢٤٧) ج ٦
جهل المتهم وجود المانع . لا يعتبر جهلاً بالقانون . هو خليط من الجهل
بالواقع والجهل بحكم من أحكام الأحوال الشخصية واجب اعتباره في جملة
جهلاً بالواقع . متى يقبل من المتهم الاعتذار به ؟

مسؤولية مدنية (ر . أيضاً : تعويض . سيارة . ضرب وجرح
« إصابة خطأ ») :

قواعد المسؤولية المدنية أوسع نطاقاً من قواعد المسؤولية الجنائية . ١٤٠ (١٧٦) ج ٢
يكفي فيها أن تكون إرادة الشخص طابقت إرادة الفاعل الأصلي ولو في لحظة
ارتكابه الجريمة وأن يكون ما وقع منه من الأفعال هو من نوع فعل ذلك
الفاعل الأصلي حتى يعتبر معادلاً له في المسؤولية المدنية وإن لم يعاقبه القانون
الجنائي إلا على فعله فقط ولم يعتبره شريكاً لذلك الفاعل الأصلي . عموم هذه
المسؤولية يستتبع التضامن فيها .

عدم العقابة الجنائية على واقعة ما . لا يترتب عليه حتماً إخلاء فاعلها من ٢٦٠ (٣٢٦) ج ٢
المسؤولية المدنية . ثبوت وقوع خطأ من جانبه ترتب عليه ضرر . مسؤوليته
مدنياً عن تعويضه .

مسؤولية الشخص مدنياً عن فعل غيره . يكفي أن تكون إرادة ٢٢٤ (٢٧٧) ج ٢
الشخص طابقت إرادة الفاعل الأصلي ولو في لحظة ارتكابه الجريمة وأن يكون
قد وقع منه من الأفعال ما هو من نوع فعل ذلك الفاعل الأصلي حتى يعتبر نظيراً
معادلاً له في المسؤولية المدنية وإن لم يعاقبه القانون الجنائي إلا على فعله فقط .

رقم القاعدة الصفحة

مسؤولية مدنية (تابع) :

مسؤولية الشخص عن فعل الغير . وجوب افتراض الخطأ ابتداءً . ٢٩٠ (٣٨٧) ج ٣

مسؤولية السيد عن أخطاء خادمه . مناطها : أن يكون الضرر ٢٢٦ (٢٧٨) ج ٢
الذى وقع من الخادم على الغير حاصلًا أثناء تأديته عملاً مسلطاً على أدائه من ٢٣٣ (٢٥٣) ج ٤
قبل المخدوم وإلا كان الخادم هو المسؤول وحده عن التعويض المدنى . مثال . ١٠٦ و (١٨٤) ج ٥
سائق . استعماله سيارة مخدومه خلصة لمصلحته هو الشخصية . السائق متلصص
على مال سيده في غفلة منه فلا يجوز إدخال السيد متضامناً معه في التعويض .
لا يجوز أيضاً تطبيق المادة ١٥١ مدنى . عبارة هذه المادة خاصة مبدئياً
بمسؤولية المكلفين بملاحظة القصر وغيرهم من عديمي التمييز . مثال آخر .

متبوع . علاقة المتبوع بالتابع . قوامها . ما للتبوع على التابع من ١٠٧ (١٥٥) ج ٦
سلطة في توجيه ورقابته . مسؤولية التبوع عن عمل التابع . مناطها .
مستعير سيارة . اختياره سائقاً لقيادتها . تسبب السائق في قتل إنسان .
مسؤولية المستعير مدنياً . تتحقق ولو كان السائق تابعاً في ذات الوقت لآخر
أو كان الحادث قد وقع في أثناء ذهابه من تلقاء نفسه بالسيارة لشحن البطارية .
صاحب السيارة . لا مسؤولية عليه .

سيد . مسؤوليته عن خطأ خادمه . مناطها . سيارة في انتظار زوجة ١٧٢ (٣٢١) ج ٥
المخدوم . ترك السائق إياها في عهدة خفير زراعة عند مخدومه . عبث الخفير
بمفتاح السيارة . انطلاقها . وقوع حادث . مسؤولية السيد مدنياً مع خادمه .

ضمان السيد عن أعمال خادمه . مناطه . مظنة خطأ السيد في اختيار ١٤ (٦) ج ٢
خادمه وفي مراقبته إياه بما له عليه من حق التأديب والفصل من الخدمة .
مظنة قانونية تعنى المضرورة من إثبات وقوع خطأ من المخدوم في اختيار الخادم
أو في مراقبته . متى يندفع الضمان عن السيد ؟ إذا أثبت أن الحادث الضار
حصل بقوة قاهرة لا شأن لخادمه فيها أو أنه نشأ عن خطأ المجنى عليه نفسه .
خفير . اعتباره مسلطاً من قبل الحكومة فيما يقوم به عنها من حفظ النظام
والأمن العام . وقوع فعل ضار منه بإهماله وفي أثناء تأدية وظيفته .
وجوب الضمان عليها .

رقم القاعدة الصفحة

مسؤولية مدنية (تابع) :

نص المادة ١٥٢ مدنى صريح فى وجوب مساءلة المخدم مدنياً عن كل ١٠٦ (٩٠) ج ٤
ما يقع من خادمه حال تأدية عمله بقطع النظر عن البواعث التى تكون قد
دفعته إلى ارتكاب ما ارتكب . مسؤوليته هذه تقوم على افتراض سوء الاختيار
والنقص فى المراقبة من جانبه . وكيل شيخ خفر . اعتداؤه على شخص
مقبوض عليه فى منزل العمدة . مساءلة الحكومة عن هذا الاعتداء . صحيحة .

مسؤولية الموظف شخصياً عن التعويض قبل من أصابه ضرر من ٢٥٣ (٣٠٣) ج ٢
جاء سوء سير الأعمال فى مصلحة عامة . لا يعنى الحكومة من الضمان .
الحكومة تسأل مدنياً عن أخطاء موظفيها إذا ارتكبت أثناء تأدية الوظيفة
أو بسببها أو بمناسبة وكان الموظف يعمل لحساب الحكومة .

دعاوى التضمنين التى ترفع على الحكومة بسبب ما يصيب الأفراد ١٠٤ (١٥٥) ج ٣
فى حرياتهم أو أموالهم بفعل الموظفين . القواعد التى يحتكم إليها فيها
هى قواعد المسؤولية المنصوص عليها فى القانون المدنى . مسؤولية الحكومة
عن عمل الموظف . محلها . خطأ الموظف بدافع شخصى من انتقام أو حقد
أو نحوهما . الموظف وحده هو الذى يجب أن يسأل عما جر إليه خطؤه .

خفير . ارتكابه بدافع شخصى جناية قتل فى دركه وبسلاح الحكومة . ١٩٦ (٣٦٩) ج ٥
مسؤولية الحكومة .

سيد . عدم وقوع الفعل من التابع أثناء تأدية الوظيفة . لا يمنع من ١٠٦ (١٨٤) ج ٥
مسؤولية السيد إذا كانت الوظيفة هى التى ساعدت على إتيان الفعل الضار
وهيأت للتابع فرصة ارتكابه . فراش بمدرسة . ترصده عند بابها للناظر
واغتياله إياه . مسؤولية وزارة المعارف عن تعويض الضرر .

مسؤولية السيد عن أخطاء خادمه . أساسها . متى ترتفع ؟ صاحب ١ ج ٣
فرس . تسليمه قيادة فرسه غير ملجم إلا بجبل لخادمه الصبي . مسؤوليته عن
تعويض الضرر الذى يصيب الغير من جموح الفرس .

صاحب سيارة . مسؤوليته المدنية تتوافر عناصرها متى أثبت الحكم ٢٣٣ (٢٥٣) ج ٤

رقم القاعدة الصفحة

مسؤولية مدنية (تابع) :

أن التابع الذي كان يحرس السيارة ودفعا بقوة جسمه قتل المجنى عليه كان يعمل عند المتبوع وحسابه وقت أن تسبب بخطئه في القتل .

مسؤولية السيد عن خطأ خادمه . وقوع الخطأ أثناء تجاوزه حدود ٦٢ (٥٦) ج ٤
وظيفته . متى تصح المسؤولية هنا ؟

مسؤولية السيد عن خطأ خادمه الواقع حال تأدية عمله سواء أكان ١٠٦ (٩٠) ج ٤
ناشئاً عن باعث شخصي للخادم أم عن الرغبة في خدمة السيد . مثال . ١٠٦ (١٨٤) ج ٥

مسؤولية السيد عن خطأ خادمه . قوامها . لا يشترط لها التحريض ١ ج ٥
من السيد أو صدور أى عمل إيجابى آخر . عدم علمه بما وقع من خادمه .
لا يبنى مسؤوليته .

مسؤولية المخدم عن خطأ الخادم . مبناها افتراض وقوع الخطأ ٢٦٠ (٥٠٤) ج ٥
من جانب المخدم . هذا الافتراض مقرر لمصلحة من وقع عليه الضرر .
الخادم لا يستفيد منه . عدم وقوع خطأ من المخدم . لا يسأل عن شيء من
التعويض لمن عدا المجنى عليه . له عند الحكم عليه أن يطلب تحميل خادمه
هو والمتهمين معه ما ألزم بدفعه تنفيذاً للحكم الصادر عليه بالتضامن معهم .
الخادم عليه أن يدفع كل ما ألزم هو بدفعه عنه وكل من الآخرين يؤدي
نصيبه فقط . التضامن مقرر لمصلحة من وقع عليه الضرر فقط فله أن يطالب
بتعويضه أى شخص يختاره ممن تسببوا فيه . علاقة المحكوم عليهم بعضهم
ببعض . من قام منهم بدفع المبلغ المحكوم به يرجع على زملائه بقدر حصة كل
منهم فيما حكم به .

مخدم . مسؤوليته عن تعويض الضرر الناشئ للغير عن فعل خادمه ٣١٧ (٥٩٣) ج ٥
سواء أكان الفعل قد وقع أثناء تأدية الوظيفة أم لمناسبتها . مثال .

مخدم . وقوع خطأ من أحد خدمه . مسؤوليته عنه ولو تعذر ٢٦٥ (٣٤٠) ج ٦
تعيين الخطىء منهم . تبرئة أحدهم . لا تمنع من مساءلة المخدم .

مسؤولية الوالد عن خطأ ابنه . مناطها . وقوع تقصير من ناحية ٢٩٠ (٣٨٧) ج ٣

رقم القاعدة الصفحة

مسؤولية مدنية (تابع) :

الأب في ملاحظة الابن . نفي المسؤولية عن الوالد بناءً على أن الحادثة التي وقعت من ابنه قد حصلت أثناء وجوده في المدرسة بنأى عن والده الذي يقيم في بلد آخر وفي رعاية غيره من القائمين بشؤون المدرسة . لا خطأ في ذلك .

مساءلة شخص عن تعويض الضرر الناشئ للغير عن إهمال من هم ٥٩ (٧٨) ج ٦
تحت رعايته أو عن عدم ملاحظته إياهم . قوامها . سن من وقع منه الفعل الضار . المناط في اعتبارها . كونها تقتضي وضعه تحت حفظ غيره . السن المحددة في القانون للولاية على المال لا اعتبار لها في هذا المقام . دعوى تعويض على والد متهم . رفضها على أساس أن سن المتهم قد تجاوزت حد الولاية على النفس . في محله .

انتفاء المسؤولية عن الخادم . ينفيها عن الخدم بطريق التبعية . ٢٩٠ (٣٨٧) ج ٣
مناط المسؤولية . الخطأ . حادث ارتكبه السائق مريداً مختاراً ليتفادى القضاء على غلام اعترض سيارته . فعله هذا أدنى إلى أن يوصف قانوناً بأنه من قبيل أفعال الضرورة . مسؤولية السائق مدنياً . الشروط الواردة في المادة ٦١ ع . لا تأثير لها في المساءلة المدنية . الموازنة بين الفعل المرتكب والضرر الذي ارتكب الفعل لتفاديه .

صاحب بناء . مسؤوليته مدنياً عن تعويض الضرر الذي يصيب الغير ١٦ (٢٠) ج ٥
بسبب تهدم بنائه . قوامها .

قاصر . مساءلته مدنياً عن تعويض الضرر الناشئ عن أفعال خدمه ٤١١ (٦٦٥) ج ٥
الذين عينهم له وصيه أثناء تأدية أعمالهم لديه .

كفالة . محصل بشركة سنجر . كفيل له باعتباره مجرد محصل . تعيينه ٢٣٧ (٤٢٩) ج ٥
وكيلاً للشركة من غير علم الكفيل . تخويله حقوقاً غير حقوق المحصل . استخلاص المحكمة من ذلك انتفاء ضمان الكفيل له في عمله الجديد . مقبول .

مخفي الشيء المسروق . مسؤوليته مع السارق بطريق التضامن عن ١٦ (١٩) ج ٦
تعويض الضرر الناشئ عن السرقة .

رقم القاعدة الصفحة

مسؤولية مدنية (تابع) :

مخدوم . لا يلزم حضور الخادم أو تمثيله في الدعوى التي تقام على المخدوم . ٢٦٥ (٣٤٠) ج ٦
التنازل عن محاصمة ورثة الخادم . لا يحول دون مساءلة المخدوم .

المسؤول عن الحقوق المدنية . تدخله أمام المحاكم الجنائية . متى ٦٢٨ (٧٧٩) ج ٦
يجوز ؟ لا يجوز إذا لم تكن ثمة دعوى مدنية مرفوعة على المسؤول هو عنه .

حادث قهري . نشوء الحادثة عنه . لا مسؤولية إطلاقاً على المتهم ولا على ١٣ (١٤) ج ٣
المسؤول عن الحق المدني . لأيهما أن يطلب تحقيق ما يزعمه من وقوع
هذا الحادث القهري . للمحكمة أن ترفض هذا الطلب متى رأت
أنه غير جدي .

مفاجأة . وقوع الحادث مفاجأة . لا مسؤولية . معنى المفاجأة أن الفعل ٢٩٠ (٣٨٧) ج ٣
كان يقع ولو كانت الرقابة شديدة . انعدام قيام علاقة السببية في هذه الحالة .

شروع المسؤولية عن وقوع قتل خطأ بين الجاني والمجنى عليه . ١٣٦ (١٧٠)
لا يغني الجاني من المسؤولية المدنية ولو كان قسط المجنى عليه من وقوعها ١٩٩ (٢٥٧) ج ٢
أعظم من قسطه . قسطه من المسؤولية المدنية يكون مناسباً لقسطه من الخطأ
الذي ترتبت عليه الجريمة .

فعل خاطيء نشأ عنه ضرر . مسؤولية فاعله عن تعويض الضرر . ٣٣ (٣٣) ج ٣
وجوبها . خطأ المجنى عليه . نظرية الخطأ المشترك . متى تجب مسؤولية المجنى
عليه مسؤولية الجاني ؟

مضاربة . المضاربة تتضمن بطبيعتها واقعتين بالنسبة لكل متضارب : ٣٣ (٣٣) ج ٣
واقعة يكون هو فيها جانياً على غيره وأخرى يكون فيها مجنياً عليه من هذا
الغير . من يطلب التعويض منهما ؟ التعويض يقدر بحسب جسامه خطأ المجنى
عليه الناشئ عنه الضرر مع مراعاة مبلغ اشتراكه هو في إحداث هذا الضرر
نفسه أو تسببه فيه . وجوب بيان أسس التقدير في الحكم . القول من بادئ
الأمر بأنه مادام كل فريق قد اعتدى على الآخر فقد سقط حقه في طلب
التعويض . قول ممتنع .

رقم القاعدة الصفحة

مسؤولية مدنية (تابع) :

٦٠ مساهمة المضرور بخطئه في الضرر الذي أصابه . وجوب مراعاة ١
ذلك عند تقدير التعويض الذي يطالب به . ذلك لا يصلح سبباً لرفع المسؤولية
عمن اشترك هو معه في إحداث الضرر . مثال .

مصادرة (ر . سلاح . كحول . كفالة) .

مصرفات قضائية :

١٠ مصاريف الدعوى الجنائية . تعرف أحكامها وكيفية تصرف القضاة ٣٨١ (٤٤٦) ج
بشأنها . المرجع في ذلك إلى قانون تحقيق الجنايات . العلاقة بين الحكومة
والمدعى بالحق المدني في شأن هذه المصاريف . المدعى مسؤول أولاً وبالذات
للحكومة عنها . العلاقة بين المدعى بالحق المدني وبين المتهم . لا يرجع فيها إلى
التواعد المدنية إلا في صورة واحدة هي صورة ما إذا برىء المتهم ومع تبرئته
قد ألزم بتعويضات للمدعى بالحق المدني . باقي الصور يرجع فيها إلى المادة ٢٥٦
تحقيق وحدها . القاعدة في ذلك أن المتهم الذي تقررت إدانته واجب إلزامه
بكافة ما تكبده المدعى بالحق المدني من المصاريف . الصور المستثناة من هذه
القاعدة : أن يكون المدعى المدني لم يحكم له بشيء من التعويض مع التقرير
بإدانة المتهم فهنا لا يلزم المتهم بشيء من مصاريف الدعوى المدنية بل تكون
المصاريف على المدعى وحده ، أو أن يقضى للمدعى ببعض طلباته فقط وهنا
قد ترك للقاضي مطلق الحرية والاختيار في تقسيم المصاريف المدنية بين المدعى
والمتهم على النسبة التي يراها بحسب ظروف الدعوى أو إلزام المتهم بكل
المصاريف المدنية جرياً على أصل القاعدة المقررة بالفقرة الأولى من المادة ٢٥٦
المذكورة .

٢٠ مصاريف الدعوى . تقسيمها بين المتهم المحكوم عليه جنائياً ومدنياً ١٩٩ (٢٥٧) ج
وبين المدعى بالحق المدني المحكوم له ببعض التعويض . سلطة المحكمة في ذلك .

مظاهرات (ر . اجتماعات عامة ومظاهرات . تجمهر . حكم « تسبيه ») .

رقم القاعدة الصفحة

معارضة (ر . أيضاً : استئناف . حكم « تسببه » . قوة الشيء المحكوم فيه .
محكمة النقض) :

تعريف المعارضة . حكم غيابي . استئناف النيابة إياه . المعارضة فيه من ١٠١ (٩٦) ج ٢
المنهم . لا يجوز المحكمة التي أصدرته أن تسيء حالة المعارض عند نظر
معارضته . ظهور قرآن أمام محكمة الجرح عند نظر المعارضة تدل على أن
الواقعة جناية . لا يجوز لها أن تحكم بعدم اختصاصها . حكم بعدم الاختصاص .
استئناف المنهم حكم عدم الاختصاص . تبين المحكمة الاستئنافية خطأ هذا
الحكم . لا يصح لها معالجة هذا الخطأ بتعديل الحكم المستأنف وتأييد
الحكم الغيابي بل يتعين عليها إلغاء الحكم المستأنف وإعادة القضية إلى محكمة
الدرجة الأولى لنظر المعارضة ولتقضى فيها موضوعاً . استئناف النيابة للحكم
الغيابي يبقى قائماً في حالة تأييد المحكمة الجزئية لحكمها الغيابي وإنما يسقط
إذا قضت المحكمة في المعارضة إما بتخفيف العقوبة أو بالبراءة . لا مانع يمنع
النيابة في استئنافها هذا إن بقي قائماً أو في الاستئناف الذي تعمله في حالتي
التخفيف أو البراءة أن تطلب من المحكمة الاستئنافية الحكم بعدم
الاختصاص ، كما لا مانع يمنع المحكمة في هذه الأحوال أن تقضى به من تلقاء
نفسها ما دام استئناف النيابة يحيز على وجه العموم للمحكمة الاستئنافية
أن تتشدد في معاملة المنهم بما لم تتشدد به محكمة أول درجة ^(١) .

الحدود الواجب التزامها في مصلحة المعارض . هي ما يحىء في ٤٢٧ (٥٦٤) ج ٦
المنطوق فيما يختص بالعقوبة المحكوم بها . مجرد تصحيح الحكم الغيابي من
جهة الأسباب أو الوقائع أو القانون . جائز .

حكم استئنافي غيابي بوضع المنهم تحت المراقبة ثلاثة شهور . معارضته في ١٧٦ (٢٣٠) ج ٢
هذا الحكم . رفع المراقبة إلى سنة . لا يجوز . القاعدة هي أنه لا يجوز
قلب الظلامة شراً على المتظلم .

المعارضة في الحكم الغيابي . تعيد الدعوى لحالتها الأصلية . الحكم ١٤٠ (١٥٣) ج ١
الصادر فيها هو وحده الذي يحتج به على المنهم . انعدام الحكم الغيابي تماماً .

(١) تراجع أسباب الحكم وهي منشورة بالجزء الثاني من المجموعة من ٩٧ — ١٠١ .

رقم القاعدة الصفحة

معارضة (تابع) :

- مدع بالحقوق المدنية . لا تقبل منه المعارضة في المواد الجنائية جميعاً . ٧٨ (١٠٢)
- ١٣٨٩ (٢٠٣) ج ٦
- توكيل نص فيه بصفة عامة على المعارضة في الأحكام . يخول الوكيل حق ١٠ (٧)
- المعارضة عن الموكل ولو كان لم تين فيه أحكام أو قضايا معينة . ٢٦٩ (٣٥) ج ٦
- ميعاد المعارضة . مبدؤه بإعلان الحكم . الإعلان الذي يوجه للتمم ٢٥٥ (٣٢٣) ج ٢
- من المدعى بالحق المدني الذي هو خصم ذو شأن في الدعوى تترتب عليه في هذا الصدد النتيجة التي تترتب على الإعلان الحاصل من النيابة وهي قبول المعارضة في ظرف الثلاثة الأيام التالية لتاريخ وصول هذا الإعلان للتمم .
- الميعاد المقرر لرفع المعارضة . تعلقه بالنظام العام . على المحكمة أن ١٢ (١٤) ج ٤
- تفصل في شكل المعارضة في أية حالة كانت عليها الدعوى ما دامت هي لم تعرض له من قبل . تقرير المحكمة بعد سماعها المرافعة في الدعوى سماع شهود دون أن تكون قد فصلت في أمر المعارضة من حيث الشكل . ذلك لا يعتبر فصلاً بقبولها ولا يمنع من الفصل بعدم قبول المعارضة شكلاً لرفعها بعد الميعاد .
- ميعاد المعارضة . سريانه من تاريخ الإعلان لشخص المحكوم عليه . ٣٠٧ (٣٩٩) ج ٤
- دفع المحكوم عليه بأنه لم يعلن شخصياً بالحكم الغيابي وأنه لا يعرف الشخص الذي تسلم الإعلان من المحضر . وجوب تحقيقه . الحكم بعدم قبول المعارضة شكلاً . لا يجوز . على النيابة أن تثبت هي صفة من تسلم الإعلان .
- ميعاد المعارضة . إعلان المحكوم عليه بالحكم الغيابي الصادر ضده بملخص ٣٧٦ (٦٤٠) ج ٥
- على النموذج المعروف . قرينة قاطعة على علمه بصدر هذا الحكم . المعارضة فيه بعد الميعاد لا اعتقاد المعارض خطأ أن الإعلان هو عن حكم آخر . لا تقبل .
- إعلان المحكوم عليه غيابياً بجلسة المعارضة . يجب أن يكون لشخصه ٣١٨ (٥٩٥) ج ٥
- أو بمحل إقامته في مواجهة أحد الساكنين معه من أقرباء أو خدام . الإعلان في هذه الحالة الأخيرة يعتبر مجرد قرينة على أن ورقته وصلت المعلن إليه .

رقم القاعدة الصفحة

معارضة (تابع) :

له أن يدحض هذه القرينة . إعلانه للنيابة . لا يصح . الحكم الغيابي المترتب على هذا الإعلان . بطلانه .

تكليف المتهم بالحضور . محكوم عليه غيابياً في مواد المخالفات والجنح . ٥٥١ (٦٩٤) ج٦
معارضته في الحكم . النص على أن المعارضة تستلزم ضمناً التكليف بالحضور في أول جلسة يمكن تكليف المعارض بالحضور فيها . مفاده أن الدعوى تكون مرفوعة أمام المحكمة بناءً على مجرد التقرير بالمعارضة وأن المعارض يكون دون حاجة إلى إعلان مكلفاً بالحضور . كون العمل قد جرى على تحديد جلسات لنظر المعارضات على غير ما هو مشار إليه في نصوص القانون . ذلك لا يقتضى تكليف المتهم بالحضور . يكفي إخباره بيوم الجلسة بصفة رسمية على أية صورة . إخطار المعارض كتابة وقت تقريره بالمعارضة باليوم الذى عين لنظر معارضته . كاف لإثبات علمه بيوم الجلسة .

الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . تسببيه . يكفي في ذلك أن ١٠٧ (١٢٤) ج١
يذكر أن المتهم المعارض غاب عن الجلسة . متى يصح الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن ؟ عند غياب المعارض في أية جلسة كانت ولو ثبت حضوره في أول جلسة (١) . المرض عذر شرعى يشفع في التخلف عن حضور الجلسة وطلب التأجيل . متى لا يصح الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن عند حضور المعارض في بعض الجلسات وتخلفه عن الحضور من بعد ؟ إذا كانت المرافعة قد حصلت في الجلسات التى يكون المعارض حضرها وقدم ما لديه من دفاع ثم تأجلت الدعوى لسبب ما .

الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . متى يصح ؟ لا يمكن إصداره ٣٢٨ (٤٥٣) ج٢
إلا في الجلسة الأولى المحددة لنظر المعارضة ، أى أن المعارض الذى يتخلف و٢٧٦ (٣٧١) ج٣
عن حضور الجلسة الأولى هو وحده الذى يحكم باعتبار معارضته كأنها و٢٨٩ (٣٦٨) ج٤
لم تكن إلا إذا أثبت أن قوة قاهرة حالت دون حضوره تلك الجلسة . محل و٢٠٩ (٣٩٨)

(١) عدلت محكمة النقض عن هذا كما يتضح من المبادئ التالية التى اطردها عليها قضاؤها .

رقم القاعدة الصفحة

معارضة (تابع) :

- نظر هذا العذر وتقديره يكون عند استئناف حكم اعتبار المعارضة كأنها لم و٣٩٣ (٦٥٤)
تكن أو عند الطعن فيه بطريق النقض .
٣٩٥ و (٦٥٥)
٤١٢ و (٦٦٩) ٥
- الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . حكم شكلي . نتيجة زوال ١١٤ (١٣١) ١
المعارضة وعدم إمكان إجرائها مرة أخرى .
٣٢١ و (٤٣٠) ٢
- الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . متى يصح ؟ عند عدم ٤٢ (٦٢) ٦
حضور المعارض . معارض حضر ثم تخلف . وجوب الفصل في موضوع
معارضته سواء أكان قد تقدم بدفاع أم كان لم يتقدم . دفع المعارض أمام
المحكمة الاستئنافية ببطالان الحكم الابتدائي القاضي باعتبار معارضته كأنها
لم تكن لأنه حضر بعض الجلسات التي كانت محددة لنظر معارضته . رفض
هذا الدفع والقضاء في موضوع الدعوى . خطأ . وجوب القضاء ببطالان
الحكم وإعادة الدعوى إلى محكمة الدرجة الأولى لنظر موضوعها .
- حضور المعارض أول جلسة لنظر المعارضة . تخلفه عن الحضور في الجلسات ١٣٢ (١٩٣) ٦
التالية . وجوب النظر في موضوع الدعوى ولو كان لم يبد أي دفاع في الجلسة
التي حضرها .
- منهم بمنحة تستوجب عقوبة الحبس . عدم حضوره جلسة المعارضة . ٣٢٥ (٤٤٦) ٢
الحكم باعتبار معارضته كأنها لم تكن . صحيح ولو حضر محام عنه وطلب
التأجيل فرفض طلبه . حضور المحامي في مثل هذه الدعوى لا يغني عن
حضور المتهم .
- معارض . تخلفه عن الجلسة المحددة لسماع معارضته . حضور محام عنه ٣٥ (٣٤) ٣
وطلبه التأجيل لأن المعارض أصابه حادث فجائي . عدم إطارة المحكمة و٥١ (٥٠)
هذا الطلب التفتائياً والحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن دون بيان أسباب ١٤٤ و (١٣٩)
لرفض طلب التأجيل . حكم يستوجب النقض .
٢٢٧ و (٢٤٠) ٤
- جناية تستوجب عقوبة الحبس . حكم غيابي صادر فيها بالحبس . ٣٩٣ (٥٥٣) ٤
المعارضة فيه . حضور محام عن المعارض في الجلسة الأولى . لا يغني عن

معارضة (تابع) :

حضوره هو . طلب المحامى التأجيل لمرض المعارض . تأجيل القضية لجلسة أخرى أعلن لها المعارض . عدم حضوره . الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . صحيح .

حضور المعارض الجلسة المحددة لنظر معارضته . واجب عليه هو ذاته . ٥٦٦ (٧٠٦) ج٦
حضور محام عنه . تأجيل المعارضة إلى جلسة ثانية وتكليفه بالحضور . عدم حضوره هذه الجلسة أيضاً . الحكم باعتبار معارضته كأنها لم تكن في الجلسة الثانية . صحيح .

عدم حضور المتهم في اليوم المحدد لنظر معارضته لسبب خارج عن إرادته ٤٣٦ (٥٤٥) ج٣
وهو وجوده في السجن . الحكم باعتبار معارضته كأنها لم تكن . في غير محله .

تخلف المتهم عن حضور الجلسة المحددة لنظر المعارضة لسبب قهري أبرق ٤٨٦ (٦٢٩) ج٦
به إلى المحكمة . الحكم باعتبار معارضته كأنها لم تكن . لا يصح .

الحكم من المحكمة الاستئنافية باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . لا يندمج ٢٢١ (٢٥٩)
في الحكم الغيابي الصادر منها والذي يصبح نهائياً بصور هذا الحكم . ٣٢٩ (٣٧٨) ج١
حكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . استئنافه أو الطعن فيه . يشمل ٣٤١ (٤٣٦) ج٣
الحكم الغيابي الأول .

حكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . استئنافه أو الطعن فيه بطريق ٣٢١ (٤٣٠)
النقض . الاقتصار في التقرير بالطعن أو بالاستئناف على هذا الحكم . لا يمكن ٣٢٨ (٤٥٣) ج٢
أن يطرح هذا التقرير على المحكمة الاستئنافية أو على محكمة النقض الحكم الغيابي الأصلي الذي حصلت فيه المعارضة .

حكم غيابي . وصفه خطأً بأنه حضوري . لا يمنع من المعارضة فيه . ٧٨ (١٠٢) ج٦

حكم في معارضة بتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه . يجب أن يكون ٢٩٣ (٣٧٣) ج٤
صريحاً في الدلالة على أن المحكمة قدرت الحكم الغيابي من جهة ما جاء به من وقائع وأدلة واعتبرته صحيحاً واتخذته أساساً لقضائها لأن القانون لا يتطلب

رقم القاعدة الصفحة

معارضة (تابع) :

ضرورة إعلان المحكوم عليه بأسباب الحكم الغيابي بل يكفي بإعلانه بملخص منه ، إذ هذا الحكم على خلاف غيره من الأحكام ناقص بطبيعته لصدوره من غير أن تسمع أقوال التهم أو الشهود ولأن حضور المعارض في الجلسة التي حددت لنظر معارضته يوجب على المحكمة إعادة نظر الدعوى على أساس بحث موضوعها وتحقيق أدلتها .

معاش (ر . جيش) .

مفت (ر . إجراءات) .

مفرقات (ر . مواد مفرقة) .

مقاصة (ر . أيضاً : تعويض) :

دين غير خال من النزاع . دين خال . لا تجوز المقاصة ما دام الدين ٣٧٣ (٦٣٣) ٥ =
غير الخالي من النزاع لم يصف . للمحكمة أن تحكم بالدين الخالي من النزاع
وتحفظ الحق لطالب المقاصة في رفع دعوى بما يكون له على خصمه .

مواد مخدرة — القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ (ر . أيضاً : تحقيق . حكم
« تسبيه » . صيدلة . وصف التهمة) :

قانون المخدرات الصادر في ٢١ مارس سنة ١٩٢٥ . مرماه . وضع ١٤ (٢٠) ١ =
حد لاستعمال تلك المواد باعتبارها مكيفات وحماية المرضى أنفسهم من كل
ما قد يؤدي إلى الخطأ في استعمالها أو سوء استعمالها أو الإفراط فيه حتى ولو
بصفة مؤقتة .

الجرائم المنصوص عليها في قانون المواد المخدرة . القصد الجنائي فيها . ١٤ (٢٠) ١ =
يتوافر بمجرد العلم والإرادة . تقدير توافره . موضوعي .

الجرائم المنصوص عليها في قانون ٢١ مارس سنة ١٩٢٥ . ركن العمد ١٢٦ (١٤٨) ١ =
فيها . استخلاص قيامه ضمناً من تسليم قاضي الموضوع بثبوت الواقعة .

رقم القاعدة المصنفة

مواد مخدرة (تابع) :

إحراز المخدر جريمة عمدية . تستلزم مع الحيازة المادية العلم بأن المخرز ١٥١ (١٦١) ج ١
هو من الأشياء المحظور إحرازها بدون مسوغ قانوني .

القصد الجنائي في هذه الجريمة . ضبط المتهم متلبسة بإحراز المذلل ١٨٠ (٢٣٧) ج ٢
الذي يحوى المواد المخدرة . اعترافها بأنها حملته وألقته للتخلص منه . هذا
قاطع في الدلالة على علمها بما هو موجود بداخله . توافر القصد الجنائي .

القصد الجنائي في جريمة إحراز المواد المخدرة . علم المخرز بأن المادة ٣٠٨ (٣٧٨) ج ٢
مخدرة . تقدم شخص بنفسه إلى البوليس ومعه مادة مخدرة قاصداً دخول ٢٣٦ (٣١٣)
السجن لخلاف شجر بينه وبين والديه . استحقاق العقاب . لا تصح تبرئته ٤٢٩ (٥٤١) ج ٣
بزعم أنه لم يتوافر لديه أى قصد إجرامي . القانون إنما يعنى بمحاربة الإحراز
وإيصاد السبل دونه ولو كان مجرداً من كل غرض ما لم يكن بترخيص قانوني .

القصد الجنائي في هذه الجريمة . لم يشترط القانون ركن عمد خاص ٣٩٦ (٤٦٨) ج ١
في الإحراز والاتجار . اعتبار العمد متوافراً بمجرد العلم والإرادة . مجرد ١٧٧ (٢٣١) ج ٢
الفعل المادى يفترض معه توافر هذين الطرفين ما لم يثبت العكس .

الاتجار في المواد المخدرة . ليس حالة أو علاقة قانونية بل هو واقعة ١١ (١٩)
مادية . تقديرها موضوعي . إثبات توفرها بدون سرد الأركان التى تتكون ٢١٠ (٤٢) ج ١
منها . يكفى .

الاتجار بالمخدر . ضبط المخدر مع المتهم أو فى محله لا يشترط للحكم ٧ (٥) ج ٦
بالإدانة فى هذه الجريمة . يكفى أن تثبت واقعة الاتجار .

عبارة "بأى اسم تعرض به فى التجارة" الواردة بالفقرة السادسة ٢٩١ (٣٤٨) ج ١
من المادة الأولى من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ . المراد بها . اعتبار جميع
مشتقات الحشيش ومستحضراته ومركباته من المواد المخدرة .

استيراد المواد المخدرة . ليس معنى خاضعاً لاشتراطات قانونية . هو ٢٧ (٥٥) ج ١
فعل مادى يرجع تقديره لسلطة قاضى الموضوع .

رقم القاعدة الصفحة

مواد مخدرة (تابع) :

شراء المخدر . مجرد التعاقد على الشراء ولو لم يحصل التسليم . يكفي ٢٩٩ (٥٦٧) ج٥
للعقاب على جريمة شراء المخدر . هذه الجريمة غير جريمة الإحراز .

تسلم المتهم المخدر بعد تمام الاتفاق على شرائه . جريمتان تامتان . ٦٣١ (٧٨٣) ج٦
وقوع المخدر في يده حيازة تامة ، واتفاقه على شرائه شراء تام ولو استرد منه
المخدر بسبب عدم وجود الثمن معه وقتئذ أو بناءً على التدابير المحكمة التي
وضعها البوليس لضبط الواقعة .

الوساطة في تصريف المواد المخدرة . معاقب عليها . ١٣١ (١٥٠) ج١

أوراق نبات القنب وسيقانه . ليست من الجواهر التي يعاقب عليها ٤٠٧ (٦٦٢) ج٥
قانون المخدرات . برشامات مضبوطة . ادعاء الدفاع أن ما فيها هو أوراق
نبات القنب الهندي . وجوب تحقيقه .

القنب الهندي . تعريفه . شجيراته في دور التزهير . لا عقاب عليها ٢٨٢ (٥٤٩)
بمقتضى قانون المخدرات . العقاب عليها بمقتضى قانون زراعة الحشيش . ٤٣٦ و (٦٨٩) ج٥
حشيش . تعريفه . المادة الصمغية التي تحتوى عليها الرؤوس المجففة ٣٣٠ (٤٥٢)
المزهرة أو الثمرة من السيقان الإناث لنبات الكنايس ساتيفا . هذه المادة ٤٣٦ و (٥٧١) ج٦
هي جوهر الحشيش . شجيرات قائمة وسط زراعة القطن لم يجر تجفيفها .
لا ينطبق عليها القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ .

حشيش . تعريفه . شجيرات حشيش . إثبات الحكم أنها كانت صغيرة ٥٠٥ (٦٤٧)
خضراء وليس بها مادة الحشيش . تبرئة المتهم من تهمة الإحراز . لا تصح ٥٤٦ و (٦٨٣) ج٦
المجادلة في ذلك . ضبط هذه الشجيرات في أغسطس سنة ١٩٤٤ . وجوب
تطبيق القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ . وضع بذورها في الأرض قبل العمل
بهذا القانون . لا تأثير له . هو يعاقب على كل أعمال التعهد اللازمة للزرع
إلى حين نضجه لا على وضع البذور في الأرض فقط .

حشيش . رعاية شجيرات الحشيش إبان العمل بالقانون رقم ٤٢ ٥٤٦ (٦٨٣) ج٦
لسنة ١٩٤٤ . معاقب عليها بمقتضى المادة الأولى منه ولو كان وضع بذورها

رقم القاعدة الصفحة

مواد مخدرة (تابع) :

قد حصل قبل صدوره ، وسواء أكان متعهدا هو الذي وضع تلك البذور أم كان غيره هو الذي وضعها .

مورفين . الأمزجة والمركبات أو المستحضرات الرسمية أو غير الرسمية ٩١ (٧٧) ج ٤
الحتوية على مورفين . متى تعتبر من المواد المخدرة ؟ إذا كانت نسبة المورفين فيها اثنين في الألف على الأقل . وجوب بيان نسبة المورفين في المركب بالحكم .

كلوريدات المورفين . من المواد المعاقب على إحرازها والاتجار بها . ٢٣٣ (٢٧٢) ج ١
القانون لم يشترط في أملاح المورفين نسبة ما . هذه النسبة غير مشترطة إلا في الأمزجة والمركبات والمستحضرات والأدوية لتغير كمية المورفين فيها بالزيادة والنقص .

نسبة معينة للمخدر . النص على ضرورة وجود نسبة معينة في بعض فقرات المادة الأولى من قانون المخدرات . لانص على ذلك في الفقرة الخاصة بالحشيش .

مقدار المادة المحرزة . يستوجب العقاب مهما كان ضئيلا . القانون ٤٢٩ (٥٤١) ج ٣
لم يعين حداً أدنى للكمية المحرزة .

إحراز شخص مادة محظورة بموجب تذكرة طبية . لا يشفع له في ١٤ (٢٠) ج ١
إحراز مادة أخرى محظورة ولو كانت أقل تأثيراً من المادة المرخص له فيها أو كانت مطابقة من بعض الوجوه لبيانات التذكرة الطبية .

إحراز أفيون . ثبت أنه ناتج من زراعة المحرز حين لم تكن زراعة ١٤٨ (١٦٠) ج ١
الحشيش الناتج منه هذا الأفيون محظورة . لا عقاب على هذا الإحراز .

أفيون . ضبطه مع مزارع بيده رخصة تبيح له بيع الأفيون الناتج من ٢٢٣ (٢٦٦) ج ١
زراعته . ثبت أن هذا الأفيون من محصول زراعته . عدم قيد الكمية المضبوطة بدفتره . لا يصح تطبيق قانون الاتجار بالمواد المخدرة عليه . لا يجوز عقابه إلا بسحب الرخصة على أساس الشروط المدونة بها .

المزارع الذي يبيع الأفيون الناتج من زراعته . عقابه بمقتضى ٣١٤ (٣٦٠) ج ١
المادة ٢٧ من قانون ٢١ مارس سنة ١٩٢٥ . في غير محله . هذا العمل

رقم القاعدة الصفحة

مواد مخدرة (تابع) :

لم يعتبر جريمة إلا بعد صدور القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ بعد تحريم زراعة الخشخاش .

الأفيون . تعريفه . اعتبار المتهم محرزاً للأفيون تأسيساً على أنه زرع ٧٣ (١٠٥) ج٣ شجرته ولما نضجت وأثمرت خدش الثمرة فخرج منها الإفراز الذي هو الأفيون . اعتباره كذلك صحيح .

خشخاش مجرح . إدانة المتهم في جريمة إحراز مادة مخدرة (أفيون) ٢٠٢ (٢١٤) ج٤ في خشخاش (على أساس أنه هو الزارع للخشخاش الذي وجد مجرحاً . ذلك لا يكفي . يجب أن يثبت لديها أنه هو الذي قام بهذا التجريح سواء بنفسه أم باشتراكه مع غيره .

طبيب محرز مادة مخدرة . حصوله على هذه المادة لحاجة صناعته ٣٥٨ (٤٠٦) ج١ بمقتضى الحق الذي كان مقررأ له بالمادة ٢١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٠٤ . لا وجه لمؤاخذته بمقتضى قانون المخدرات الصادر في ٢١ مارس سنة ١٩٢٥ ولا يصح اعتباره حائزاً للمادة المخدرة بدون وجه حق بل هو يعتبر في حيازته مستصحباً أصل الترخيص القانوني الذي كان له بمقتضى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٠٤ .

طبيب غير مرخص له من وزارة الصحة في حيازة المخدر . ٢٢٢ (٢٣٠) ج٤ احتفاظه بما تبقى لديه بعد علاج من صرف المخدر بأسمائهم لاستعماله في معالجة غيرهم أو احتفاظه به نيابة عن المريض الذي صرف باسمه . حيازة غير شرعية معاقب عليها . قيد هذا المخدر في دفتر قيد المواد المخدرة . لا يخلصه من العقاب . لا يجب على الطبيب قيد المخدر إلا إذا كانت حيازته له شرعية عن طريق وجود ترخيص لديه من وزارة الصحة .

أفيون . حشيش . العقاب على مجرد زراعتهما . لا يمنع من العقاب ١٧٠ (٣١٧) ج٥ على الإحراز إذا تعهد المتهم الزرع حتى نما وأثمر وحصل منه على المادة المخدرة .

حشيش . زرع نباته . مخالفة عقوبتها مالية . الحكم بها من اختصاص ٤٥٩ (٥٩٣) ج٣ اللجنة الجزئية . هي تستحق بمجرد زرع هذا النبات سواء نضج وأثمر أم كان

رقم القاعدة

مواد مخدرة (تابع) :

لا يزال صغيراً غير مشعر . تقديم الزارع إلى اللجنة الجزائية ومعاقبته بالغرامة من أجل ذلك . لا يمنع من تقديمه للمحاكمة الجنائية لمحاكمته باعتباره محرراً لما أنتجه هذا الزرع بعد نضجه من حشيش .

الحيازة . المقصود بها في المادة ٣٥ من قانون المخدرات . وضع اليد على ٣٩٥ (٦) سبيل التملك والاختصاص . لا يشترط فيها الاستيلاء المادي . اعتبار الشخص حائزاً ولو كان المحرز للمخدر شخصاً آخر نائباً عنه . ضبط مخدر مع زوجة . تحقق المحكمة أن الزوج هو المالك له . الزوج يعتبر حائزاً أسوة بالزوجة ويعاقب عليهما العقاب .

الإحراز . لا يشترط فيه الاستيلاء المادي . الشخص يكون محرراً ٣١٥ (١١) ولو كان الجوهر مادياً في حيازة شخص آخر نائب عنه . التأمير على دس مخدر و ٢٦ (٦) في بردة حمار شخص وتبليغ رجال الحفظ لضبطه . توافر ركن الإحراز و ١١٥ (١٠١) قبل المتأمرين . مثال آخر . مثال ثالث .

إحراز . وجود المخدر في مكان هو في حيازة شخص . اعتبار هذا ٤٧ (١٥) الشخص محرراً للمخدر . إقامة الدليل بعد هذا الوجود على علم المتهم نفسه بأن و ٢٠٥ (٢٦٩) المخدر موجود عنده . تكليف بالمستحيل . للمتهم أن يدفع بعدم العلم ويقدم الدليل على ذلك بادعاء أن الغير هو الذي وضع الحشيش عنده في غفلة منه أو بغير رضائه . مجرد ثبوت الإحراز . يكفي لتحقيق الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٥ بلا حاجة للنص على أن المتهم متجر . لا تؤاخذ المحكمة على أنها لم تبحث من تلقاء نفسها في أن الإحراز كان للاستعمال الشخصي .

إحراز المادة المخدرة لحساب شخص غير من وجدت عنده . ١٦٥ (٢٢٠) لا مانع من ذلك قانوناً . ماهية الحيازة .

١٧٧ (٢٣١)

٢٠٥ (٢٦٩)

٣٩٥ (٤٩٦)

الاتصال بالمخدر مباشرة أو بالواسطة معاقب عليه . قبول المتهم ٥٤٣ (٦٨١) التعاطي من الجوزة بنية تدخين الحشيش الذي بها . معاقب عليه . حمل الجوزة له والحشيش فيها يؤاخذ عليه كما لو كان هذا حاصل منه .

مواد مخدرة (تابع) :

- ٦٠٣ (٧٢٨) ٥٩٣ استخلاص المحكمة اتفاق المتهم مع أخيه على جلب المواد المخدرة وأنه حين
تسلم الطردين المرسلين إليه منه كان يعلم بأنهما يحتويان مواد مخدرة . تحقق
الإحراز . القبض على المتهم قبل أن يتمكن من فتح الطردين ويتم قراءة
الكتاب الوارد بشأنهما . لا يمنع تحقق الإحراز . ٣٠ (٤)
- ٦٠٣ (٢٧٦) ٢٠٣ إحراز . ضبط مادة مخدرة في غير منزل المتهم . جواز عقابه ٦٠٣ (٢٧٦) ٢٠٣
على الإحراز .
- ٦٠٣ (٤٠١) ٣٠٢ إحراز . لا يلزم لثبوته ضبط المخدر مع المتهم . يكفي أن يثبت بأى دليل
يؤدى إليه . متهم ضبط معه مخدر . تحصيل المحكمة من ظروف الدعوى
ومما قام من الأدلة التى ساقتها أن هذا المتهم قد دس له المخدر متهم آخر .
اعتبار المتهم الآخر محرراً ومعاقبته . لا تثريب فيه . ٤٠ (٤)
٢ (١)
٤٠ (١)
- ٥٠٣ (٣٠٧) ١٦٧ بيع مندوب من قبل البوليس مخدراً للتهمة إثبات التهمة عليه .
قبوله أخذ المخدر لنفسه مع علمه بحقيقته . إحراز بصرف النظر عن التدبير
السابق . ٥٠ (١)
٣٠ (١)
- ٥٩٤ (٧٢٩) ٦٠٣ تدبير المتهمين جلب المواد المخدرة من الخارج . تسلمهم إياها ونقلها
إلى سياراتهم . استعانتهم بعد ذلك ببعض رجال الجيش البريطانى فى تسهيل
دخول هذه المواد البلاد . إبلاغ هؤلاء سلطة البوليس وطلب هذه السلطة
إلهم التظاهر بالاستعداد للمساعدة حتى تمكن البوليس من ضبطهم . قول
التهمين إن ما وقع منهم كان بناءً على تدخل البوليس وتحريضه . لا يقبل .
- ١٧٧ (٢٣١) ٢٠٣ إحراز المخدر . معناه . مجرد الاستيلاء مادياً على المخدر لأى باعث
كان كحفظه على ذمة صاحبه أو نقله للجهة التى يريدتها أو تسليمه لمن أراد
أو إخفائه عن أعين الرقباء أو السعى فى إتلافه حتى لا يضبط إلى غير ذلك .
الإحراز مطلقاً معاقب عليه بلا شرط ولا قيد . الزوجة التى تحوز مادة مخدرة
بقصد إخفاء أثر جريمة زوجها . عقابها بالفقرة السادسة من المادة ٣٥
من القانون . لا فرق بين أن يكون الإحراز طارئاً أو غير طارئ .
الأمد أو قصيره . ٦٠ (١)
٢٠ (١)
٣٠ (١)
٦٠ (١)

رقم القاعدة الصفحة

مواد مخدرة (تابع) :

الباعث على الإحراز وكون الإحراز عرضياً طارئاً أو أصلياً (٢٧٥) ٢١٩
ثابتاً . لا أهمية له . القانون يعاقب على إحراز الجوهر مع العلم بأنه مخدر . و (٦٠٧) ٢
لا تصح تبرئة الزوجة التي تضبط وهي تحاول إخفاء المادة المخدرة التي يحوزها و (٣١٣) ٣
زوجها بعلّة عدم إمكانها الخروج على طاعته وأن محاولتها إخفاء تلك المادة
إنما كانت لدفع التهمة عنه .

إحراز . ضبط الجوهر المخدر ليس ركناً لازماً لتوافر جريمة الإحراز . ٦ (٤) ٤
الركن المادى . يكفي للقول به ثبوته بأى دليل ولو لم يضبط الجوهر .

إحراز المخدر . ليس من الجرائم التي يحوز لرجال الضبطية القضائية (١٣٤) ١٢٩
القبض فيها في غير حالة التلبس وفقاً للمادة ١٥ تحقيق . و (١٤٢) ٤

الإحراز جريمة مستمرة . اكتشافها يجعلها متلبساً بها ويسوغ (١٦٩) ٣١٦
القبض على كل من له يد فيها فاعلاً كان أو شريكاً . و (٦٤٤) ٥

إحراز . الأصل توقيع عقوبة المادة ٣٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ٢٩٤ (٣٤٩) ١
١٩٢٨ في حالة الإحراز . عقوبة المادة ٣٦ لا توقع إلا إذا تخصص القصد و (٦٩) ٢
وكان هو التعاطى أو الاستعمال الشخصى . إثبات هذا القصد يقع على عاتق و (٤٢) ٥
المتهم . و (٥٠٩) ٦

إحراز . الحالة الواردة بالمادة ٣٦ من قانون المخدرات . حالة تيسيرية ٨١ (٧٨) ٢
لا يستفيد منها إلا المتهم الذى أقام الدليل على أن إحرازه المادة المخدرة إنما هو
للتعاطى أو الاستعمال الشخصى . ذلك لا يمنع المحكمة من الحق المطلق بل
ما هو عليها واجب محتم من أن تقرّر قيام هذا الدليل متى كانت عناصر
الدعوى تفيد وأن تطبق القانون على مقتضاه رغمًا من إنكار المتهم لتهمة
الإحراز .

إحراز . المادة ٣٥/ب . المادة ٣٦ . مناط تطبيق كل منهما . تطبيق (١٦٩) ٣١٦ ٥
المادة ٣٦ . وجوب بيان أن الإحراز كان للتعاطى أو الاستعمال الشخصى .
لا وجوب لذلك عند تطبيق المادة ٣٥ .

رقم القاعدة الصفحة

مواد مخدرة (تابع) :

تطبيق المادة ٣٥ دون ذكر أن الإحراز كان بقصد الاتجار . لا يطعن ٣٦٩ (٥٠٩) ج ٦ على الحكم .

إمساك دفتر لقيد الجواهر المخدرة . نص المادة ٣٦ من قانون ٣٦٩ (٥٠٦) ج ٤ الجواهر المخدرة . هذا الدفتر يجب أن يكون رسمياً على الصورة التي جاءت في النص . عدم إمساكه مستوجب للعقاب طبقاً للمادة ٣٥/٤ . لا يشفع إمساك أى دفتر آخر .

إمساك الدفاتر المذكورة بالمواد ١٨ وغيرها من القانون رقم ٢١ ٤٣٥ (٥٦٩) ج ٦ لسنة ١٩٢٨ . القصد منه . إهمال التهم (صيدلى) الدفتر المختوم لانتهاؤه واستعمال دفتر آخر غير مختوم لقيد الجواهر المنصرفة من صيدليته . إدانته بالمادة ٣٥/٤ صحيحة . تردده على مكتب الصحة لوضع الأختام على الدفتر الذى أخذ يستعمله وعدم حصول تلاعب فى المخدرات التى فى صيدليته . لا يشفع له مع صراحة النص فى إيجاب القيد فى الدفتر الخاص . القصد الجنائى فى جريمة إمساك الدفاتر المذكورة . يكفى فيه العلم والإرادة .

طبيب . إساءته استعمال حقه فى وصف المخدرات . تسهيله للمدمنين ٤١٤ (٥٢٤) تعاظم المخدر . عقابه . لا يجديده أن للأطباء قانوناً خاصاً هو قانون مزاولة ٤٧٤ (٦٠٣) ج ٣ مهنة الطب . مسؤوليته إدارياً لا تنفى مساءلته جنائياً . المادة ٣٦ من قانون المخدرات تنطبق على الأطباء كما تنطبق على الصيادلة وغيرهم ممن يرخص لهم فى حيازة الجواهر المخدرة . القصد الجنائى فى جريمة عدم إمساك الدفاتر المشار إليها فى المادة المذكورة مفترض وجوده بمجرد الإخلال بحكمها .

طبيب . وصفه المخدر للمريض . حقه فى ذلك . طبيب قصده من ٥٨٨ (٧٢٥) ج ٦ وصف المخدر تسهيل التعاظمى لمدمن . يجرى عليه حكم القانون أسوة بسائر الناس .

عقوبة الوقف عن تعاظمى المهنة . متى يصح توقيعها ؟ فى الجرائم ٣٣٠ (٤٢٩) ج ٤ المنصوص عليها فى المادة ٣٥ . الإحراز بقصد الاستعمال الشخصى . لا يجوز توقيع هذه العقوبة بتعطيل رخصة التهم فى إدارة مقهى له .

رقم القاعدة الصفحة

مواد مخدرة (تابع) :

عقوبة الوقف عن تعاطي المهنة عملاً بقانون المخدرات رقم ٢١ ٢٨ (٢٤) ج ٢ لسنة ١٩٢٨ . مقصورة على الحالات التي تطبق فيها عقوبة الجنيحة . الحكم به خطأ من محكمة المخالفات . لا سبيل للحكمة النقض إلى رفع هذا الخطأ . السبيل الوحيد لرفعه هو عدم تنفيذ الإيقاف .

الفقرة الثانية من المادة ٣٦ . عقوبة الإرسال إلى الإصلاحية . عقوبة ١٨٠ (٣٣٩) ج ٥ الحبس النصوص عليها في الفقرة الأولى . لكل عقوبة منهما حالة خاصة . التخير في التوقيع . المراد منه .

عود . سابقة عن حكم صادر بناءً على قانون المواد المخدرة . اقرار المتهم ٧٩ (١٤٠) ج ٥ جريمة إحراز مخدر قبل مضي المدة القانونية على تلك السابقة . اعتباره عائداً . الجرائم التي عرفتها نصوص هذا القانون متماثلة لأنها كلها من طبيعة واحدة وأصل واحد .

المادة ٣٢ من قانون المخدرات الصادر في ٢١ مارس سنة ١٩٢٥ . نصها ٣٢ (٥٨) ج ١ بأنه « إذا كان المخالف قد سبق الحكم عليه لنفس المخالفة في أى زمان كان » . نص عام يشمل جميع الصور التي يكون قد سبق الحكم فيها على المخالف لمثل المخالفة الجارية المحاكمة فيها مهما بعد في الماضي تاريخ صدور الحكم عن تاريخ وقوع المخالفة المذكورة وسواء أكانت المحاكمة الأولى واقعة بموجب القانون القائم أم كانت واقعة بموجب قانون سبقه .

مواد مفرقة — المادة ٣١٧ مكررة ع ٣٦٣ (ر . أيضاً : إتلاف وتخريب وتعيب) :

إحراز المفرقات بكافة صورته وألوانه . معاقب عليه مهما كان ٢٠٨ (٢٧١) الباعث . القصد الجنائي في هذه الجريمة . يتحقق بمجرد علم المحرز أن المادة ٢٤٦ و (٣٢٧)

مفرقة أو مما يدخل في تركيب المفرقات . ٣١٣ (٤١٠) ج ٣

المفرقات المحرمة . ما هي ؟ لعب الأطفال (السواريح) لا تدخل فيها . ٣٢٣ (٤١٥) ج ٣

المقصود من عبارة « مفرقات أخرى » الواردة في المادة ٣١٧ ٢ (١٣) ج ١

رقم القاعدة الصفحة

مواد مفرقة (تابع) :

مكررة عقوبات هو المواد التي من قبيل القنابل والديناميت والتي من شأنها أن تستعمل لتدمير الأموال الثابتة أو المنقولة . الرصاص والحرايطش التي تقذف بواسطة البنادق والطبنجات وغيرها من الأسلحة النارية والتي تستعمل في إصابة الحيوان من إنسان وغير إنسان . إحرازها . غير معاقب عليه بالمادة المذكورة .

تطبيق المادة ٣١٧ ع مكررة . مناط العقاب بمقتضاها . بارود الصيد . ٢٨٧ (٣٧٨)
متى يعتبر مفرقاً مما يدخل في حكم تلك المادة ؟
٣١٣ (٤١٠) ج ٣
٩٩ (١٧٧) ج ٥

موازين ومقاييس ومكاييل — القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٩ (ر . أيضاً :
حكم « تسبيه » . عود) :

الآلات غير المضبوطة المعدة للوزن أو للقياس أو الكيل . العقاب ٣٧١ (٦٣٢) ج ٥
على وجودها . شرطه .

إدانة المتهم في جريمة وجود ميزان قبائي غير مضبوط عنده بدون مبرر . ١٦٣ (٢٢٧)
البيانات الواجب ذكرها في الحكم . علم المتهم . الاعتماد في إثباته على مجرد كونه و ٢٢٠ (٢٩٣) ج ٦
وزاناً عمومياً . لا يكفي .

مواصلات :

تعطيل قطار . متى تتحقق هذه الجريمة ؟ بإلقاء أشياء على الخط الحديدي ٢٨٣ (٣٥١) ج ٢
سواء وقع اصطدام القطار فعلاً بهذه الأشياء وتعطل بسببها أم كان التعطيل
نتيجة وقف القطار خوف الاصطدام .

مواقعة (ر . هتك عرض) .

موانع العقاب (ر . أسباب الإباحة وموانع العقاب) .

موظف (ر . أيضاً : قذف وسب) :

قانون حماية الموظفين الصادر في ١٠ مارس سنة ١٩٢٩ . دعوى اللجنة ٣١٩ (٣٦٣) ج ١
المباشرة المرفوعة على أحد الموظفين قبل صدوره . دعوى صحيحة مقبولة .

رقم القاعدة الصفحة

موظف (تابع) :

الرئيس الحكومى . اختصاصه بإجراء ما يرى إجراءه من التحقيق ٣٤٤ (٥٢٥) ج ٢
مع مرؤوسيه فى كل ما يتعلق بأعمال وظائفهم لمعرفة مبلغ إخلاصهم فى أداء
واجباتهم الحكومية أو تقصيرهم فيها ، له كذلك أن يتحرى عن سيرهم
الشخصى خارج الحكومة فى كل ما له مساس بواجباتهم العامة وفى كل ما ينم
عن مبلغ ولائهم للحكومة التى هم قائمون بخدمتها . ما خرج عن هذا لا شأن له
به ولا اختصاص له فى التدخل فيه . مباشرة الموظف لحق الانتخاب عمل
شخصى محض ، لا علاقة للوظيفة الحكومية به ولم يسلط القانون رئيساً على
مرؤوس لمراقبته فى استعمال هذا الحق الشخصى أو لإلزامه القيام به على وجه
خاص أو فى ظرف معين (١) .

(ن)

نشر (ر . دستور . شيوعية . صحافة . قذف وسب) .

نصب المادة ٢٩٣ ع = ٣٣٦ والمادة ٣٣٧ (ر . أيضاً : حكم « تسبيبه » .
خيانة الأمانة . وصف التهمة) :

متى يمكن تطبيق المادة ٢٩٣ ع ؟ متى ثبت أن المتهم استعمل مع المحبى ١٥٧ (١٦٤) ج ١
عليه من الطرق الاحتيالية ما كان من شأنه غشه وتضليله . صراف . أخذه
نقوداً من شخص ليسعى له فى نقل تكليف الأطيان التى اشتراها من اسم
البائع إلى اسمه . لا عقاب (٢) .

(١) نجد هذه القاعدة فى أسباب الحكم المنشور برمنه بالجزء الثانى (ص ٥٢٨) .

(٢) فى هذه الدعوى كان نقل التكليف إلى اسم المحبى عليه قد أوقف بناءً على شكوى ذى شأن ، فظهر
أن محكمة النقض تكون لاحظت أن هذا النقل الذى ليس من عمل الصراف ربما كان ممكناً لإجراؤه من طريق
إقناع جهة الاختصاص بأن لا حق لها فى التوقف فى إجرائه وربما كان الصراف أخذ المبلغ كاعتاب له على
هذا المعنى .